

أنطونيو غرامشي

في الوحدة القومية الإيطالية

ترجمة وتقديم: فواز طرابلسي



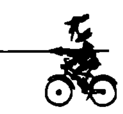
المتوسط



أنطونيو غرامشي

في الوحدة القومية الإيطالية

ترجمة وتقديم: فواز طرابلسي

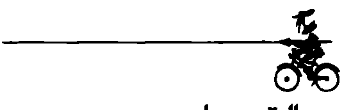


المتوسط

في الوحدة القومية الإيطالية

المؤلف: أنطونيو غرامشي / المترجم: فواز طرابلسي
عنوان الكتاب: في الوحدة القومية الإيطالية
الطبعة الأولى: ٢٠١٧.
تصميم الغلاف والإخراج الفني: الناصري

ISBN: 978-88-85771-02-4



منشورات المتوسط

ميلانو / إيطاليا / العنوان البريدي:
Alzaia Naviglio Pavese. 120/ 20142 Milano / Italia
العراق / بغداد / شارع المتنبي / محلة جديد حسن باشا / ص.ب 55204.
www.almutawassit.org / info@almutawassit.org

تقديم

يسرّني أن أقدّم هذا النص لأنطونيو غرامشي، إلى قرّاء العربية. وهو يضمّ عدداً من أبرز المفاهيم التي بلورها أحد ألمع المفكّرين والمناضلين الماركسيين في حياته الغنية والقصيرة والمأسوية.

عاد تداول فكر غرامشي في

غياب معظم كتاباته المترجمة، وقد نُشِر معظمها بالعربية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فعسى أن تكون بادرة نشر هذه الترجمة تشجيعاً على إعادة نشر العدد الأكبر من مؤلّفات صاحب هذا الذهن الاستثنائي، بأي مقياس.

تشكو كتابات غرامشي من قَدْر لا بأس به من الإشكال والغموض. معظمها غير مكتمل، أو على شكل ملاحظات أو تصاميم أبحاث ومقالات ودراسات. كتب معظمها في السجن، وكان المدّعي العام الفاشستي قد طلب للسجين أقصى عقوبات السجن لـ "منع هذا الذهن من التفكير"، حسب تعبيره. فيمكن تصوّر في أيّ ظروف صحية قاسية كان غرامشي يفكّر، ويكتب، ناهيكم عن الرقابة على كتاباته، ما اضطره إلى التورية والغموض المتعمّد. هذا عدا عن الغموض الأصلي لبعض المفاهيم،

لجِدّتها، أو جَدَليّتها (أي تناقضها)، أو طابعها الاختباري والافتراضي، أو لتعدّد الدلالات للمفهوم الواحد، ما يجعله حمّال أوجه وتأويلات.

في هذا التقديم إضاءة على البعض من أبرز المفاهيم المُستخدَمة في هذا النص الذي يجمع التاريخ إلى علم الاجتماع إلى هاجس غرامشي لإنتاج نظرية ماركسية في السياسة. والسعي هو تمييز تلك المفاهيم، واستبيان عناصر الجِدّة والجدوى فيها، بما يساعد على قراءة هذا النصّ بكل تعقيده، ومتعته، وثرائه.

المسألة الوطنية - القومية

النص الذي بين أيدينا تاريخ لتحرّر إيطاليا الوطني من الاحتلال الأجنبي (النمسا)، وتحقيق وحدتها القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. يستحقّ تقديمه بإيجاز، على أنه نموذج منهجي نادر لتفكير ماركسي في المسألتين الوطنية والقومية، يأخذ غرامشي خلاله المسافة الكبيرة اللازمة عن نظرية ستالين في المسألة الوطنية والقومية. ولعلّ أبرز ما تجب ملاحظته بصدده أنه لا يقيم التعارض بين الوطني- القومي من جهة، والطبقي، من جهة ثانية، بل يعتمد التحليل التاريخي والسوسيولوجي لتتبّع مسارات وعوامل الترابط والتمفصل والتأثير المتبادل بينهما. ثمّ إنه يتجاوز - دون جهد - طقوس العَدَمية الوطنية والقومية التي سادت أوساطاً واسعة من اليسار الشيوعي وغير الشيوعي، في إقامة التناقض بين الوطني- القومي من جهة، والأممي، من جهة أخرى.

يُدرج غرامشي في تناوله هذه المسألة المزدوجة مروحة واسعة من المفاهيم؛ فلنتعرّف إلى أبرزها، فيما يلي.

الدولة/المجتمع المَدَني

ثنائية الدولة/المجتمع مَدَني، أو المجتمع السياسي/المجتمع

المَدَني، مفهوم مركزي في فكْر غرامشي. يعرّف المجتمع المَدَني على أنه "مجموع المؤسّسات التي عادة ما تسمّى مؤسّسات خاصة"، ويضيف إليها العلاقات الاقتصادية. ويُعرّف الدولة بأنها شبكة من النشاطات العملية والنظرية، لا تكتفي الطبقة الحاكمة بواسطتها بتبرير سيطرتها، والمحافظة عليها فقط، وإنما تعمل - أيضاً - على كسب الموافقة النشطة من المحكومين.

ويرى غرامشي إلى التمييز بين النطاقين – المجتمع المَدَني/المجتمع السياسي - تمييزاً منهجياً، وليس تمييزاً عضوياً. فكلاهما مندمج، في الحياة التاريخية العيانية، في ما يسمّيه "الدولة المندمجة" التي لا تمارس نشاطات سياسية فقط، بل اجتماعية واقتصادية وأخلاقية أيضاً.

تمارس الدولة أدوارها بوجهين: الوجه الأوّل هو القَسْر، بواسطة أجهزتها السلطوية العسكرية والأمنية والقوانين؛ بل إن أوّل أدوار القَسْر تمارسه الدولة بواسطة ما يسمّيه پيري أندرصُن "القوّة الصامتة"؛ أي احتكار الدولة القانوني للعنف. والوجه الثاني هو التوافق الذي يحقّقه الفريق المسيطر على الدولة، من خلال تعميم فكْره، بواسطة مؤسّسات المجتمع المَدَني؛ بحيث يتحوّل هذا الفكر إلى رأي عامّ، أو "حسّ مشترك"، تشاركه فيه فئات واسعة من المحكومين. وشرط قدرة ذلك الفريق على أداء دور القيادة/ الهيمنة الثقافية هذا هو أن يتجاوز مصالحه الاقتصادية - الحِرَفية. وفي ظنّي أن غرامشي - هنا لا يعدو - كونه يستلهم ويوسّع مفهوم لينين عن الانتقال من الوعي النقابي إلى الوعي السياسي، الذي يشترط تحرّر الطبقة العاملة (أو أية طبقة أخرى صاعدة) من مصالحها الاقتصادية - الحِرَفية؛ لكي تستطيع أن تقدّم نفسها للمجتمع، بما هي قائدة مشروع تغيير مجتمعي شامل، وليس مجرّد تغيير سلطة بأخرى.

وهكذا، فإن المجتمع المَدَني عند غرامشي ميدان لإعادة إنتاج وتعميم فكْر الطبقة المسيطرة وقيمها، من خلال ثلاث مؤسّسات رئيسة – العائلة والمدرسة والمؤسّسات الدينية – التي يصفها بأنها "الخنادق الخلفية" للدولة، بالمقارنة مع "خنادقها الأمامية" المكوّنة من أدوات السيطرة العسكرية والأمنية. ويدعو غرامشي الطبقة الطامحة إلى السلطة (أكانت قوى النهضة القومية الإيطالية في القرن التاسع عشر؟ أم الطبقة العاملة الإيطالية المعاصرة التي يخاطب) إلى أن تمارس هي - أيضاً - القيادة/الهيمنة الثقافية، قبل استيلائها على سلطة – فتخوض الصراع ضدّ الطبقة التي تمارس الهيمنة الثقافية داخل المجتمع المَدَني، بتوليد ثقافة مضادّة وبديلة. ويُذكّر غرامش - أيضاً - الطبقة الساعية إلى السلطة السياسية بأن الحفاظ على مواقعها بعد استلامها السلطة، يستلزم الاستمرار في ممارستها القيادة، إلى جانب ممارستها السيطرة.

وجدير بالتشديد - هنا - على أن النضال لكسب الهيمنة الثقافية داخل المجتمع المَدَني ليس بديلاً عن النضال، من أجل استلام السلطة، ولا هو يعادل عملية استلام للسلطة. الأمر يتعلّق بلحظتين مختلفتين من لحظات الصراع، يميّزهما غرامشي بالتعبير العسكري: "حرب المواقع"، لممارسة الدور القيادي داخل المجتمع المَدَني؛ "حرب الحركة" للاستيلاء على السلطة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مساهمة غرامشي الكبرى في الثورة – وهي فن وليست مجرّد علم – إذ يميّز بين اللحظة السياسية واللحظة العسكرية. فلكل منهما منطقه وأدواته وأساليبه وعقباته وعواقبه، والانتقال من الواحدة إلى الأخرى انتقال نوعي استراتيجي، وليس مجرّد انتقال ظرفي، أو تكتيكي. لكنه يشدّد - في المقابل - على أهمّيّة إخضاع العسكري - دوماً - للسياسي، والقيادة العسكرية للقيادة السياسية.

لمزيد من توضيح المعنى بإنتاج الهيمنة البديلة وممارسة الصراع على الهيمنة، هذان المثالان.

لم يفتْ غرامشي أن يلاحظ النفوذ الكبير للكنيسة الكاثوليكية على الجماهير الإيطالية، وعلى تكوين الرأي العامّ/الحسّ المشترك السائد في المجتمع الإيطالي الذي يعمل لصالح الطبقة المسيطرة. خلص من تلك المعاينة إلى ضرورة الصراع بين رؤيتين للدِّين داخل الدِّين نفسه، بما هو عقيدة، والصراع داخل المؤسّسة الدينية، للتمييز بين جمهور المؤمنين والمؤسّسة الدينية و- أيضاً - للتمييز بين دِين الفقراء ودِين الأغنياء؛ دِين التغيير ودِين الحفاظ على الأمر الواقع؛ الدِّين الداعي إلى المساواة بين البشر والدِّين الذي يبرّر الفقر واللامساواة والخضوع لقوى الأمر الواقع. ولم يكتفِ غرامشي بذلك، دعا إلى توليد روحانية جديدة، وتحديداً تعميم منظومة قِيَم أخلاقية بديلة لتلك التي تروِّج لها المؤسّسة الدينية والطبقة المسيطرة/المهيمنة التي تخدمها.

من جهة ثانية، عني غرامشي عناية خاصة بالثقافة الشعبية؛ أي مجموع المعتقدات، والخرافات، والأساطير، والتقاليد، والحِكم، والأمثال الشعبية، وعناصر الطِّبّ الشعبي، والآداب، والفنون الشعبية، من طقوس وحكايات ورسوم ومنحوتات وتماثيل ورقص ومسرح وأشعار، إلخ. التي أنتجها العامّة عبر التاريخ، ويتوارثونها، بالتمييز عن الثقافة "العليا" التي يُنتجها الخاصة، أو النُّخب. والثقافة الشعبية هي غير "الفولكلور"، بمعناه المتداول عندنا. فهذا الأخير ناتج عن نَقْل عناصر من ثقافة الأرياف والبوادي والأطراف إلى الحواضر والمُدُن، بما يطرأ عليها من تحويل عندما يقدّمها محترفون إلى جمهور من المشاهدين، أو المُتلّقين غير مشاركين في إنتاجها.(*)

---

*) راجع كتابي، "إنْ كان بدّك تعشق. كتابات في الثقافة الشعبية". طبعة أولى، دار الكنوز العربية، بيروت،٢٠٠٥؛ الطبعة الثانية، منشورات المتوسّط، ٢٠١٧.

أوْلى غرامشي عناية خاصة لدراسة الثقافة الشعبية، فدعا إلى العمل على استخراج النواة العقلانية فيها، وتمييز العناصر التقدمية والانشقاقية والاحتجاجية التي تزخر بها، للإسهام في توليد الهيمنة المضادّة والبديلة.

مفهوم الثورات

يتبيّن من النص الذي بين أيدينا أن غرامشي لا يحمل أيّ مفهوم رومنطيقي مثاليّ للثورة. فهو لا يرى إليها أنها حَدَث يدفع - بالضرورة - إلى أمام، ويسلك مسارات التقدّم، ولا هي - دوماً - صنو التغيير الهادف إلى الحُرّيّة، أو المساواة. إنه يتناول الثورات، بما هي حركات شعبية، تسعى للتحويل الجذري في السلطة والمجتمع. لكن حصيلة ذلك السعي تعتمد على القوى التي تقوم بالثورة، وعلى توازنات القوى التي تُنتجها، وعلى أهداف عملية التغيير واتجاهاتها. ولغرامشي مفهومان إضافيان للثورة في النص الذي بين أيدينا: "الثورة السلبية" التي بها يصف النهضة القومية الإيطالية التي يعدّها عملية تحويل، تمّت دون مشاركة جماهيرية وازنة. والمفهوم الثاني هو "الثورة - الرّدّة"، المفتوح على ثلاث دلالات على الأقل. الأولى، ما يُسمّى "ثورة مضادّة" في الأدبيات العربية؛ أي حركات ارتداد على، أو صراع ضدّ، عملية ثورية قائمة، أو مُنجزَة، وذلك باتجاه العودة إلى عادة النظام القديم، أو ترميمه. تشمل الدلالة الثانية حركات ارتداد، لا تجابه عملية ثورية قدر ما تجابه نظاماً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً قائماً ساعية إلى العودة إلى نظام سابق عليه، غالباً ما يكون نظاماً افتراضياً، ينتمي إلى مرحلة تاريخية مُنقضية (الخلافة الإسلامية مثلاً)؛ ثالثاً وأخيراً، "الثورة-الردة" ويمكن أن يكون المثال التاريخي عليها ثورات العام ١٨٤٨ الأوروبية. في الثورة بفرنسا، كانت القوى والأحزاب والشخصيات تتراوح بين شيوعية عمّالية واشتراكية برجوازية صغيرة وجمهورية ديمقراطية، وصولاً إلى كتلتين، تمثّلان جناحي النظام المَلَكي.

ويمكن اعتماد هذا التعريف الثالث للثورة، للدلالة على الثورات التي عرفها العالم العربي ابتداء من العام ٢٠١١، وقد انطوت المسارات الهادفة إلى التغيير الجذري على قوى متعارضة، بل متناقضة في حواملها الاجتماعية، واتجاهاتها، وأهدافها، وتحالفاتها الداخلية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية الخارجية، ووسائلها. ويمكن إجمال القوى المتباينة بثلاث: قوى عاملة، من أجل تحقيق دولة مَدَنية حديثة وديمقراطية قائمة على حقوق الإنسان وحكم القانون؛ قوى المحافظة على الأنظمة الاستبدادية القائمة أو عاملة على إعادتها إلى السلطة، أو ترميم سلطتها؛ قوى تعمل على إعادة تأسيس الدولة والمجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية، بمنوّعاته المختلفة وصولاً إلى التطبيق الجهادي التكفيري الاستئصالي الذي يعتمد "فقه التوحّش" و"إدارة التوحّش" لتقويض الدولة العربية القائمة، على اعتبارها دولة علمانية –غربية - كافرة، أو في أحسن الأحوال، دولة ناقصة الالتزام بالشريعة، ولبناء الدولة الإسلامية، ومن ثمّ: الخلافة على أنقاضها. وجدير بالذِّكْر أن هذا التطبيق السلطوي يفترض جراحة جذرية ودموية طبعاً في جسم المجتمعات ذاتها والبشر أنفسهم.

الطبقات والتمثيل الطبقي

عند النظر في مفهوم الدولة/المجتمع المَدَني، تجلّت محورية الطبقات وتمثيلها السياسي والفكري والثقافي وتعدّد أنماط الصراعات الطبقية والفروقات الاجتماعية في فكْر غرامشي. وأبرز ما فيها تعدّد أشكال وأجهزة التمثيل الطبقي والتفارق بين القوى الاجتماعية والطبقات، من جهة، وممثّليها السياسيين ومؤسّساتها السياسية، من جهة أخرى.

في أبحاثه التاريخية عن النهضة القومية الإيطالية، يكتشف غرامشي

ما اكتشفه ماركس وإنغلز ولينين من قبل: التفاوت بين مصادر السلطة الاقتصادية ومصادر السلطة السياسية، وعدم التطابق الضروري بين الطبقة الاقتصادية والطبقة السياسية. تستعير البرجوازية - في حقبة صعودها خصوصاً - عناصر من علاقات إنتاج، وعلاقات اجتماعية، وقوى اجتماعية، وفرقاء سياسيين، سابقة على الرأسمالية؛ لتلعب أدوارها في تمثيل الرأسمالية، وتوفير الإطارات لحكمها، ولسلطتها، والإدارة، وتولّي الأجهزة العاملة على تبرير سيطرتها وتسويغها. ويستخدم غرامشي مثال اليعاقبة، للدلالة على الظاهرة التي يلحظها في عملية التوحيد القومي الإيطالي. واليعاقبة في الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩ فريق سياسي، ينتمي إلى الطبقات المتوسطة، فرض نفسه على البرجوازية، وصاغ لها مشروعها المجتمعي الشامل، ودفعها للذهاب في تحقيقه إلى أبعد ممّا ترغب البرجوازية في احتلاله من مواقع، أو بلوغه من أهداف، بالاتّكال على مصالحها الاقتصادية - الحِرَفية المباشرة، وذلك بـ"رَفْسها على قَفَاها"، على حدّ وَصْف غرامشي.

لا يقتصر الأمر على هذا التفارق الذي يستمرّ حتّى بعد توطّد سلطة البرجوازية في الحكم. يتابع غرامشي - في تاريخ النهضة القومية الإيطالية - معاينة تعدّد وتنوّع أشكال وأجهزة التمثيل السياسي للطبقات، ولشرائحها. وتتراوح هذه بين دولة وحزب وجهاز مثقّفين وجريدة.

فمملكة بييدمونت هي التي قادت مسار التوحيد القومي، بما تضمنه من عملية جذب واستقطاب وتوحيد لنوى برجوازية متفرّقة جغرافياً، ولكنها ذات مصلحة في قيام السوق القومية الواحدة والدولة القومية الواحدة على امتداد شبه الجزيرة. وقد وفّرت بييدمونت لتلك المهمّة التاريخية أبرز عناصر القوّة والتنظيم التي تملكها الدولة كدولة: القوّات المسلّحة،

وأجهزة الحكم والإدارة. بهذا المعنى، يقول غرامشي إن مملكة بيدمونت لعبت في التوحيد الإيطالي دور الطبقة الحاكمة، أو دور الحزب، بالنسبة للطبقة البرجوازية الصاعدة.

يشكّل الحزب - في أحيان أخرى - القائد الفكري والعملي للطبقة، وهو مؤطّرها، وناظم نشاطها، وشادّ عَصَب إرادتها، إنه "المثقّف الجَمْعي" للطبقة، على قولة غرامشي. وليس يقتصر لعب هذا الدور على أحزاب الطبقة العاملة. فكل حزب سياسي يحمل هاتين المهمّتين بطريقة أو بأخرى: القيادة الفكرية والتنظيم الإرادوي.

لا يوجد طبقة واحدة من المثقّفين، لكل طبقة مثقّفوها، لكنْ؛ يمكن لمثقّفي الطبقة الصاعدة أن يستقطبوا أعداداً واسعة من المثقّفين.

أخيراً، يشير غرامشي - أيضاً - إلى دور جريدة "إل مَاتّينو" في تمثيل المصالح الجنوبية ضدّ المصالح الشمالية (المطالبة بحماية الصناعات في الأولى من هجمة صناعات الأكثر تطوّراً في الثانية)، وفي رسم معالم إيديولوجية جنوبية، يحضر فيها جوع الفلاحين إلى الأرض، ومشكلات الهجرة، والنزوع للاستقلال لأهالي الجنوب. وهنا كما في الحزب، يحضر دور المثقّفين، بما هو دور أساسي.

أخيراً، ليس آخراً، يثير غرامشي مسألة التمثيل السياسي الإشكالي للفلاحين.

الفوارق الاجتماعية غير الطبقية

لعلّ أبرز مساهمات غرامشي في الماركسية تكمن في تجاوزه الاختزالية الطبقية، والتحتيم الاقتصادوي، وذلك بالشغل على ثلاثة أنماط من التناقضات والفوارق الاقتصادية -الاجتماعية الأخرى: تفاوت النموّ بين

المناطق الجغرافية؛ التناقض بين المُدُن والارياف؛ التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي.

يُعرّف كارل ماركس المجتمع الشيوعي بأنه ذلك الذي تزول فيه الطبقات، وتهمد معه الصراعات الطَّبَقية، إلى أن تضمحلّ مع اضمحلال الدولة. ولكنه يستدرك أنه بعد زوال الطبقات والصراعات الطَّبَقية، وحتى بعد اضمحلال الدولة ذاتها، يبقى على المجتمع أن يُعالج ما تبقّى من تناقضات بين البشر، وأبرزها اثنان: التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي، والتناقض بين المدينة والأرياف.

إذا كانت هذه التناقضات باقية بعد زوال التناقضات الطَّبَقية، وهي الناظم الأبرز، دون أن يكون الأوحد، للتناقضات في المجتمعات الرأسمالية، فيجوز الاستنتاج أن تلك التناقضات أسبق على التناقضات الطَّبَقية، علماً أنه قد طرأت عليها تعديلات جذرية في ظل الرأسمالية. وإذا كانت لا تزول بمجرّد زوال الطبقات والصراعات الطَّبَقية، فمن باب أَوْلى القول إنها - في المجتمعات قبل الشيوعية - مصدر توليد لفروقات ونزاعات، ليست تقلّ زخماً أو أهمّيّة من الفروقات والصراعات الطَّبَقية. بل يمكن القول - عكساً - إن التداخل بين التناقضات الاقتصادية الطَّبَقية وهذه الأنماط الثلاثة من التناقض يزيد التناقضات الأولى توتّراً وتأزّماً؛ إذ ليس من تناقض من الثلاثة المذكورين إلا وله مترتّبات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

لا يقتصر تحليل غرامشي لدور المثقّفين على ما فصّل فيه أكثر من مرّة بين "مثقّفين تقليديين" مرتبطين بالطبقات القديمة و"مثقّفين عضويين" أكثر تعبيراً عن الطبقات الصاعدة. يهمّ - هنا - الإشارة إلى أنه ليس يتغاضى - ضمن القسمة بين العمل الذهني والعمل اليدوي - عن حقيقة الامتياز

الطبقي- الاجتماعي- القيمي الذي يكتسيه العمل الذهني على حساب العمل اليدوي. وهو يميّز - في الآن ذاته - بين المثقّفين بناء على تفاوت الأدوار التي يؤدّونها تجاه الطبقات الأساسية (المحامي تجاه الفلاحين في الجنوب، والكادر الصناعي تجاه العمّال في الشمال)، ثمّ يأتي إلى الانقسامات الثقافية والإيديولوجية في صفوفهم، كانقسام مثقّفي الجنوب الإيطالي بين علمانيين وإكليركيين.

من جهة ثانية، يُولي غرامشي في هذا النص - وفي نص آخر طويل، بعنوان "المسألة الجنوبية" - أهمّيّة خاصة للنموّ المتفاوت في إيطاليا بين شطري البلاد: شمال مصنّع، وجنوب زراعي. ويُعاين ويُحلّل ما يُورثه ذلك النموّ المتفاوت من مترتّبات اجتماعية وسياسية وقيمية وثقافية. وجدير بالتذكير أن هذا التناقض بين شمال إيطاليا وجنوبها قد تفاقم بدل أن يهمد، أو أن يتلاشى، مع تطوّر الرأسمالية وانتقالها إلى المرحلة النيوليبرالية خلال ربع القرن الأخير، فأنتج في التسعينيات من القرن الماضي حركة شمالية يمينية متطرّفة باسم "العصبة الشمالية" تدعو إلى استقلال المنطقة الشمالية، وتحرير الشماليين "المكدّين" من أعباء تمويل مَن تُسمّيهم "العصبة" "الجنوبيين الكسالى". ومعروف عن "العصبة" تأييدها انسحاب إيطاليا من الاتحاد الأوروبي، ومطالبتها بإقفال الحدود أمام المهاجرين الأفارقة والعرب.

على أن غرامشي ليس يؤجّل حلّ المسألة الجنوبية إلى ما بعد انتصار الاشتراكية، ولا يدمجها نظرياً في عداد الفوارق الطّبَقية. يرى إلى التنمية المناطقية المتوازنة وحلّ المسألة الفلاحية بما هما الحلّ الوطني الذي يعزّز وحدة إيطاليا، ويرى إلى التحالف بين الطبقة العاملة الصناعية الشمالية

والفلاحين والطبقات الوسطى والمثقّفين الجنوبيين، على أنه الشرط الحيوي لقيام قوّة تغيير ناجعة قادرة على تجاوز الرأسمالية.

لهذا كله، لا عجب أن يرى غرامشي إلى العلاقة بين المدينة والريف على أنها نقطة الانطلاق المنهجية الضرورية لدراسة القوى الدافعة الأساسية للتاريخ الإيطالي. لكن نقطة الانطلاق تقود إلى صفحات لامعة من الدراسة العيانية للطبقات والشرائح والقوى الاجتماعية، ولتعبيراتها السياسية والثقافية لدى طرفي تلك العلاقة. تلقاه يحرص على التمييز في المُدُن الإيطالية بين مُدُن صناعية ومُدُن خَدَمية. ويركّز على المسألة الفلاحية، بصفتها المحور والمحكّ في عملية التوحيد القومي. ويكشف - من جهة أخرى - تحايل الطبقات الحاكمة على حقّ الفلاحين في الأرض، بإطلاق الحلم بتمليكهم الأرض، ولكنْ؛ في المستعمرات - في ليبيا والحبشة وإريتريا، وسواها – وبتحويل جموع فلاحية إلى مستوطنين للسيطرة على سكّان المستعمرات، أو إلى وقود للحروب الاستعمارية.

آمل أن تُسهم هذه الإضاءات على أبرز المفاهيم المستخدمة في هذا النص نحو فَهْم أعمق لفكْر أنطونيو غرامشي، ولعلّها تسهم - أيضاً - في إنتاج معارف أوضح عن مسارات وتحوّلات واقعنا العربي المعاصر.

بيروت أواخر آب/أوغسطس ٢٠١٦

مساق تاريخي

٤٧٧ ميلادية: الانطفاءة النهائية للإمبراطورية الرومانية في الغرب. يعقبها فترة حكم "الأوستروغوث" ولومبارديا فيما هو الآن إيطاليا، وتتخلّلها محاولات لتوسيع السلطة البيزنطية في الجنوب الإيطالي.

القرن الثامن: نشوء السلطة البابوية في إيطاليا، بما هي سلطة إقليمية.

- الإمبراطور شارلمان يضمّ مملكة لومبارديا.

٨٠٠ : تتويج شارلمان إمبراطوراً على الإمبراطورية الرومانية المقدّسة.

٩١٢: تتويج أُوتُو الساكسوني إمبراطوراً على الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، وسوف يُعرَف باسم أوتو الأوّل. على امتداد القرون الأربعة التالية، سوف يطغى على التاريخ الإيطالي الصراع على الغَلَبَة بين إژاباطرة الجرمانيين. في الجنوب، يسيطر العرب على صقلية (٨٢٧-١٠٧٢)، يليهم النورمان إلى العام ١١٨٩، عندما ينتقل المُلك على الجزيرة إلى إمبراطور الهوهنستاوفن هنري السادس، بواسطة الزواج.

القرن الثاني عشر

- ولادة العامّيّات في شمال إيطاليا ووسطها. تشكّلت المُدُن التجارية

والصناعية اليدوية المزدهرة التي نشأت خلال تلك الفترة في جمهوريات مسيّرة ذاتياً، وسيطرت على المقاطعات المجاورة. رأى الأباطرة الجرومانيون إلى نشوء تلك المُدُن على أنه خطر يتهدّدهم، فأيّدوا مالكي الأرض الإقطاعيين الذين شكلّوا قاعدة حزب "غيبيالينه" ضدّها. أما النظام البابوي؛ فقد أيّد المواطنين الأحرار والتجّار الذين كانوا يشكلّون حزب "الغيلف".

- نتيجة المنازعات بين المُدُن وبين الأحزاب المتنافسة داخل كل مدينة، أُبيدت طبقة أسياد الأرض الإقطاعيين في شمال إيطاليا ووسطها حوالي العام ١٣٠٠.

- في القرن الثالث عشر، نشأت اللغة الإيطالية، بصفتها لغة أدبية في بلاط فريدريك الثاني في صقلية، ثمّ مع الشاعر دانتي (١٣٢١-١٢٧٦) في توسكانا.

القرن الرابع عشر

- العامّيّات القرأوسطية تقع تحت سيطرة مجالس الوجهاء، ومع الوقت، تنفرد سلالة عائلية واحدة بالسيطرة في معظم المُدُن الإيطالية: فلونسا وميلانو والبندقية والدولة البابوية ومملكة نابولي (التي تحكمها سلالة آنجو).

- صقلية التي أطاحت حكم آل آنجيڤن سنة ١٢٨٢ بعد أن استولى هؤلاء على الجزيرة بواسطة الزواج سنة ١٢٦٥ - تقع تحت حكم آل آراغون ابتداء من سنة ١٣٠٢.

- في سنة ١٣٤٨-١٣٤٧ قضى ثلث سكّان إيطاليا تقريباً من الطاعون [الموت الأسود] ووصلت نسبة الوفيات إلى ٦٠٪ من مجموع السكّان في بعض المُدُن.

القرن الخامس عشر

- في معظم الحالات، كانت السلالات التي تحكم المُدُن - الدول في الشمال الإيطالي ووسطها قد تكرّست - رسمياً - من قِبَل البابا، أو الإمبراطور. وهكذا حلّ الأمير (مجلس الإمارة) محلّ مجلس الأعيان .signoria

- ازدهرت النهضة (بمعناها المتداول الضيّق) في فلونسا أيام آل ميدِتشي، وفي ميلانو في ظلّ حكم آل سفورزا، وفي روما البابوية، وفي جمع آخر من الدويلات الأقلّ شأناً. أما البندقية؛ فقد حافظت على نظامها الجمهوري.

- سنة١٤٤٢، ارتقى ألفونسو آل أراغون عرش مملكة نابولي (وكان حاكماً على صقلية).

- سنة ١٤٩٤، بعد عامين على وفاة لورنتزو دي ميدِتشي، غزا شارل الثامن الفرنسي إيطاليا مطالباً بعرض نابولي. ومع حلول العام ١٥٩٢، أضحت ميلانو ونابولي تحت الحكم الإسباني.

- وضع ماكيافيللي (١٥٢٧-١٤٧٩) مؤلّفاته - بالضبط - خلال تلك الفترة التي سادتْها الغزوات الأجنبية، وأقصى درجة من التفكّك بين الدول الإيطالية.

- معظم أنحاء إيطاليا تحت السيطرة الأجنبية، أو الاحتلال السافر. ظلّت نابولي (أي معظم البرّ الإيطالي جنوبي روما) تحت السيطرة الإسبانية إلى سنة ١٧١٣، وتحت السيطرة النمساوية إلى سنة ١٧٣٥، وحكمتها سلالة بوربون الإسبانية إلى حين حملة نابليون، وإعلان الجمهورية الپارثينوپية سنة ١٧٩٨. أما ميلانو؛ فظلّت إسبانية حتّى ١٧١٣، وحكمها النمساويون بعد ذاك إلى الحملة النابليونية سنة ١٧٨٦. فقدتْ فلورنسا استقلالها في سنة ١٥٣٢، وأُلحقت بدوقية توسكانيا الكبرى التي كانت عميلة - فعلاً - للنمساويين ابتداء من سنة ١٧٣٧. وحافظت الدولة البابوية وجمهورية البندقية على استقلال شكلي، إلى حين ظهور نابليون (١٧٩٨-١٧٩٧).

- كانت عدّة دويلات أخرى تشكّل كيانات مستقلة في إيطاليا الوسطى خلال تلك الفترة: پارما، جنوا، لوكا، ماسا - كارارا، مودينا، إلخ.

- تنازلت إسبانيا عن صقلية إلى دوق ساڤوا في سنة ١٧١٣ وتنازل هذا - بدوره - عنها إلى النمسا سنة ١٧٢٠؛ لتنضمّ - مع ناپولي - إلى حكم آل بوربوَن الإسباني سنة ١٧٣٨.

- أخيراً ظهرت سافوا كدولة قوية في القرن السابع عشر. وفي سنة ١٧١٤، سيطر دوق ساڤوا على صقلية، لكنه اضطر إلى مقايضتها بساردينيا سنة ١٧٢٠، فعُرفت بمملكة سردينيا، على الرغم من أنها تغطّي ما يُعرف - اليوم - باسم "پييدمونت".

١٧٩٦-١٨١٥: نابوليون يغزو ويحتل إيطاليا الموحّدة مؤقّتاً، وهو حَدَث سوف يترك أثراً دائماً على حياة البلد السياسية والاجتماعية.

١٨١٥: مؤتمر فيينا يجعل من النمسا القوّة المسيطرة على امتداد شبه الجزيرة الإيطالية؛ حيث احتلت لومبارديا وڤينيتو ودويلات إيطاليا الجنوبية، وحمت حكم البوربون المستعاد في نابولي، والدولة البابوية، ومملكة ساردينيا (ساردينيا وپيدومنت).

١٨٢٠: انتفاضات الكاربوناري في پيدمونت ونابولي يجري قَمْعها بمساعدة نمساوية.

١٨٣١-١٨٣٠: النمساويون يقمعون الانتفاضات في مودينا وپارما والدول البابوية.

١٨٤٩-١٨٤٨: الانتفاضات ضدّ النمساويين تعم الشمال والوسط الإيطاليين.

- مملكة پيدمونت تحدّد لنفسها هدف التحوّل إلى نواة إيطاليا الموحّدة، والقوّة المهيمنة فيها. في مارس ١٨٤٨، يعلن الملك كارلو ألبرتو ان إيطاليا سوف تعتمد على قواها الذاتية، ويعلن الحرب على النمسا.

- في أيار من العام نفسه، "انتفاضة الأيّام الخمسة" لشعب ميلانو تطرد النمساويين من المدينة.

- البندقية تعلن الجمهورية مجدّداً، بقيادة مانين.

- يناير ١٨٤٩، روما تعلن نفسها جمهورية.

- النمساوين يهزمون جيش پيدمونت في مارس ١٨٤٩ في موقعة بونورا، وينجحون في استعادة سيطرتهم الشاملة.تسقط روما في يونيو، والبندقية في أوغسطس..

١٨٥٣: قَمْع انتفاضة ميلانو المناهضة للنمساويين.

١٨٥٤: پيدمونت، في ظلّ وزارة كافور، تساهم - مساهمة رمزية، إلى حدّ كبير - في حروب القرم إلى جانب فرنسا، في مسعى دبلوماسي لكسب تأييد هذه الأخيرة.

١٨٥٨: توقيع معاهدة التحالف بين فرنسا وپيدمونت.

١٨٥٩: الحرب بين فرنسا وپيدمونت، من جهة، والنمسا، من جهة ثانية. بعد الانتصارات التي أحرزتها في ماجنتا وسولفيرينو، تنتزع پيدمونت لومبارديا من النمسا، لكنها تتنازل - بدورها - عن نيس لفرنسا.

١٨٦٠: دول إيطاليا الوسطى تنضمّ إلى پيدمونت، باستثناء الدولة البابوية.

- حملة غاريبالدي على صقلية تنجح - أخيراً - في إسقاط سلالة بوربون "ذات الصقليتين".

١٨٦١: إعلان قيام مملكة إيطاليا، عاصمتها تورينو، ثمّ تنتقل العاصمة إلى فلورنسا (١٨٦٤).

١٨٦٦: انتصار بروسيا على النمسا. إيطاليا المتحالفة مع بروسيا، تحصل على فينيتو.

١٨٦٧: القوّات الفرنسية تصدّ تقدّم غاريبالدي إلى روما، ثمّ تهزمه في منتانا.

١٨٧٠: خلال الحرب الفرنسية - البروسية، تضطر القوّات الفرنسية إلى الانسحاب من روما، فتحتلها پيدمونت، وتصبح روما عاصمة إيطاليا

الموحّدة. ينكفئ البابا إلى الفاتيكان، رافضاً الاعتراف بأفول سلطته الإقليمية، وبشرعية الدولة الإيطالية الجديدة.

١٨٨٥: الغزو الإيطالي لأريتريا والصومال.

١٩١٢: احتلال إيطاليا لليبيا.

١٩١٥: إيطاليا تدخل الحرب العالمية الأولى، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وتجري مكافأتها في نهاية الحرب، بمنحها ترييستي وترينتينو وجنوب التيرول المقتطعة من النمسا.

١) تاريخ الطبقات المحكومة:
مقاييس منهجية

في الدولة تتحقّق الوحدة التاريخية للطبقات الحاكمة. وتاريخ الطبقات الحاكمة هو - في جوهره - تاريخ دولة معينة، أو مجموعات من الدول. على أنه من الخطأ الظن بأن هذه الوحدة مجرّد وحدة قانونية وسياسية، مع ما لهذين الشكلين من أشكال الدولة من أهمّيّة تاريخية، تتجاوز المعنى الحَرْفي للكلمة. ذلك أن الوحدة التاريخية الأساسية تصدر - تحديداً - عن العلاقات العضوية التي تقوم بين الدولة، أو المجتمع السياسي، من جهة، وبين "المجتمع المَدَني"،[1] من جهة ثانية.

أما الطبقات المحكومة؛ فإنها لا تتوحّد، تعريفاً، ولا تستطيع أن تحقّق وحدتها إلا حين تتمكّن من أن تصير "دولة". لذا؛ كان تاريخها متداخلاً مع تاريخ المجتمع المَدَني، وبالتالي مع تاريخ دولة معينة، أو مجموعات من الدول. من هنا، يتعيّن علينا أن ندرس ما يلي:

١. عملية التكوّن الموضوعية للطبقات المحكومة، من خلال مسارات التطوّر والتحوّل في ميدان الإنتاج الاقتصادي، وتوزّعها العَدَدي، وأصولها في الطبقات الاجتماعية السابقة التي ترث منها ذهنيّتها وإيديولوجيّتها وأهدافها، وتحتفظ بتلك الذهنية والإيديولوجية والأهداف لفترة من الزمن؛

٢. انخراط الطبقات المحكومة - الإيجابي أو السلبي - في البنى

السياسية المسيطرة، ومحاولاتها التأثير في برامج تلك البنى، من أجل فرض مطالبها الخاصة، ونتائج تلك المحاولات على تحديد مسارات التفكّك والتجدّد وإعادة التشكُّل التي تمرّ بها تلك البنى.

٣. نشوء أحزاب جديدة للطبقات الحاكمة، تسعى إلى احتواء صعود الطبقات المحكومة، وإلى تأمين سيطرتها عليها؛

٤. التشكيلات التي تُنشئها الطبقات المحكومة ذاتها، لفرض مطالبها ذات الطابع الجزئي، أو المحدود؛

٥. التشكيلات الجديدة التي تؤكد على الاستقلالية الذاتية للطبقات المحكومة، ولكنْ؛ ضمن الإطار القديم؛

٦. التشكيلات الجديدة التي تؤكد على الاستقلالية الذاتية الكاملة للطبقات المحكومة...إلخ [٢].

يمكن توسيع؟ هذه اللائحة بإضافة أطوار انتقالية، أو مركبات من أطوار متعدّدة. فالمؤرّخ مطالبٌ بأن يسجّل مسار الانتقال نحو الاستقلالية الذاتية التامّة، وأن يكشف أسبابها، بدءاً بأطوارها الأشدّ بدائية، مثلما هو مطالب بأن يتقصّى كل تَجَلّ من تجلّيات "روح الشقاق" السوريلية [٣]. لذا؛ تجد أن تاريخ أحزاب الطبقات المحكومة بالغ التعقيد هو أيضاً؛ إذ لا يتعيّن عليه أن يشتمل على كل انعكاسات النشاط الحزبي على امتداد الرقعة التي تحتلّها الطبقات المحكومة، بمجملها، وإنما - أيضاً - على انعكاساتها على مواقف الطبقة الحاكمة ذاتها. كما يتعيّن على تاريخ أحزاب الطبقات المحكومة أن يشمل انعكاسات النشاطات الأشدّ فاعلية (وهي الأشدّ فعالية؛ لأنها تحظى بدعم الدولة) التي تمارسها الطبقات الحاكمة على الطبقات المحكومة وأحزابها.

سوف تمارس واحدة من تلك الطبقات المحكومة، أو تنزع إلى ممارسة مقدار من الهيمنة، بواسطة حزب معيّن؛ وهذا أمر يتوجّب إثباته، بدراسة تطوّر كافة الأحزاب الأخرى، بما هي تضمّ عناصر متحدّرة من الفئة المهيمنة، أو من الفئات المحكومة الأخرى التي تتعرّض لتلك الهيمنة.

وفي مقدورنا استخلاص العديد من مبادئ البحث التاريخي، من خلال دراسة قوى التجديد التي قادت النهضة القومية في إيطاليا. فقد نجحت تلك القوى في الاستيلاء على السلطة، واندمجت في الدولة الإيطالية الحديثة، من خلال نضالها ضدّ قوى أخرى محدّدة، ومناصرتها لقوى حليفة، أو رديفة. ولكي تصير قوى التجديد هذه دولة، كان عليها أن تُخضِع القوى الأولى، إلى حدّ تصفيتها، كما كان عليها أن تكسب التأييد الفعّال أو المستكين للقوى الثانية. ولذا؛ كانت دراسة مسار تحوّل قوى التجديد هذه من فئات محكومة إلى فئات مهيمنة ومسيطرة، تستوجب استكشاف وتعيين الأطوار التي بواسطتها حقّقت تلك الفئات أمرين: ١) تمسّكها باستقلالها الذاتي تجاه الأعداء التي كان عليها أن تتغلّب عليهم لتحقيق ذلك، ٢) كسبها دَعْم الفئات التي ناصرتْها مناصرة فعّالة أم مستكينة؛ لأن هذا المسار تفرضه الضرورة التاريخية؛ لكي تستطيع قوى التجديد تلك أن تتوحّد على شكل دولة.

بواسطة هذين المعيارين - تحديداً - نستطيع أن نقيس درجة الوعي التاريخي والسياسي الذي تتدرّج قوى التجديد في بلوغه عبر مراحل تطوّرها المختلفة، بديلاً من الاقتصار على معيار انفصال قوى التجديد عن القوى المسيطرة سابقاً. فغالباً ما كان هذا المعيار الأخير يُعتمَد كمعيار أوحد، فيصدر عنه تأريخ أُحادي الجانب، أو يصدر عنه - أحياناً - سوء

الفَهْم الكامل، كما هو الحال بالنسبة لتاريخ إيطاليا منذ عهد "الكومونات" [المُدُن -الدول]. آنذاك، عجزت البرجوازية عن توحيد الشعب حولها، وكان هذا هو سبب هزائمها، والانقطاعات في مسار تطوّرها [٤].

خلال النهضة القومية أيضاً، حالت الأنانية الضيّقة [للبرجوازية] دون قيامِ ثورة سريعة وزاخمة على غرار الثورة الفرنسية. وهذه مشكلة من أهمّ المشكلات، وسبب من أخصب الأسباب المولّدة للمصاعب الخطيرة في كتابة تاريخ الطبقات التابعة، وبالتالي في كتابة تاريخ الدول الإيطالية، بعامّة.

إن تاريخ الطبقات المحكومة هو - بالضرورة - تاريخ مجزّأ، وعَرَضي. وممّا لا شكّ فيه أنه يوجد ميل للتوحّد (أو توجد أطوار انتقالية نحو التوحّد) في النشاط التاريخي لتلك الطبقات. إلا أن نشاط الطبقات الحاكمة كان يَبتر ذلك الميل، على الدوام. ولذا؛ تستحيل البرهنة عليه [الميل] إلا حين اكتمال دورة تاريخية تامّة، تتكلّل بالنجاح. فالطبقات المحكومة معرّضة - على الدوام - لوقع ممارسات الطبقات الحاكمة عليها حتّى عندما تتمرّد، أو تنتفض. وحده الانتصار "الدائم" يحطّم قيود ذلك الانصياع. ولكن ذلك لا يتمّ مباشرة. فالواقع أن الطبقات المحكومة، حتّى عندما تبدو منتصرة، لا تهجس بأكثر من أن تدافع عن نفسها (وهذه حقيقة، يشهد عليها تاريخ الثورة الفرنسية، على الأقلّ حتّى سنة ١٨٣٠). لذا؛ فإن كل أثر لبادرة مستقلّة، يبدر عن الطبقات المحكومة، ينبغي أن يعامله المؤرّخ على أنه ذو قيمة، لا تُقدّر بثمن. ولا يمكن معالجة هذا التأريخ - بالتالي - إلا بواسطة الدراسات العيانية، على أن كل دراسة عيانية تتطلّب كمّيّة ضخمة من الموادّ والبيانات التي غالباً ما يصعب تجميعها.

هوامش الفصل الأوّل

(١) مفهوم المجتمع المَدَني عند غرامشي

(٢) الأرجح أن غرامشي يقصد بالفئات الثلاثة الأخيرة (٤ و٥ و٦) النقابات والأحزاب الاشتراكية الإصلاحية والأحزاب الشيوعية على التوالي.

(٣) جورج سوريل (١٨٤٧-١٩٢٢) مفكّر فرنسي، هو من أبرز منظّري التيّار النقابي الثوري، ومؤلّف كتاب "تأمّلات في العنف" (١٩٠٦). تأثّر ببرغسون وماركس. وأثّر - بدوره - على الوسط المثقّف في فرنسا وإيطاليا (على موسوليني مثلاً). يجمع نتاجه الفكري عناصر بالغة التفارق، تعكس التحوّلات التي عرفها: أخلاقي مناهض لليعقوبية، اشتراكي، نقابي ثوري، داعية لليمين المتطرّف (حتّى إنه اقترب من المَلَكيين)، مبشّر بحملة إحياء أخلاقية مناهضة للاستبداد البرجوازي، متعاطف مع الثورة البلشفية.

في كتابه "تأمّلات في العنف"، يُبلور سوريل فكرة الإضراب العامّ، بما هو "أسطورة". ويرى أنها - بالتأكيد - "أسطورة، تورّطت فيها الاشتراكية أيّما تورّط؛ أي أنها منظومة من الصور القابلة لأن تستثير غرائزياً كل المشاعر المعبّرة عن الحرب التي يقودها الاشتراكية ضدّ المجتمع الحديث، بكافة مظاهره". ويقول سوريل إن الأساطير "تحتوي على النوازع الأشدّ عنفاً لدى شعب، أو حزب، أو طبقة" فيقارنها بالطوباويات التي تعرض للشعب "سراباً على المستقبل". مثال آخر أن الأسطورة هي "الشيميرا المجنونة" لماتزيني التي "قدّمت للوحدة الإيطالية أكثر بكثير ممّا قدّمه كافور وجميع السياسيين الذين يذهبون مذهبه".

إن فكرة الإضراب العامّ "تدمّر كل النتائج النظرية المترتّبة على أية سياسة اجتماعية ممكنة، وينظر أنصارها إلى الإصلاحات الشعبية، بل وإلى

أكثر الإصلاحات الشعبية، على أنها ذات طبيعة برجوازية صغيرة، وفي ظنّهم أن تلك الإصلاحات تشكّل أفدح الأخطار التي من شأنها إضعاف المجابهة الأساسية في الصراع الطبقي". هكذا فالإضراب العامّ يركّز على "الانشقاق" بين الطبقات المتعادية، بتحويل كل انفجار فردي للعنف إلى فعل من أفعال الحرب الطبقية، فمثلاً "عندما الطبقات الحاكمة لا تعود تتجرّأ على الاستمرار في الحكم، وتصير مخجولة من موقعها المميّز، وتسعى لتقديم التنازلات لأعدائها، وتعبّر عن رعبها من أيّ شقاق، يصيب المجتمع، تزداد صعوبة المحافظة في ذهن البروليتاريا على فكرة الانشقاق التي لا تستطيع الاشتراكية تحقيق مهمّتها التاريخية بدونها".

(٤) إن مصير المُدُن - الدول القرأوسطية في إيطاليا، وإخفاق برجوازياتها في التوحيد القومي، من أهمّ المشكلات التي تواجه كتابة التاريخ الإيطالي، وتشغل غرامشي في عدد من كتاباته.

٢) مشكلة القيادة السياسية في نشوء وتطوّر الأمّة والدولة الحديثة في إيطاليا[1]

إن كل مشكلة الترابط بين التيارات السياسية في النهضة القومية الإيطالية - مشكلة علاقتها بعضها ببعض، وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية المتجانسة، أو المستتبعة في القطاعات التاريخية المختلفة من التراب الوطني - يمكن تلخيصها بالواقعة الأساسية الآتية:

كان "المعتدلون"[٢] يمثّلون فئة اجتماعية متجانسة نسبياً، فلم تتعرّض قيادتهم إلا لتذبذبات محدودة (هي – في الأحوال كلها، التذبذبات الملازمة لكل مسار تقدّمي عضوي). في حين أن ما يُسمّى بـ"حزب العمل"[٣]؛ لأنه لم يكن يرتكز - تحديداً - إلى أي طبقة تاريخية، كانت التذبذبات التي تتنازع أوساطه القيادية تُحسَم لمصلحة "المعتدلين"، في نهاية المطاف. بعبارة أخرى، كان "حزب العمل" محكوماً بالقيادة التاريخية لـ"المعتدلين". والقول المنسوب إلى الملك فكتور عمانوئيل الثاني من أنه "يضع حزب العمل في جيبه"، أو شيء من هذا القبيل، ليس يخلو من الصحّة عملياً، لا بسبب العلاقات الشخصية بين الملك وغاريبالدي وحسب، وإنما - أيضاً - لأن "حزب العمل" كان - عملياً - تحت القيادة غير المباشرة لكافور والملك.

الهيمنة والسلطة

إن المقياس المنهجي الذي يتعيّن على دراستنا أن تعتمده هو الآتي: إن تفوّق فئة اجتماعية معينة يتجلى في طريقتين، بما هو "سيطرة"، أو بما هو "قيادة فكرية وأخلاقية". إن فئة اجتماعية معينة تسيطر على الفئات المعادية، فتسعى إلى "تصفيتها"، أو إلى إخضاعها، ممّا قد يضطرها اللجوء إلى القوّة المسلّحة. إلا أنها تقود فئات مناصرة، أو حليفة. وفي مقدور الفئة المَعنية أن تمارس "القيادة" حتّى قبل استيلائها على سلطة الدولة، لا، بل يتوجّب عليها ذلك (لأن هذه القيادة شرط أساسي من شروط الإستيلاء على السلطة). ولن تحقّق الفئة المَعنية سيطرتها إلا عندما تباشر ممارسة السلطة. ولكنْ؛ مهما كانت سيطرتها مَكينة على مقاليد السلطة، تبقى مضطرة إلى الاستمرار في ممارسة "القيادة" إلى جانب ممارستها "السيطرة".

ظلّ "المعتدلون" يقودون حزب العمل إلى ما بعد فترة ١٨٧٦-١٨٧٠ ولم تكن ما سُمّي بـ"النزعة التحويلية"(٤) إلا التعبير البرلماني عن تلك القيادة/الهيمنة الفكرية والأخلاقية والسياسية. ونستطيع أن نقول - بكل ثقة - إن مجمل حياة إيطاليا - الدولة منذ سنة ١٨٤٨ كان مطبوعاً بالنزعة التحويلية - أي بتكوّن طبقة حاكمة متوسّعة باستمرار داخل الإطار الذي رسمه "المعتدلون"، بعد سنة ١٨٤٨، وانهيار الأوهام عن "الغيلف الجديد"(٥) والاتحادات الفيدرالية(٦).

وقد انطوت عملية تكون تلك الطبقة الحاكمة على استيعاب تدريجي، لكنه منتظم، للعناصر الحية الصادرة عن الفئات الحليفة، استيعابٍ تحقّق بوسائط متفاوتة الفاعلية. لا، بل إنها - الطبقة الحاكمة - استوعبت حتّى العناصر الصادرة عن فئات خصمة، تبدو وكأنها كانت تناصبها عداء، لا يَرحم. هنا أضحت القيادة السياسية مجرّد وجه من وجوه عملية السيطرة - بمقدار ما أدّى استيعاب النخب المعادية إلى قَطْع رؤوسها، وتصفيتها لفترة من الزمن غالباً ما تكون طويلة.

ويتضح من سياسات "المعتدلين" أنه يمكن، بل يجب، ممارسة الهيمنة حتّى قبل الارتقاء إلى سدّة الحكم. فلا يجوز الاتّكال - فقط - على القوّة المادّيّة التي توفّرها السلطة، من أجل ممارسة القيادة الفعلية. والواقع أن الحلّ الألمعي لهذه المشكلات هو الذي سمح بقيام النهضة القومية بالطريقة التي قامت عليها، و- أيضاً - بالحدود التي حكمتها، بصفتها "ثورة" بدون "ثورة"؛ أي بما هي "ثورة سلبية" إذا كان لنا أن نستخدم عبارة كووكو بمعنى يختلف بعض الشيء عن المعنى الذي كان يقصده [٧].

ما هي الأشكال والوسائل التي مكّنت "المعتدلين" من إرساء جهاز (أو آلية) هيمنتهم الفكرية والأخلاقية والسياسية؟ إنها أشكال ووسائل، يمكن تسميتها "ليبرالية"؛ أي أنها وسائل اعتمدت على المبادرة الفردية "المتذررة" و"الخاصة" (أي أنها لم تتوسّل برنامجاً حزبياً، صيغ بناءً على خطّة معينة استباقاً للنشاط العملي والتنظيمي). على أن هذا أمر "طبيعي" إذا تذكرنا بنية ووظيفة الفئات الاجتماعية التي يمثّلها "المعتدلون"- وهم مرتبتها القيادية ومثقّفوها العضويون [٨].

بدا الأمر مختلفاً بالنسبة لـ "حزب العمل"، ممّا استوجب اعتماد

أشكال تنظيمية مختلفة. كان "المعتدلون" مثقّفين، جرى "تكييفهم" بطريقة طبيعية، بواسطة الطابع العضوي لعلاقتهم بالفئات الاجتماعية التي يمثّلون. وكانت أعداد كبيرة منهم قد حقّقت المطابقة بين الممثّل وما يمثّله؛ أي أن "المعتدلين" كانوا طليعة حقيقية وعضوية للطبقات العليا التي كانوا ينتسبون إليها اقتصادياً. كانوا مثقّفين، ومنظّمين سياسيين، وأرباب عمل، ومزارعين أغنياء، أو وكلاء ملاك عقاريين، وأصحاب مشاريع تجارية وصناعية، إلخ. ونظراً لعملية الاختزال والتكثيف العضوية هذه، شكّل "المعتدلون" عنصر جَذْب "عفوياً"، لكنه قوي، لمجموعة واسعة من المثقّفين، على اختلاف مراتبهم - تواجدوا في شبه الجزيرة الإيطالية في حالة "هلامية" أو "مذررة" - من أجل تلبية متطلّباتهم في التعليم والإدارة، على محدودية تلك التلبية.

هنا نكتشف الثبات المنهجي لمقياس من مقاييس البحث التاريخي - السياسي القائل بأنه لا توجد طبقة مستقلّة من المثقّفين، بل إن لكل طبقة شريحتها الخاصة من المثقّفين، أو إنها تتّجه نحو تشكيل مثل تلك الشريحة. على أن مثقّفي الطبقة التقدّمية تاريخياً (وعملياً) قد ينجحون - في ظروف معينة - في اجتذاب مثقّفي الطبقات الاجتماعية الأخرى، ويُخضعونهم، في نهاية المطاف، فيؤسّسون - بالتالي - نظاماً من التضامن، يضمّ جميع المثقّفين، تشدّه روابط ذات طابع نفساني (الاعتداد بالنفس، إلخ.) وغالباً ما تشدّه عصبية الأصناف المغلقة (ذات الطابع الثقافي - الحقوقي، أو التعاضدي، إلخ.).

وتتجلى هذه الظاهرة "عفوياً" إبان الفترات التاريخية التي تلعب فيها الطبقة المَعنية دوراً تقدّمياً فعلياً؛ أي عندما تدفع المجتمع ككل إلى أمام،

فلا تكتفي بتلبية حاجاتها المعاشية، بل تعمل - باستمرار - على مضاعفة عدد كوادرها، من أجل غزو مجالات متجدّدة أبداً من النشاط الاقتصادي والإنتاجي. ولكنْ؛ ما إن تستنفد تلك الطبقة الاجتماعية المسيطرة وظيفتها حتّى تنحو هذه الكتلة الإيديولوجية منحى التفكّك والانهيار؛ إذ ذاك تحلّ "العفوية" محلّ "الإرغام" الذي يزداد سفوراً ومباشرة؛ ليُتوّج بالإجراءات البوليسية المباشرة، وبالانقلابات العسكرية.

لم يكن بمقدور "حزب العمل" - بسبب من طبيعته ذاتها - أن تكون له مثل هذه الجاذبية، بل إنه كان هو نفسه موضوع انجذاب وتأثّر. ويعود ذلك إلى سببين، أوّلهما مناخ التهويل (الذعر من حملة إرهاب شبيهة بحملة سنة ١٧٩٣ (الفرنسية) الذي غذّته أحداث فرنسا خلال سنتي ١٨٤٩-١٨٤٨) ما جعل الحزب متردّداً في إدخال عدد من المطالب الشعبية إلى برنامجه (كالإصلاح الزراعي مثلاً).

وأما السبب الثاني؛ فهو أن الشخصيات القيادية لذلك الحزب (غاريبالدي) كانت خاضعة شخصياً للقادة "المعتدلين"، وإن يكن خضوعاً متقطّعاً ومتراوحاً. فلكي يتسنّى لـ"حزب العمل" أن يصير قوّة مستقلّة، ولكي ينجح - في نهاية المطاف - في طبع حركة "النهضة" بطابع شعبي وديمقراطي أوضح، (وهو أقصى ما يمكن التوقّع له نظراً للأسس التي قامت عليها الحركة ذاتها)، كان عليه أن يجابه النشاط "التجريبي" لـ"المعتدلين"، (وهو نشاط تجريبي بالمعنى المجازي؛ لأنه كان يتطابق تطابقاً عميقاً مع الهدف المنشود) ببرنامج حكم عضوي، يعكس المطالب الأساسية للجماهير الشعبية، وفي مقدّمتها الفلاحين. بمعنى آخر، كان عليه أن يواجه الجاذبية "العفوية" لـ "المعتدلين" بالمقاومة، وبشنّ الهجوم المعاكس، يجري "تنظيمهما" وفق خطّة مرسومة.

وإن خير مثال على الجاذبية العفوية التي مارسها "المعتدلون" هو نشوء وتطوّر الحركة الليبرالية الكاثوليكية [٩] التي قضّت مضجع الدولة البابوية، ونجحت في شلّ حركتها جزئياً، وزعزعة معنوياتها، ودفعها في البدء إلى الجنوح نحو أقصى اليسار، (مع الإجراءات التحرّرية التي اتّخذها البابا بيوس التاسع)، ومن ثمّ؛ الجنوح يميناً أكثر ممّا كانت ترغب به؛ فكانت - في نهاية المطاف - السبب في عزلتها في شبه الجزيرة، وفي أوروبا. ولقد أثبت النظام البابوي - منذ ذلك الحين - أنه قد تعلّم الدرس، كما أثبت جدارته في المناورة الحاذقة في الآونة الأخيرة.

إن "الحداثوية" وتالياً"الشعبية" [١٠] حركتان، تشبهان الحركة الليبرالية - الكاثوليكية لعصر النهضة القومية. ويعود ذلك - بالدرجة الأولى - إلى الجاذبية العفوية التي مارستْها النزعة التاريخانية الحديثة للمثقّفين العلمانيين المرتبطين بالطبقات العليا، من جهة، وللماركسية، من جهة ثانية [١١]. حارب الكرسي البابوي "الحداثوية"، بصفتها اتجاهاً، يرمي إلى إصلاح الكنيسة والدِّين الكاثوليكي ذاته، على أنه شجّع - في المقابل - "الشعبوية"؛ أي القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية للحداثوية، وها هو اليوم - مع بيوس التاسع - يجعل من هذه الشعبوية محور سياساته الدولية.

غير أن "حزب العمل" كان يفتقد حتّى إلى برنامج حكم محدّد. فقد كان - في جوهره - جهاز تحريض ودعاية في خدمة "المعتدلين". والواقع أن الخلافات والنزاعات داخل "حزب العمل"، والحقد الكبير الذي كان يثْيره ماتزيني ضدّ شخصه وضدّ أعماله في أوساط المناضلين الباسلين (من أمثال غاريبالدي وفيليتش أورسيني، إلخ.) [١٢] مردّها جميعاً افتقاد الحزب إلى قيادة سياسية حازمة. وغالباً ما كانت تلك النزاعات الداخلية تتمّ على

مستوى من التجريد كالذي كانت تتّصف به مواعظ ماتزيني، مع أنها تسمح باستخلاص مؤشّرات تاريخية مفيدة (يكفي إيراد كتابات بيساكاني [١٣] مثالاً على ذلك، على الرغم أن الرجل ارتكب أخطاء سياسية وعسكرية لا تُغتفر في معارضته لدكتاتورية غاريبالدي إبان الجمهورية الرومانية).

كان "حزب العمل" متشبّعاً بالخطابية التقليدية للأدب الإيطالي. يخلط بين الوحدة الثقافية في شبه الجزيرة - المقتصرة على شريحة رقيقة جداً من السكّان، والملوّثة بكوسموبوليتية الفاتيكان - وبين الوحدة السياسية والإقليمية للجماهير الشعبية العريضة التي كانت غريبة عن هذا التراث الثقافي، أو عديمة الاكتراث به، على فرض أنها كانت على علم بوجوده.

اليعاقبة والمعتدلون

تجدر المقارنة بين اليعاقبة الفرنسيين وبين "حزب العمل". سعى اليعاقبة - بحزم - إلى ربط المدينة بالريف، وأصابوا - بذلك - نجاحاً عظيماً. وتعود الهزيمة التي مُنيوا بها كحزب، إلى كونهم وقفوا - في فترة معيّنة - ضدّ مطالب عمّال باريس. والحقيقة أن نابليون قد أكمل رسالتهم بأشكال أخرى، وها هم الراديكاليون - الاشتراكيون بقيادة هيريو ودالادييه[١٤] يواصلون اليوم حمل تلك الرسالة، ولو على نحو بائس جداً.

استشعرت الأدبيات السياسية الفرنسية الحاجة إلى ربط المدينة (باريس) بالريف، وعبّرت عن تلك الحاجة، بحدّة. ويكفي أن نستذكر - في هذا الصدد - سلسلة الروايات التي كَتَبَهَا أوجين سو[١٤]، وقد أصابت انتشاراً واسعاً في إيطاليا (...) تلك الروايات التي كانت تشدّد - بإلحاح خاص - على ضرورة الحدب على الفلاحين، ورَبْطهم بباريس. وسو هو الروائي الشعبي في التراث السياسي اليعقوبي، و"المرجع الأوّل" لكل من هيريو ودالادييه[١٥] في أكثر من وجه (الأسطورة النابوليونية، العداء للإكليروس واليسوعيين، الإصلاحية البرجوازية الصغيرة، النظريات الجزائية، إلخ...).

صحيح أن "حزب العمل" كان - باستمرار - معادياً لفرنسا، بسبب إيديولوجية ماتزيني... على أنه وجد في تاريخ شبه الجزيرة ذاته تراثاً، إليه

يعود، وبه يتعلّق. فتاريخ الكوميونات القرأوسطية غنيّ بالتجارب المعبّرة؛ حيث سعت البرجوازية الناشئة إلى عقد التحالفات مع الأوساط الفلاحية ضدّ الإمبراطورية، وضدّ الإقطاع المحلّي، في آن. على أن المسألة تتعقّد - هنا - بسبب الصراع بين البرجوازية والنبلاء المتنافسين على استحواذ على اليد العاملة الرخيصة. فالبرجوازية تحتاج إلى وفرة من الأيدي العاملة، لا توفّرها إلا جماهير الريف، فيما النبلاء يريدون الفلاحين مقيّدين بالأرض. وهذا ما يفسّر هرب الفلاحين، والتجاءهم إلى المُدُن؛ حيث لا تطالهم سلطة النبلاء.

مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من الاختلاف في الأوضاع، يظهر من تطوّر حضارة الكوميونات الإيطالية أن المدينة كانت لها وظيفة قيادية، وأنها كانت تعمل على تغذية الصراعات الداخلية في الريف، واستخدامها كأداة سياسية - عسكرية، لضرب الإقطاع. بالطبع، لم تكن المسألة لتخفى على ماكيافللي، معلّم الطبقات الحاكمة الأوّل في فنّ السياسة. على أنه طرحها وفق معطيات زمانه، وبناء على هموم عصره. ولقد كان في كتاباته السياسية - العسكرية شديد الاستيعاب لضرورة إخضاع الجماهير الشعبية إخضاعاً عضوياً للفئة الحاكمة، من أجل إنشاء ميليشيا وطنية قادرة على تصفية جيوش المرتزقة (...).

وإذا شئنا المزيد من التبحّر في المسألة، يبدو أن الفارق بين العديد من أعضاء "حزب العمل" وبين "المعتدلين" هو - في كثير من أوجهه - فارق في "المزاج الشخصي" أكثر منه فارق سياسي عضوي. ولقد انتهى مصطلح "يعقوبي" إلى اكتساب مَعنيين اثيين: المعنى الحرفي، المشخّص تاريخياً، الذي يدلّ على حزب معيّن من أحزاب الثورة الفرنسية، يرى إلى

تطوّر الحياة الفرنسية بطريقة معينة، وفق برنامج معيّن، وبالاعتماد على قوى اجتماعية محدّدة. أما المعنى الآخر؛ فيشير إلى الوسائل المميّزة للنشاط الحزبي والسلطوي التي اعتمدها اليعاقبة، التي تتّصف بالحيوية البالغة والحزم والتصميم، وترتكز إلى ايمان متعصّب بفضائل ذاك البرنامج وتلك الوسائل. في التعبير السياسي، كان وجها اليعقوبية منفصلين، فصارت صفة "اليعقوبي" تُستخدم لنعت رجل سياسي نشيط وحازم ومتعصّب؛ لأنه يؤمن ايماناً قاطعاً بالقدرة العجائبية لأفكاره، مهما تكن طبيعة تلك الأفكار. ويشدّد هذا التعريف على العناصر التدميرية الناجمة عن الحقد على المنافسين والخصوم أكثر من تشديده على العنصر البنّاء الناجم عن تبنّي مطالب الجماهير الشعبية، مثلما يشدّد على الطابع الفئوي للشلّة والزمرة، وعلى الفردية المنفلتة من عقالها أكثر من تشديده على العنصر السياسي الوطني.

سياسات كريسبي

وهكذا فعندما نقرأ أن كريسبي [١٦] كان يعقوبياً، ينبغي فَهْم هذا الوصف بمعناه التجريحي؛ لأن كريسبي - من حيث برنامجه - كان في صفّ "المعتدلين"، لا أقلّ، ولا أكثر. أما أنبل هاجس يعقوبي لديه؛ فكان الوحدة السياسية - الإقليمية للوطن. وكان هذا المبدأ - على الدوام - بمثابة البوصلة التي تحدّد له الاتجاه، ليس في فترة النهضة القومية، بمعناها الأضيق وحسب، بل و- أيضاً - في الفترة التي تلتْها، أيام شغل المنصب الوزاري.

كان كريسبي رجل أهواء عاصفة، يكره "المعتدلين" كأفراد، ويرى أنهم التحقوا بالركب متأخّرين. إنهم، عنده "أبطال الساعة الأخيرة" الذين كان بإمكانهم التصالح مع العهد القديم، لو أنه ارتضى اعتماد الدستور. ومثالهم في ذلك "المعتدلون" في توسكانيا الذين ظلّوا متمسكين بتلابيب الدوق الأكبر خشية أن يهرب.

من هنا، إن كريسبي لم يكن ليثق كثيراً بوحدة، يحقّقها مَن هم ليسوا وحدويين. لذا؛ تجده ارتبط بالمَلَكية مُدركاً أنها ستكون وحدوية حازمة لأسباب سلالية، واعتنق مبدأ هيمنة بييدمونت بحماس وحيوية، لم يكن بمقدور ساسة بييدمونت أنفسهم ان يضاهوه فيهما. ففي حين كان كافور يحذّر من مغبّة معالجة قضية الجنوب بوضعه تحت الأحكام العُرْفية،

سارع كريسبي إلى إعلان الأحكام العُرْفية، وإنشاء المحاكم العسكرية في صقلية، على إثر حركة "الروابط العمّالية" (١٧)، واتّهم قادتها بالتخطيط مع الإنكليز، لتحقيق انفصال صقلية (معاهدة بيزاكينو المزورة) (١٨). ولم يتردّد كريسبي في التحالف مع ملاك الأراضي الصقليين؛ لأن خوفهم من مطالب الفلاحين جعل منهم الشريحة الاجتماعية الأشدّ تمسّكاً بالوحدة، في الوقت الذي كانت فيه السياسة العامة تتّجه نحو تشجيع التصنيع في الشمال، بشنّ حرب الرسوم الجمركية ضدّ فرنسا، واعتماد سياسة الحماية الجمركية.

ولم يتردّد كريسبي في زجّ الجنوب والجزر في أزمة تجارية رهيبة، ما دام أن في ذلك ما يعزّز الصناعة القادرة على إنجاز الاستقلال الفعلي للبلاد، وعلى بناء كوادر الفئة الاجتماعية المسيطرة. وعُرفَت تلك السياسة بـ"إنتاج المُنتَج الصناعي". خلال الفترة ١٨٧٦-١٨٦٠، كانت حكومة اليمين تكتفي بسياسة خجولة، ترمي إلى توفير الظروف الخارجية العامة للتنمية الاقتصادية: عقلنة جهاز الدولة، بناء شبكة طُرُقات وسكك حديد وتلغراف؛ وإعادة العافية للمالية العامّة بعد أن أرهقتْها حروب النهضة.

أما اليسار؛ فقد عكف على معالجة الحقد الذي أثاره اليمين بسياسته الضريبية الأُحادية الجانب لدى الشعب، غير أنه لم ينجح في أن يكون أكثر من مجرّد صمام أمان؛ إذ واصل سياسات اليمين، ولكنْ؛ بشخصيات ومصطلحات يسارية، لا أكثر. أما كريسبي؛ فقد أعطى المجتمع الإيطالي الجديد دفعة قوية إلى أمام، فكان - بذلك - الممثّل الحقيقي للبرجوازية الجديدة. ومهما يكن من أمر، فإن شخصيّته تتميّز بالانفصال بين الأفعال والأقوال، بين حملات القَمْع وأهدافها، بين الأداة المُستخدَمَة وقوّة

الضربات التي تسدّدها. كان يستخدم بندقية قديمة صدئة، وكأنها بطّارية مدفعية حديثة.

و الواقع أن سياسة كريسبي الاستعمارية ترتبط هي - أيضاً - بشغف الوحدة عنده، وفيها أثبت أنه مستوعب للبراءة السياسية التي تنمّ عنها النهضة القومية. كان الفلاح الجنوبي يطمح إلى الأرض. ولم يكن كريسبي يرغب (أو هو لم يكن يستطيع) إعطاءه الأرض، في إيطاليا ذاتها، ولا كان راغباً في اتّباع "يعقوبية اقتصادية"، فاخترع سراب أراضي المستعمرات التي تنتظر مَن يستثمرها.

كانت النزعة الاستعمارية عند كريسبي انفعالية خطابية، تفتقر إلى أية ركيزة اقتصادية، أو مالية. في أوروبا الرأسمالية، الغنية بالموارد، بدأ معدّل الأرباح يميل إلى الانخفاض، فظهرت حاجة فعلية إلى توسيع نطاق استثماراتها المُدرّة للمداخيل؛ أي ظهرت حاجتها إلى بناء الإمبراطوريات الاستعمارية ابتداء من العام ١٨٩٠. أما إيطاليا، التي لم تكن قد بلغت سنّ الرشد، فلم تكن تملك رأس المال اللازم للتصدير، بل كانت تلجأ إلى رأس المال الأجنبي لتغطية حاجاتها هي ذاتها. لذا؛ لم يكن هناك من حافز حقيقي وراء النزعة الاستعمارية الإيطالية. فاستبدال ذلك الحافز بالأهواء الشعبية العاصفة للفلاحين، المصمّمين تصميماً أعمى، على استملاك الأرض. كانت المسألة الاستعمارية ضرورة من ضرورات السياسة الداخلية التي تستدعي الحلّ. فجرى "حلّها" بتحريف الحلّ إلى ما لا نهاية. لذا؛ تجد أن الرأسماليين الإيطاليين (الشماليين) عارضوا سياسة كريسبي؛ إذ كانوا يؤثرون توظيف الأموال الطائلة التي أُنفقت على استعمار إفريقيا في استثمارات، في إيطاليا ذاتها، غير أن كريسبي كان يتمتّع بشعبية كبيرة في الجنوب تحديداً؛ لأنه مُبتكَر "أسطورة" الأرض السهلة المنال.

ترك كريسبي أثراً عميقاً على عدد كبير من المثقّفين الصقليين، بخاصة (مع أنه كان صاحب نفوذ على جميع مثقّفي إيطاليا. وهو مؤسّس الخلايا الأولى لحركة اشتراكية قومية، سوف تنمو - لاحقاً - بسرعة مذهلة) [١٩]. وقد أثار عصبية وحدوية خلقت مناخاً دائماً من الشكّ في كل دعوة، أو ممارسة، تحمل أيّ أثر من آثار الانفصالية. غير أن هذا كله لم يحلْ دون أن يجتمع ملاك الأرض الصقليون في باليرمو سنة ١٩٢٠؛ ليوجّهوا إنذاراً فعلياً إلى حكومة روما، يهدّدون فيه بالانفصال. كما لم يمنع عدداً من هؤلاء من أن يحتفظوا بجنسيتهم الإسبانية، وأن يطالبوا بالتدخّل الدبلوماسي لحكومة مدريد (كما في حادثة دوق بيغونيا سنة ١٩١٩) لحماية مصالحهم التي يتهدّدها هياج الفلاحين العائدين من الحرب.

إن مواقف الفئات الاجتماعية المختلفة من النهضة القومية بين سنة ١٩١٩ و١٩٢٦ يساعد على استظهار جوانب الضعف في هاجس الوحدوية الاستحواذية التي حملها كريسبي، وعلى التوكيد على بعض التعديلات التي أدخلها جيوليتي عليها. لم تكن التعديلات بكثيرة؛ إذ إن جيولوتي التزم باتّباع الثلم الذي شقّه كريسبي. لكنه استبدل به"يعقوبية" كريسبي المزاجية الاجتهاد والمثابرة البيرقراطيين. وإذ حافظ جيولوتي على "سراب الأرض" في السياسة الاستعمارية، إلا أنه عزّزه بسياسة ذات منظور عسكري "دفاعي"، ترتكز على فرضية، تقول بضرورة توفير الظروف لحُرّيّة التوسّع (الاستعماري) في المستقبل.

إن حادثة الإنذار الذي وجّهه ملاك الأرض الصقليون عام ١٩٢٠ لم تكن بالحادثة المعزولة. ويمكن اقتراح تفسير آخر لها - بناء على سابقة الطبقات العليا اللومبردية الذين كانوا يهدّدون - أحياناً - بـ"السير على

انفراد"، وإعادة بناء دوقية ميلانو القديمة، كسياسة ابتزاز مؤقّتة للحكومة، اللهمّ إلا لم نجد التفسير الأصلي في الحملات التي كانت تشنّها جريدة "إل مَاتينو" (الصباح) من العام ١٩١٩ إلى حين الاستغناء عن خدمات الأخوين سكارفوغليو [٢٠].

إنه لمن قبيل الحذلقة الزائدة أن يعتقد المرء أن هذه الحملات كانت معلّقة في الهواء؛ أي متجرّدة من أيّ رابط بتيارات من الرأي العامّ، وبمناخات فكرية متوارية وضامرة، تتربّص الفرصة المناسبة، بسبب مناخ التهويل الذي أشاعته النزعة الوحدوية المهووسة. في مناسبتين اثنتين، دافعت "إل مَاتِّينو" عن أطروحة، تقول إن الجنوب قد انضمّ إلى الدولة الإيطالية على أساس تعاقدي، هو "التشريع الألبرتي"[٢١]، ولكنْ؛ دون أن يُفقد ذلك الجنوب - ولو ضمناً - شخصيّته الحقيقية المتميّزة. ولذا؛ فإن له ملء الحقّ في أن يتحرّر من قيود الدولة الموحّدة، إذا ما طرأت تعديلات على هذا الأساس التعاقدي؛ أي إذا طرأ تعديل على دستور عام ١٨٤٨. صيغت تلك الأطروحة خلال عامي ١٩٢٠-١٩١٩ رداً على مشروع تعديل دستوري باتجاه واحد، ثم تكرّرت خلال العامين ١٩٢٥-١٩٢٤ في وجه مشروع تعديل من نوع آخر[٢٢].

دور صحيفة "إل مَاتِّينو"

لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أهمّيّة الدور الذي لعبتْه "إل مَاتِّينو" في الجنوب؛ حيث كانت الصحيفة الأوسع انتشاراً. ودافعت على الدوام عن كريسبي، وعن النزعة التوسيعية، راسمة - بذلك - ملامح الأيديولوجية الجنوبية المعبّرة عن الجوع إلى الأرض، وعن عذابات الهجرة، وكلاهما يستدعي شكلاً غامضاً من أشكال الاستعمار الاستيطاني.

ولا بد من أن نستذكر عن "إل مَاتِّينو" نقطتين اثنتين:

١) حملتها العنيفة جداً ضدّ الشمال، بمناسبة سعي كبار صناعيي النسيج في لومبارديا للسيطرة على بعض صناعات القطن الجنوبية، ذلك السعي الذي وصل إلى حدّ نقل المصنع إلى لومبارديا ذاتها بعد التمويه على أنه شحنة خردة، للتحايل على التشريع الخاص بالمناطق الصناعية. وقد نجحت الصحيفة في إحباط المشروع، وذهبت إلى حدّ كَيْل المدائح لأسرة البوربون، وسياستهم الاقتصادية (سنة ١٩٢٣)؛

٢) الاحتفال سنة ١٩٢٥ بذكرى وفاة ماريا صوفيا [٢٢] في مناخ من "التفجّع" و"الحنين" أثار ضجّة كبرى، وصلت حدّ الفضيحة.

لكي نقيّم موقف "إل مَاتِّينو" التقييم الدقيق، لا بد من الإحاطة ببعض الاعتبارات، وأهمّها الشخصية المغامرة لآل سكارفوغلي، واستعدادهم

لقبول الرشوة، إضافة إلى طابع الهواية الطاغي على اتجاههم السياسي والأيديولوجي. على أنه لا بد من التشديد - من جهة أخرى - على أن الصحيفة كانت الأوسع انتشاراً في الجنوب، وعلى أن آل سكافوغلي كانوا صحفيين بالسليقة، يملكون الحَدْس السريع والانجذابي نحو أعمق تيارات الرأي العام الشعبي. وهو الحَدْس الذي سمح بانتشار "الصحافة الصفراء".

يكمن العنصر الآخر في تقييم الدلالة الحقيقية لسياسات كريسبي الوحدوية المهووسة في المشاعر المعقّدة التي كانت سائدة في الشمال تجاه الجنوب. فالواقع أن فقر الجنوب لم يكن "قابلاً للتفسير"، من وجهة نظر تاريخية، بالنسبة لجماهير الشمال. لم يكن لهذه الجماهير أن تُدرك أن الوحدة لم تتحقّق على أساس من المساواة، وإنما قامت على أساس من هيمنة الشمال على الجنوب، وفق نسخة إقليمية عن العلاقة بين المدينة والريف. بعبارة أخرى، لم يكن لهذه الجماهير أن تُدرك أن الشمال كان "الأخطبوط" الذي يراكم الثروات على حساب الجنوب، وأن نموه الاقتصادي والصناعي كان يتمّ على حساب الإفقار المتزايد لاقتصاد الجنوب، وزراعته.

ساد اعتقاد لدى المواطن العادي في الشمال الإيطالي أنه إذا لم يكن الجنوب يصيب أيّ تقدّم، بعد انعتاقه من القيود التي فرضها نظام بوربون في وجه التطوّر الحديث، فهذا يعني أنه يمكن البحث عن أسباب الفقر في الظروف الاقتصادية والسياسية الخارجية، وإنما هي أسباب داخلية؛ أي أنها كامنة في طبيعة أهالي الجنوب ذاتهم. ثمّ إن الإعتقاد الراسخ بأن الأرض الجنوبية تختزن ثروات طبيعية هائلة ساعد كثيراً على شيوع هذا الظنّ. فلم يبقَ من تفسير إلا ذلك الذي يقول بالعجز العضوي لدى

السكّان، وهمجيّتهم، ودونيتهم البيولوجية. ولقد ترسّخت تلك الأفكار الشائعة أصلاً (ذلك أن "صعلكة" أهالي نابولي خرافة عريقة)، بفضل علماء الاجتماع الوضعيين الذين نظروا لها (نيسيفورو، سيرجي، فيري، أورانو، إلخ.) فأضفوا عليها طابع "الحقائق العلمية"، في زمن، شاعت فيه الخرافات، بصدد العلم. وهكذا نشب سجال بين الشمال والجنوب حول موضوع العِرق، وحول تفوّق أو دونية الشمال والجنوب (...) وفي تلك الأثناء، استمر في الشمال الاعتقاد بأن الجنوب بمثابة "قيد" على تطوّر إيطاليا، وبأن الحضارة الصناعية الحديثة لشمال إيطاليا كان بمكنتها إحراز تقدّم أكبر، لولا هذا «القيد».

شهد مطلع القرن العشرين بدايات ردّة فعل جنوبية حادّة حول هذا الموضوع بالذات. في المؤتمر الساردينى الذي انعقد سنة ١٩١١ تحت رعاية الجنرال روجيو، جرى احتساب مئات الملايين من الليرات الإيطالية التي ابتزّها البر الإيطالي من ساردينيا خلال السنوات الخمسين الأولى من عهد الدولة الموحّدة. ثمّ كانت حملات سالفيميني [٢٤] التي تتوّجت بتأسيس صحيفة "أونيتا" (الوحدة)، وكان قد بدأها على صفحات "فوتشي" (الصوت) - راجع العدد الخاصّ من "فوتشي" عن "المسألة الجنوبية" الذي صدر لاحقاً ككرّاس خاص).

في ساردينيا ذاتها، نشأت حركة، تطالب بالاستقلال الذاتي، بقيادة أومبرتو كاو، وأصدرت صحيفة يومية بعنوان "إل بابيس" (البلاد). وفي مطلع القرن، نشأت "جبهة ثقافية" على الصعيد القومي الإيطالي العام، بقيادة بندوتي كروتشي وجوستينو فورتوناتو، سعت إلى طرح المسألة الجنوبية، بصفتها مسألة قومية قادرة على إحياء الحياة السياسية والبرلمانية. وقد

تركت مساهمات كروتشي وفورتوناتو بصماتها على كل مجلة من مجلات الجيل الطالع ذات الاتجاه الليبرالي الديمقراطي، تطمح إلى تنشيط الحياة والثقافة القوميتين في كافة المجالات - في الفن والأدب، كما في السياسة - وتحريرهما من النزعة المناطقية. كانت تلك حال "فوتشي" و"أونيتا" و"باتريا" (الوطن) في بولونيا، و"إكسيوني" (العمل) و"ليبرالي" في ميلانو، و"حركة الشبيبة الليبرالية"، بقيادة جيوفاني بوريللي[٢٥]، إلخ. وقد تعاظم نفوذ تلك الحركة عندما سيطرت على الخطّ السياسي لصحيفة "كورييري ديللا سيرا" (بريد المساء). وعادت إلى الأضواء في الوضع الجديد الناشئ بُعيد الحرب، من خلال صحيفة "لا ستامبا" - أيضاً - (على يد كوزمو، وسالفاتوريللي، و- أيضاً - إمبروزيني)، كما من خلال الجيوليتية مع اشتراك كروتشي في وزارة جيوليتي الأخيرة، فبلغت ذروة تطوّرها التي كانت بداية انحدارها في الآن ذاته.

حزب العمل والمعتدلون - خلاصات

انطلاقاً من الملاحظات والتحليلات عن بعض عناصر التاريخ الإيطالي بُعيد الوحدة القومية، نتبيّن عدداً من المقاييس، تساعد على تقييم حالة المجابهة بين "المعتدلين" وحزب العمل، كما تساعد على التنقيب عن "الفلسفة" السياسية للحزبين، ولمختلف التيارات التي تمرّدت على القيادة السياسية والأيديولوجية لحزب العمل.

والواضح أنه كان على هذا الأخير - كي يخوض معركة ناجحة ضدّ "المعتدلين" - أن يتحالف مع الجماهير الريفية، وجماهير الجنوب خاصة، وأن يكون "يعقوبياً"، ليس في "الشكل" الخارجي والمزاج وحسب، وإنما - أيضاً - وخصوصاً في المضمون الاقتصادي- الاجتماعي.

إن تفكيك وحدة مختلف الطبقات الريفية التي انتظمت، في جبهة رجعية، بفضل جهود شرائح المثقّفين ذوي النزعة المَلَكية - الإكليركية، وتحقيق تشكيلة ليبرالية - قومية، تحلّ محلّها، ما كانا ليتمّا دون تأمين التأييد، من جهتين. الجهة الأولى هي الجماهير الفلاحية. وقد تمّ ذلك بتبنّي مطالبها الأساسية، وإدراجها كجزء عضوي من برنامج الحكومة الجديدة. أما الجهة الثانية؛ فهم مثقّفو الشرائح المتوسّطة والدنيا. وقد جرى كسب تأييدهم بتجميعهم في صفّ واحد، والتوكيد على القضايا الأكثر قدرة على إثارة اهتمامهم (كان مشروع إنشاء جهاز حكومي جديد، مع

ما يُتيحه من إمكانات للتوظيف، من شأنه أن يكون عنصر جَذْب عظيم لهم، إذا بدا لهم أن هذا المشروع قابل للتحقيق لتلبيته تطلّعات الفلاحين).

والحق أن العلاقة بين هاتين الممارستين كانت علاقة جَدَلية ومتبادلة. وتدلّ تجارب بلدان عديدة - وعلى الأخصّ منها فرنسا خلال الثورة العظمى - أنه إذا أخذ الفلاحون يتحرّكون بفعل نوابض "عفوية"، فسوف يبدأ المثقّفون بالتردّد. وفي المقابل، إذا تبنّت مجموعة من المثقّفين سياسات مؤيّدة للفلاحين، فلا بد من أن تنجح في اجتذاب قطاعات متزايدة الأهمّيّة من الجماهير. ومهما يكن من أمر، يمكننا القول إنه من الأفضل أن تنطلق الحركة من أوساط المثقّفين، نظراً لتذرر وعزلة السكّان الريفيين، وبالتالي صعوبة صَهْرهم في تنظيمات صارمة. ولكنْ؛ يبقى أن هذه العلاقة الجَدَلية بين الممارستين جديرة بأن تُؤخَذ بالاعتبار.

كذلك يمكن القول إن بناء أحزاب فلاحية - بالمعنى الدقيق للكلمة - أقرب إلى المستحيل. لا ينشأ الحزب الفلاحي - في العادة - إلا كتيار فكري قوي، ولا ينشأ وفقاً للترسيمة المألوفة للتنظيمات البيرقراطية المتراتبة. على أن وجود هيكل تنظيمي أوّلي أمر بالغ الإفادة بذاته، لأنه سيلعب دور جهاز للفرز، وللسيطرة على المثقّفين، والحيلولة دون أن تجنح المصالح الفئوية بهم إلى مواقع مختلفة كل الاختلاف عن المواقع المَرجوّة.

مشكلة العمّال الزراعيين

ينبغي لنا أن نتذكّر هذه المقاييس عند دراسة شخصية جيوسيبي فيراري الذي كان "خبير" حزب العمل بلا منازع في الشؤون الزراعية. كذلك ينبغي إجراء دراسة مدقّقة لموقف فيراري تجاه العمّال الزراعيين (براكيانتالو)؛ أي الفلاحين المحرومين من الأرض الذين يعيشون على العمل اليومي (المأجور). فعلى هؤلاء، يبني فيراري القسم الأكبر من مواقفه الأيديولوجية التي لا تزال بعض المدارس الفكرية تلجأ إليه، وتقرأ أعماله بسببها... على أنه ينبغي الاعتراف بأن مشكلة العمّال الزراعيين غاية في الصعوبة، لا يزال يتعثّر حلّها حتّى يومنا هذا. ويمكن القول -بشكل عام- إنه يجب مراعاة معيارين:

- أن العمّال الزراعيين لا يزالون - إلى يومنا هذا - مجرد فلاحين محرومين من الأرض (وبديهي أن وضعهم هذا كان أوضح إبان النهضة القومية، ممّا هو الآن)، وهم ليسوا عمّالاً في صناعة زراعية، نمَتْ، وتطوّرتْ، من خلال تمركز رأس المال، وقسمة العمل.

- أن العمل المقيّد (السُّخرة / أوبليغاتو) كان أكثر شيوعاً أيام النهضة القومية، ممّا كانه العمل الموسمي. من هنا إن نفسية العمّال الزراعيين ليست تختلف كثيراً عن نفسية المزارع، أو مالك الأرض الصغير إلا باختلافات قليلة.

في الجنوب؛ حيث الطابع الحِرَفي للعمل الزراعي كان واضحاً كل الوضوح، لم تكن المسألة مطروحة بالحِدّة التي كانت لها في وادي "پو"؛ حيث كان ذلك الطابع أكثر تسترّاً. حتّى في أيامنا هذه، يعود السبب في وجود مشكلة حادّة للعمّال الزراعيين في وادي "پو"، جزئياً على الأقلّ، إلى أسباب غير اقتصادية:

١) الفائض السكّاني الذي لم يجد له متنفّساً في الهجرة، كما كان الحال في الجنوب، بل جرت المحافظة عليه، على نحو اصطناعي عبر مشاريع الأشغال العامة؛

٢) سياسة ملاك الأرض الذين لم يرغبوا في حشد السكّان العاملين في طبقة واحدة من العمّال الزراعيين والمحاصصين، فأدخلوا المناوبة بين المحاصصة وضمان الأرض، بغرض اصطفاء أفضل محاصصين متميّزين، يحالفونهم. وكان كل مؤتمر لملاك الأراضي في وادي "پو" يشهد مناقشات حول ما هو الأكثر إدراراً للفائدة: المحاصصة أم ضمان الأرض المباشر. وكان واضحاً أن الخيار يتمّ بناء على اعتبارات اجتماعية وسياسية. خلال النهضة القومية، برزت مشكلة العمّال الزراعيين في وادي "پو" على أنها ظاهرة إفقار مروّعة...

على أن الذي يزيد في إضعاف موقف فيراري هو نزعته "الفيدرالية"، ولمّا كان يقطن فرنسا، ظهرت تلك النزعة، وكأنها انعكاس للمصالح الحكومية والقومية الفرنسية. هنا فلنستذكر پرودون والمقالات التي حارب بها الوحدة الإيطالية، من موقع مَن يجاهر بالتزامه بمصالح الدولة الفرنسية، وبالديمقراطية. والحقيقة أن التيارات الرئيسة الفاعلة في السياسة الفرنسية كانت شديدة المعارضة للوحدة الإيطالية. ولا يزال المَلَكيون (من أمثال

بانفيل وشركاه) يأخذون على نابليون الأوّل ونابليون الثالث تغذيتهما الأوهام "القومية"، ومساعدتهما على تحقيق الوحدة القومية، في كل من ألمانيا وإيطاليا، ممّا انتقص من المكانة النسبية لفرنسا التي كانت تحتاج إلى أن تُحاط بكثرة من الدويلات، على شاكلة سويسرا؛ لكي تكون "آمنة".

بعد العام ١٨٤٨، أسس "المعتدلون" كتلة قومية بقيادتهم، وأخذوا يمارسون نفوذهم، بأشكال ونسب متفاوتة، على أبرز زعيمين لحزب العمل، ماتزيني وغاريبالدي. وقد فعلوا ذلك تحديداً باسم "الاستقلال والوحدة"، غير آبهين بالمضمون السياسي المحدّد لهذين الشعارين. أما مدى ما أصابه "المعتدلون" من نجاح في سعيهم لحَرْف الاهتمام من اللّبّ إلى القشور، فيتجلّى - فيما يتجلّى - في هذه العبارة التي كتبها غويراتسي في رسالة إلى طالب في صقلية: "أياً كانت تطلّعاتنا، نحو الاستبداد، أو نحو الجمهورية، أو نحو أي شيء آخر، يتعيّن علينا أن نتفادى الانقسام في صفوفنا. على هدى هذا المبدأ، سوف نستطيع أن نتلمّس طريقنا حتّى لو تقوّض العالم بأسره." وفي أيّ حال، كانت ممارسة ماتزيني مكرّسة كلها تحديداً للبحث المنتظم والمستمرّ عن الوحدة.

اليعقوبية والبرجوازية

أما بصدد العلاقة بين اليعقوبية وحزب العمل؛ فينبغي إلقاء الأضواء الكاشفة على حقيقة أن اليعاقبة قد تسنّموا دور الحزب القائد، باللجوء إلى الصراع الدموي، وأنهم فرضوا أنفسهم فرضاً على البرجوازية الفرنسية، بالمعنى الحَرْفي للكلمة، وقادوها إلى موقع أكثر تقدّماً بكثير من ذلك الذي كانت ترغب في احتلاله أصلب النوى البرجوازية، لو أنها تُركت لخيارها العفوي. بل إنهم قادوها إلى موقع أكثر تقدّماً من ذلك الذي كانت تسمح به المعطيات التاريخية. وقد أدّى هذا إلى استثارة الردّات المضادّة للثورة، على تنوّع أشكالها، ومهّد الطريق أمام الدور الذي لعبه نابليون بونابارت.

إن السمة المميّزة لليعقوبية (وقبلها - أيضاً - لكرومويل وجنوده الملقّبين بـ"أصحاب الرؤوس المكُوّرة/المستديرة") - وبالتالي لمجمل الثورة الفرنسية - هو أنها تقوم على دَفْع الوضع دَفْعاً إلى الأمام، ظاهرياً، على الأقلّ، وعلى فَرْض الأمر الواقع، وعلى مبادرة قبضة من الرجال البالغي النشاط والحزم يسوقون البرجوازية إلى أمام، بضربها على قفاها.

يمكن توصيف ذلك على النحو الآتي: كانت "المرتبة الثالثة" أقلّ الطبقات الاجتماعية تمتّعاً بالتماسك الداخلي، فنخبتها المثقّفة شديدة التنوّع والبعثرة، وهي - على وجه الإجمال - طبقة متقدّمة جداً في الميدان

الاقتصادي، لكنها ميّالة إلى الاعتدال سياسياً، غير أن تطوّر الأوضاع سوف يتّخذ منحى شديد الإثارة. في البدء، اكتفى ممثّلو "المرتبة الثالثة" بطَرْح المسائل التي تهمّ الأفراد الذين تتكوّن منهم الطبقة فقط؛ أي المطالب التي تعبّر عن مصالحهم "الفئوية" فحسب (ونستخدم "فئوية" بالمعنى التقليدي؛ أي بمعنى المصالح الأنانية الضيّقة والمباشرة لفئة معينة). والواقع أن روّاد الثورة كانوا إصلاحيين معتدلين، عالي الأصوات متواضعي المطالب.

تدريجياً، نمتْ نخبة جديدة، لا تقصر اهتمامها على الإصلاحات "الفئوية"، وإنما تنزع نحو فَهْم البرجوازية، بصفتها الطبقة المهيمنة على سائر القوى الشعبية. وقد تمّ هذا الاصطفاء، بفعل عاملين اثنين: مقاومة القوى الاجتماعية القديمة، من جهة، والأخطار الخارجية، من جهة ثانية. فقد رفضت قوى العهد القديم تقديم التنازلات، وحيث ارتضت التنازل عن النذر اليسير، تمّ ذلك من أجل كسب الوقت، والاستعداد للهجمات المعاكسة. وكان مقدّراً لـ"المرتبة الثالثة" أن تسقط في هذه "المنزلقات" المتتالية، لولا دأب اليعاقبة على معارضة أية "هدنة" في العملية الثورية، فأرسلوا إلى المقصلة ممثّلي المجتمع القديم، ثمّ ألحقوهم بثوريي الأمس، وقد باتوا رجعيين، بمقاييس الحاضر. وهكذا كان اليعاقبة الحزب الوحيد للثورة الجارية، بالقدر الذي لم يكتفوا فيه، بتمثيل الأفراد الحقيقيين الذين تكوّن منهم البرجوازية الفرنسية، وإنما مثّلوا الحركة الثورية بعامة، بما هي سيرورة تاريخية متكاملة. وكانوا الحزب الوحيد للثورة الجارية أيضاً؛ لأنهم مثّلوا - أيضاً - الحاجات المستقبلية، ليس - فقط - حاجات هؤلاء الأفراد الفعليين وحسب، وإنما - أيضاً - حاجات كافة المجموعات القومية التي كان يتعيّن استيعابها في إطار الطبقة الأساسية القائمة <البرجوازية>.

ولا بد من أن نشدّد - في وجه تيّار فكري منحاز، ولا تاريخي - على أن اليعاقبة كانوا واقعيين، على طريقة ماكيافللي، ولم يكونوا حالمين مجرّدين. كانوا مقتنعين كل الاقتناع بالحقيقة المطلقة التي تنطوي عليها شعاراتهم عن المساواة والأخوة والحُرّيّة، والأهمّ من ذلك أن الجماهير الشعبية العريضة التي عبّأها اليعاقبة، وزجّوها في الصراع، كانت مقتنعة هي - أيضاً - بتلك الحقيقة. ولقد عبّر اليعاقبة في لغتهم وإيديولوجيتهم، وأساليب عملهم تعبيراً أصيلاً عن متطلّبات حقبتهم التاريخية، وإن كانوا يُبدون "تجريديين"، و"مهووسين"، بمقاييس "اليوم"؛ أي في وضع مختلف، وبعد انقضاء أكثر من قرن من التطوّر الثقافي.

بالطبع عبر اليعاقبة عن تلك المتطلّبات وفقاً للتقليد الثقافي الفرنسي. مثال على ذلك، هو تحليل الخطاب اليعقوبي، كما تلقاه في "العائلة المقدّسة" (٢٧). ومثال آخر هو اعتراف هيغل (٢٨) نفسه، بأن الخطاب الحقوقي - السياسي اليعقوبي، ومفاهيم الفلسفة الكلاسيكية الألمانية - المعترف بها اليوم بأنها تحوي الحدّ الأقصى من التحديد، والتي شكّلت منبع التاريخانية الحديثة - متوازيان التوازي التامّ، وقابل واحدهما لأن يُترجم إلى لغة الآخر.

كانت الضرورة الأولى (التي استشعرتْها اليعقوبية) هي ضرورة إبادة القوى المعادية، أو شلّ حركتها إلى درجة، تنعدم معها إمكانية قيام ردّة مضادّة للثورة. أما الضرورة الثانية؛ فهي توسيع الإطارات التي تتكوّن منها البرجوازية، بحدّ ذاتها، ووضعها في الموقع القيادي لسائر قوى الأمّة.

وكان هذا يعني استنباط المصالح والمتطلّبات المشتركة بين كافة تلك القوى لتحريكها وقيادتها في الصراع بما يحقّق نتيجتين اثنتين: أولاهما جبْه

الضربات التي يكيلها العدوّ، بواسطة أوسع هدف ممكن؛ أي إيجاد توازن قوى سياسي - عسكري لصالح الثورة. وثانيهما، حرمان ذاك العدو من أية منطقة آمنة، يستطيع فيها تجنيد الجيوش، من نمط جيش "القانديه" (٢٩).

ولولا السياسة الزراعية التي اعتمدها اليعاقبة، لكانت "القانديه" وصلت إلى أبواب باريس. والواقع أن مقاومة منطقة "القانديه" - بحدّ ذاتها - وثيقة الصلة بالمسألة القومية التي احتدمت بين شعوب منطقة "بريتانيا"، وبشكل عام بين جميع المناوئين لشعار "الجمهورية الواحدة التامّة غير القابلة للتجزئة" وبين السياسة المركزية الإدارية - العسكرية، وهما شعار وسياسة، لم يكن لليعاقبة أن يتخلوا عنهما دون أن يسوقهم ذلك إلى الانتحار السياسي.

حاول "الجيرونديون" استغلال شعار الفيدرالية؛ لكي يسحقوا باريس اليعقوبية، غير أن الجيوش الريفية التي احتشدت للزحف على العاصمة ما لبثت أن انضمّت إلى صفوف الثوريين. وخلا بعض المناطق الهامشية - حيث كانت التمايزات القومية واللغوية تمايزات فاقعة - اتّضح أن المسألة الزراعية أقوى من نزعات الاستقلال الذاتي. فارتضت فرنسا الريفية هيمنة باريس؛ أي أنها أدركت أن التصفية النهائية للعهد القديم كانت تقتضي التحالف مع العناصر الأكثر تقدّماً من "المرتبة الثالثة"، وليس مع "الجيرونديين". صحيح أن اليعاقبة أرغموها على ذلك إرغاماً، لكن الصحيح - أيضاً - أن عملية الأرغام هذه كانت تتمّ - دوماً - في اتجاه مُنسجم، واتجاه التطوّر التاريخي الحقيقي.

ولم يكتف اليعاقبة بتنظيم حكومة برجوازية؛ أي تحويل البرجوازية إلى طبقة مُهيمنة. فعلوا أكثر من ذلك: أسّسوا الدولة البرجوازية، وجعلوا

البرجوازية الطبقة القائدة والمهيمنة في الأمّة. بعبارة أخرى، أرسوا الدولة الجديدة على قاعدة راسخة، وبنوا الأمّة الفرنسية الحديثة المرصومة البنيان.

وعلى الرغم من هذا كله، نقول إن اليعاقبة لم يغادروا أرض البرجوازية قطّ، كما يتبيّن من الأحداث التي أعلنت نهايتهم كحزب مُقولب في قالب جامد وضيّق، إلى أبعد حدود الضيق، كما كان حالهم بعد مصرع روبسبيير. تمسّكوا بقانون "لي شابلييه"، ورفضوا تقديم أي تنازل للعمّال حول حقّ التنظيم. فاضطروا إلى إصدار القانون المعروف بـ"قانون الحدّ الأقصى" (٢٠) فقسموا بذلك الجبهة الباريسية. وإذا بقواهم الهجومية، المجمّعة في "عامّة باريس"، تتفرّق خائبة الأمل، وينتصر "الترميدور" (٢١).

بذلك كانت الثورة قد بلغت حدّها الطبقي الأقصى. وأفضت سياسة التحالفات والثورة المستمرة إلى طرح قضايا جديدة لم تكن قادرة على حلّها آنذاك، وهي القضايا التي أطلقت العنان لقوى بدائية، لا يمكن احتواؤها إلا بواسطة دكتاتورية عسكرية (٢٢).

لماذا لم ينشأ حزب
من الطراز اليعقوبي في إيطاليا؟

لن نجد في حزب العمل أيّ وجه شبه بهذا النهج اليعقوبي؛ أي أننا لن نجد الإرادة الحديدية المصمّمة على التحوّل إلى حزب "قائد". بالطبع، ينبغي أخذ الفوارق بين البلدين بعين الاعتبار: ففي إيطاليا، ظهر الصراع كصراع ضدّ المعاهدات القديمة والنظام الدولي القائم وضدّ قوّة أجنبية، هي النمسا، تُجسّد تلك المعاهدات وذاك النظام في إيطاليا، وتحتلّ جزءاً من شبه الجزيرة الإيطالية، وتسيطر على الأجزاء الباقية.

غير أن هذه المشكلة برزت في فرنسا أيضاً، بمعنى من المعاني؛ لأن الصراع الداخلي تحوّل - في لحظة من اللحظات - إلى صراع قومي، يُخاض على الحدود. إلا أن هذا لم يحدث إلا بعد أن انتصرت الثورة على كامل التراب الوطني، فنجح اليعاقبة في استغلال الخطر الخارجي كحافز لتكثيف التعبئة الداخلية. فقد كانوا مُدركين الإدراك الكامل لحقيقة أن الانتصار على العدو الخارجي يتطلّب سَحْق حلفائه المحلّيين، فلم يتردّدوا في ارتكاب مجازر أيلول (٣٢). أما في إيطاليا؛ فعلى الرغم من وجود رابط مماثل، سافر أو ضمني، بين النمسا وشريحة - على الأقلّ - من المثقّفين والنبلاء وملاك الأرض، فإن حزب العمل لم يستنكر ذلك، أو هو لم يستنكره بالحدّة والفاعلية العملية اللازمين، فلم يتحوّل الأمر إلى قضية سياسية قائمة بذاتها. بل إنه تحوّل - بطريقة عجيبة - إلى قياس لمنسوب الكرامة الوطنية

عند المعنيين، فأدّى إلى سلسلة من السجلات المريرة والعقيمة، استمرت إلى ما بعد سنة ١٨٩٨.

***

ينبغي البحث عن أسباب عدم نشوء حزب من الطراز اليعقوبي في إيطاليا في الميدان الاقتصادي؛ أي في الضعف النسبي للبرجوازية الإيطالية، كما في المناخ التاريخي المتغيّر الذي ساد أوروبا بعد العام ١٨١٥. إن الحدّ الذي وصل إليه اليعاقبة في سياستهم الرامية إلى الحشد القَسْري للطاقات الشعبية الفرنسية؛ كي تتحالف مع البرجوازية، بواسطة قانون لُ شاپلييه وقانون الحدّ الأقصى، ظهر عام ١٨٤٨ أشبه بـ"شبح"، أخذ يتهدّد أوروبا بأسرها. وهذا ما استغلّته النمسا بذكاء، ومعها حكومات العهد القديم، بل استغلّه حتّى كافور ذاته (ناهيك بالبابا). فلم يكن في مكنة البرجوازية [الإيطالية] أن توسّع هيمنتها؛ لتشمل شرائح شعبية عريضة، هذا ما نجحت في تحقيقه في فرنسا، لأسباب ذاتية أكثر منها موضوعية، على أن النشاط الموجّه نحو الفلاحين ظلّ ممكناً بالتأكيد.

في اختلاف طرائق استلام البرجوازية للسلطة بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنكلترا

في فرنسا، كان هذا المسار هو الأغنى من حيث التطوّرات، ومن حيث احتواؤه على العناصر السياسية الحيّة والإيجابية. أما في ألمانيا؛ فقد أخذ منحى، يشبه - في بعض جوانبه - ما حصل في إيطاليا، مثلما يشبه ما حصل في إنكلترا، في جوانبه الأخرى. لقد أخفقت حركة ١٨٤٨ في ألمانيا نتيجة ضعف التمركز البرجوازي (حيث كان أقصى اليسار الديمقراطي هو الذي طرح الشعار من الطراز اليعقوبي: الثورة المستمرّة)، ونتيجة تشابك مسألة تجديد الدولة مع المسألة القومية. والواقع أن حروب ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠[٢٤] قد حلّت المسألة القومية، كما حلت المسألة الطَّبَقية حلاً انتقالياً. ففازت البرجوازية بالسلطة الاقتصادية الصناعية غير أن الطبقات الإقطاعية القديمة ظلّت هي الفئة السياسية الحاكمة في الدولة، تحظى بامتيازات فئوية واسعة النطاق، في الجيش والإدارة والملكية العقارية.

وإذا كانت هذه الطبقات القديمة قد حافظت على ذاك القَدْر من الأهمّيّة في ألمانيا، وتمتّعت بمثل تلك الامتيازات؛ فلأنها مارست وظيفة قومية؛ لأنها لعبت دور"مثقّفي" البرجوازية الذين يملكون مزاجاً خاصاً بهم، تمحضهم إياه أصولهم الفئوية والتقاليد [التي اختزنوها]. في إنكلترا، التي سبقت فرنسا في ثورتها البرجوازية، نلقى ظاهرة شبيهة بالظاهرة الألمانية، هي ظاهرة الاندماج بين القديم والجديد، على الرغم من النشاط الكثيف

الذي بذله "اليعاقبة" البريطانيون - أي كرومويل و"ذوو الرؤوس المكوّرة/ المستديرة"). فقد ظلّت الأرستقراطية القديمة تلعب دورها كفئة حاكمة، وتتمتّع بعدد من الامتيازات، فتحوّلت هي - أيضاً - إلى الشريحة المثقّفة للبرجوازية الإنكليزية (لا بد من أن نضيف هنا أن للأرستقراطية الإنكليزية بنية مفتوحة، وأنها كانت تتجدّد باستمرار، بولوج عناصر إليها، وفدت من أوساط المثقّفين والبرجوازية).

أما التفسير الذي يعطيه أنطونيو لابريولا عن كون "اليونكرز" والنظام القيصري قد استمروا في حكم ألمانيا، على الرغم من التطوّر الرأسمالي الكبير الذي عرفتْه، فتفسير يجانب التفسير الصحيح: إن العلاقات الطبقية التي ولّدها التطوّر الصناعي - ضمن حدود الهيمنة التي بلغتْها البرجوازية، ونظراً إلى الانقلاب في موقف الطبقات التقدمية - حَدَتْ بالبرجوازية إلى عدم إلقاء كامل ثقلها في النضال ضدّ النظام القديم. فحافظت على جزء من واجهة ذاك النظام؛ كي تستطيع أن تتوارى خلفها، وتخفي - بواسطتها - سيطرتها الفعلية.

وحقيقة الأمر أنه ليس يكفي أن نربط العملية الفعلية المؤدّية إلى تجلّي مسار تاريخي واحد في بلدان مختلفة، باختلاف تركيبات العلاقات الداخلية للأمم المختلفة وحسب، بل ينبغي رَبْطها - أيضاً - بالاختلاف في العلاقات الدولية (وهي غالباً ما يجري التقليل من أهمّيّتها، في مثل هذه الأبحاث). يوجد - بالتأكيد - رابط بين الروح اليعقوبية، المقدامة والجريئة، وبين الهيمنة التي مارستها فرنسا لفترة طويلة على سائر بلدان أوروبا، مثلما يوجد رابط بين تلك النزعة اليعقوبية وبين وجود مركز مَديني مثل باريس، والدرجة العالية من المركزية التي بلغتْها فرنسا، بفضل النظام المَلَكي.

ومن جهة ثانية، فإن الحروب التي لعبت دوراً فكرياً مُخصِباً بالنسبة لنهضة أوروبا، أدّت - على عكس ذلك - إلى استنزاف الحيوية السياسية النضالية لفرنسا، كما لسائر الأمم، لما سبّبته من تدمير هائل للطاقات البشرية التي كانت تضمّ أكثر الرجال جرأة ونشاطاً.

سياسات كافور

بالتأكيد لعبت العلاقات الدولية دوراً بالغ الأهمّيّة في تحديد خطّ تطوّر النهضة القومية الإيطالية. على أن كلاً من حزب المعتدلين وكافور قد ضخّماه خدمة لأغراضه الحزبية.

إن كافور يستحق وقفة هنا. قبل حملة كوارتو وعبور "المضائق" [٢٥] كان كافور يخشى مبادرة غاريبالدي خشيته من الشيطان الرجيم، بسبب التعقيدات الدولية التي سوف تسبّبها تلك المبادرة. ثمّ جرفه الحماس الذي أثارته "حملة الألف" [٢٦] في الرأي العام الأوروبي إلى درجة أنه استساغ إعلان حربٍ فورية جديدة ضدّ النمسا. كان كافور يشكو لوناً من الانحراف الدبلوماسي المهني، يدفعه إلى تضخيم الصعوبات وإلى المبالغات "التآمرية" وإلى اجتراح الخوارق في مجالات الحذاقة والمناورة (ولم تكن هذه - في الحقيقة - أكثر من بهلوانيات). وفي الأحوال كلها، كان كافور يتصرّف كإنسان حزبي في المقام الأوّل. أما عن مدى تمثيل حزبه الفعلي للمصالح القومية الأكثر جدّيّة وثباتاً، ولو من منظار توحيده للمصالح المشتركة للبرجوازية والجماهير الشعبية، ودَفْعها إلى مداها الأقصى، فتلك مسألة أخرى.

القيادة العسكرية والقيادة السياسية

خلال معالجتنا للقيادة السياسية والعسكرية المفروضة على الحركة القومية قبل العام ١٨٤٨ وبعده، ينبغي تسجيل عدد من الملاحظات الأوّلية في المنهج والمصطلحات. ثمّ إنه لا يجوز أن يقتصر فَهْمنا للقيادة العسكرية على معناها التقني الحَرْفي؛ أي على ما يتعلّق منها باستراتيجية وتكتيكات جيش پيدمونت، أو مثيلاتها عند قوّات غاريبالدي، أو الميليشيات المختلفة التي ظهرت خلال الانتفاضات المحلّية ("الأيام الخمسة" في ميلانو، معركة الدفاع عن البندقية، معركة الدفاع عن الجمهورية الرومانية، انتفاضة سنة ١٨٤٨ في باليرمو، إلخ). ينبغي أخذ القيادة العسكرية بمعناها الأرحب والأوثق ارتباطاً بالقيادة السياسية ذاتها.

من الناحية العسكرية، كانت المسألة الأساسية التي جرت مواجهتها هي مسألة طَرْد قوّة أجنبية (النمسا) من شبه الجزيرة الإيطالية، وهي قوّة كانت تتصرّف بواحد من أكبر الجيوش الأوروبية، في ذلك الحين، فضلاً عن أنها لم تكن تشكو من قلّة عدد، أو من ضعف المتعاطفين معها، في شبه الجزيرة، وحتّى في پيدمونت بالذات. كانت المسألة العسكرية تتلخّص بالآتي: كيف النجاح في تعبئة قوّة ثورية قادرة، ليس على طَرْد الجيش النمساوي من شبه الجزيرة وحسب، وإنما على مَنْعه - أيضاً - من العودة، بواسطة هجوم معاكس، نظراً لأن عملية الإجلاء العنيفة قد تعرّض

بنية الإمبراطورية [النمساوية - الهنغارية] المعقّدة للخطر، وتصهر - بالتالي - كافة القوى ذات المصلحة في تماسك الإمبراطورية وراء مشروع إعادة غزو إيطاليا.

طُرِحتْ عدّة حلول لهذه المسألة، جاءت كلّها مجرّدة متناقضة، وقليلة الفاعلية. حتّى العام ١٨٤٨ كان شعار پيدمونت: "سوف تخوضها إيطاليا بمفردها!" غير أن هذا الحلّ كان يعني الهزيمة المؤكّدة. فكانت سياسات الأحزاب اليمينية في پيدمونت باضطرابها وغموضها وخفرها، وإن تكن لا تخلو من التهوّر، هي السبب الرئيس في تلك الهزيمة. فتلك الأحزاب، القادرة على بلوغ أحطّ درجات المكر، كانت هي المسؤولة عن انسحاب جيوش سائر الدول الإيطالية - مثل جيوش نابولي وروما - عندما أفصحت في وقت مبكّر عن أن هدفها هو توسيع مملكة پيدمونت، لا توسيع الكونفيدرالية الإيطالية. فإذا بها تحجم عن تأييد حركة "المتطوّعين"، بل تُناصبها العداء.

باختصار، كانت أحزاب اليمين البيدمونتي تريد النصر معقوداً لجنرالات پيدمونت وحدهم، في حين أن هؤلاء كانوا عاجزين - تماماً - عن تسنّم القيادة في حرب، تنطوي على ذاك المقدار من الأهوال. من هنا إن غياب السياسة الشعبية لم يُنجب إلا الكوارث. فإذا بفلاحي لومبارديا والبندقية، المجنّدين في الجيش النمساوي، [يشكّلون] واحدة من الأدوات الأشدّ فاعلية في وَأْدِ الثورة في النمسا وفي إيطاليا معاً. فقد رأوا إلى حركة لومبارديا - البندقية، كما إلى حركة ڤيينا، على أنهما حركتان محصورتان بالنبلاء والطلاب. ثمّ إنه كان الأحرى بالأحزاب القومية الإيطالية أن تنتهج سياسة، تؤدّي إلى انهيار الإمبراطورية النمساوية، أو أن تساعد -

أقلاً - في تحقيق ذلك الهدف، بدلاً من سياسات المراوحة والتذبذب التي أدّت إلى تحويل الأفواج الإيطالية (في الجيش النمساوي) إلى واحدة من أصلب دعائم الرجعية النمساوية. كذلك الأمر، ففي الصراع بين بييدمونت والنمسا، لم يكن المطلوب تحديد الهدف الاستراتيجي على أنه تدمير الجيش النمساوي، واحتلال أراضي العدو، وهو هدف وَهْمي غير قابل للتحقيق، بل كان الأحرى أن يكون الهدف الاستراتيجي هو ذاك الذي يؤدّي إلى فرط تماسك النمسا الداخلي، ومساعدة الليبراليين على السيطرة الفعلية على السلطة فيها، وتغيير البنية السياسية للإمبراطورية إلى بنية اتحادية، أو على الأقلّ، المساعدة على تغذية الصراعات الداخلية المديدة داخل الإمبراطورية النمساوية، بما يوفّر للقوى القومية الإيطالية فرصة التقاط أنفاسها، وإعادة تجميع قواها سياسياً وعسكرياً.

على إثر الهزيمة، وعندما بدا أن المشروع - بمجمله - بات مهدّداً بالخطر، إذا بالذين أعلنوا الحرب تحت شعار "سوف تخوضها إيطاليا بمفردها!" يسعون إلى كسب الدعم الفرنسي. صادف ذلك السعي مجيء الرجعيين إلى الحكم في فرنسا، ويعود ذلك - جزئياً - إلى نجاح النمسا في تعزيز مواقعها. وكان الرجعيون الفرنسيون معادين لقيام دولة إيطالية موحّدة وقوية، بمثل ما كانوا معادين لتوسيع مملكة بييدمونت. فرفضت فرنسا حتّى أن توفّر لبييدمونت جنرالاً مُجرّباً، فما كان من هذه الأخيرة إلا أن لجأت إلى خدمات شيرزانوفسكي، القائد العسكري البولوني [٣٧].

وهكذا فمسألة القيادة العسكرية تتعدّى مجرّد مسألة قيادة الجيش، ووضع الخطة الاستراتيجية التي يتعيّن عليه تنفيذها. إنها تشمل التعبئة السياسية - الثورية للقوى الشعبية؛ كي تنقضّ على مؤخّرة الجيش (جيش

العدوّ)، وتعرقل حركته، وتخرّب خدماته اللوجستية، كما تشمل إنشاء قوّات احتياط كثيفة، تمدّ ذاك الجيش بأفواج جديدة من المقاتلين، وتبثّ في الجيش "المحترف" روح الحَميّة والجِدّ.

على أن التعبئة الشعبية لم تبدأ حتّى بعد العام ١٨٤٩، وافتعلت صراعات سخيفة بصدد أحداث ذلك العام، من أجل التهويل على التيارات الديمقراطية. وانشغلت السياسة القومية اليمينية - خلال الحقبة الثانية من النهضة - في السعي لمساعدة فرنسا البونابارتية، ولموازنة قوّة النمسا بالتحالف مع فرنسا.

وهكذا أدّت سياسات اليمين العام ١٨٤٨ إلى تأخير عملية توحيد شبه الجزيرة (الإيطالية) لعقدين من الزمن. ثمّ إن تردّد القيادة السياسية والعسكرية والمراوحات المستمرة بين الاستبداد وبين الشرعية الدستورية، كانت لها عواقب وخيمة على جيش پييدمونت، هو ذاته. حتّى إنه يمكن القول - بثقة - إنه بقدر ما ينمو عديد جيش معيّن – أ تمّ ذلك بصورة مطلقة عن طريق التجنيد الإجباري؟ أم بصورة نسبية؟ أي وفق نسبة المجنّدين إلى إجمالي عدد السكّان - بذلك القدر، تزداد أهمّيّة القيادة السياسية بالمقارنة مع القيادة العسكرية الفنية المحض.

في مطلع حملة العام ١٨٤٨، كان جيش پييدمونت يتمتّع بقدرة قتالية عالية. وكان أهل اليمين يعتقدون أن هذه الروح القتالية إنما هي مجرّد تعبير عن روح عسكرية سلالية مجرّدة، فشرعوا يناورون لتقييد الحُرّيّات الشعبية، ولَجْم التطلّعات إلى مستقبل ديمقراطي، الأمر الذي أدّى إلى هبوط "معنويات" الجيش. هنا يكمن جوهر النقاش حول "نوڤارا القاتلة"، ففي نوڤارا، رفض الجيش القتال، وانهزم. فاتّهم اليمينُ الديمقراطيين بأنهم

هم الذين زجّوا الجيش في السياسة، فانقسم بعضه على بعض. وهي تُهمة باطلة؛ لأن النظام الدستوري قد قضى تحديداً بـ"تأميم" الجيش؛ أي بتحويله إلى عنصر من عناصر السياسة العامة، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز قدراته العسكرية. وممّا يزيد التُّهمة تهافتاً أن الجيش ليس يحتاج إلى "الانقساميين"؛ لكي يتحسّس التغيير في القيادة السياسية، من خلال تراكم جمهرة من التغيّرات الطفيفة، قد يبدو كلّ منها تافهاً بذاته، لكنها تؤدّي مجتمعة إلى ولادة مناخ خانق. من هنا إن المسؤولين الفعليين عن الانقسامات في الجيش هم الذين غيّروا القيادة السياسية، دون أن يأبهوا إلى النتائج العسكرية التي سوف تترتّب على ذلك، هؤلاء أنفسهم هم الذين استبدلوا بسياسة صحيحة (لأنها متوافقة مع هدفها) سياسة مغلوطة.

[[ثمّ إن الجيش هو - أيضاً - "أداة" لتحقيق هدف معيّن. غير أنه يتألّف من بشر فاكرين، لا من آلات، يجري استخدامها، إلى حدّ انهيار تماسكها الآلي والجسدي. وحتّى لو استطعنا، بل توجّب علينا، الحديث هنا عمّا هو ملائم للهدف، ومعجّل في تحقيقه، فلا بد من أن نشرطها جميعاً بما يتوافق وطبيعة الأداة ذاتها. إن الضرب على مسمار بواسطة مطرقة خشبية بالقوّة ذاتها التي يُضرب فيها عليه بواسطة مطرقة فولاذية، يؤدّي إلى انغراز المسمار في المطرقة الخشبية بدل أن ينغرز في الجدار. إن القيادة العسكرية الصائبة ضرورية حتّى بالنسبة إلى جيش من المرتزقة (حتّى أفواج المرتزقة تتطلّب حداً أدنى من القيادة السياسية إضافة إلى القيادة الفنية - العسكرية) فكيف بنا إذا كان الأمر يتعلّق بجيش قومي من المجنّدين؟!

وتزداد المسألة تعقيداً وصعوبة في حروب المواقع التي تخوضها

جماهير عريضة، ليست تقوى على احتمال المجهودات العضلية والعصبية والنفسانية الجبّارة إلا إذا توافر لها مخزون وفير من القوّة المعنوية. وحدها القيادة السياسية الحاذقة، القادرة على تمثّل أعماق المشاعر والتطلّعات الجماهيرية قادرة على الحيلولة دون التفكّك والهزيمة.

ينبغي إخضاع القيادة العسكرية للقيادة السياسية على الدوام. بعبارة أخرى، ينبغي أن تكون الخطة الاستراتيجية هي الترجمة العسكرية لسياسة شاملة معيّنة. بالطبع، قد يكون السياسيون عديمي الكفاءة، في حالة معيّنة، فيما يملك الجيش قادة، يجمعون الكفاءة العسكرية إلى الجدارة السياسية. هكذا كان الأمر بالنسبة ليوليوس قيصر ونابليون. غير أننا رأينا كيف أن تغيير النهج السياسي - في حالة نابليون،والافتراض بأنه يملك أداة عسكرية (لم تكن عسكرية إلا بالمعنى المجرّد) أدّيا إلى انهيار الرجل.

وحتّى في الحالات التي تندمج فيها القيادة العسكرية والسياسية في شخص واحد، ينبغي أن تكون الغَلَبَة للنصاب السياسي على النصاب العسكري. إن [كتاب] "ملاحظات وشروح" ليوليوس قيصر مثال كلاسيكي على الدَّمْج الذكي بين الفن السياسي والفن العسكري. لم يكن الجنود يكتفون بالنظر إلى القيصر على أنه مجرّد قائد عسكري عظيم، بل - أيضاً - وبنوع خاص، على أنه زعيمهم السياسي، زعيم الديمقراطية. كذلك ينبغي أن نستحضر هنا كيف حافظ بسمارك، مُستلهماً كلاوزڤتس، على غَلَبَة اللحظة السياسية على اللحظة العسكرية، في حين أن غليوم الثاني - حسب رواية لودڤيغ - كان يكتفي بتدوين الملاحظات الغاضبة على هوامش الصحيفة التي كانت تنقل تصريحات بسمارك. وهكذا كسب الألمان كل المعارك ببراعة، غير أنهم خسروا الحرب.]]

دور الطبقات الشعبية في النهضة القومية

ثمت ميل للمبالغة في المساهمة التي قدّمتْها الطبقات الشعبية في النهضة القومية، يؤكد - بنوع خاص - على ظاهرة المتطوّعين.

إن الكتابات الأكثر جِدّيّة وعُمقاً حول هذا الموضوع هي كتابات إيتوري روتا في "نيوفا ريڤيستا ستوريكا" [المجلّة التاريخية الجديدة] في عامي ١٩٢٨-١٩٢٩. إضافة إلى ما ورد سابقاً من ملاحظات، بصدد دلالة حركة المتطوّعين، ينبغي الإشارة إلى أنه يتبيّن من كتابات روتا نفسها أن سلطات پيدمونت كانت لها نظرة سلبية تجاههم، وقد عملت على تخريب نشاطهم، الأمر الذي يؤكد على مبلغ سوء القيادة السياسية - العسكرية التي مثّلتْها تلك السلطات.

كان بمقدور حكومة پيدمونت أن تجنّد جنود المملكة تجنيداً إلزامياً وفق نسبة معينة من الجنود إلى إجمالي عدد السكّان، مثلما كان بمقدور النمسا أن تفعل الأمر ذاته على ترابها الوطني، بالنسبة إلى عدد السكّان الذي يفوق بكثير عدد سكّان پيدمونت. على أن حرباً شاملة تُخاض وفق هذه الأسس كانت ستجرّ الكوارث على پيدمونت بعد انقضاء وقت معين. بناء على المبدأ القائل بأن "إيطاليا سوف تخوضها بمفردها!"، كان من الضروري إما القبول فوراً باتحاد فيدرالي مع سائر الدول الإيطالية، وإما اقتراح الوحدة الإقليمية، على قاعدة شعبية جذرية، تشجّع الجماهير على

الانتفاض ضدّ الحكومات الأخرى، وتشكيل جيوش من المتطوّعين، تهبّ لنجدة البييدمونتيين. على أن المشكلة كلها كانت تكمن هنا. فالتيارات اليمينية في بييدمونت إما أنها لم تكن تريد قوّات إسناد، ظناً منها أنها تستطيع إسداء الهزيمة للنمساويين، عن طريق القوّات النظامية البيدمونتية وحدها (هنا يصعب علينا أن نفهم كيف أمكن لسياسيين جادّين أن يضعوا مثل هذا الافتراض)، وإما أنها كانت تسعى إلى مساعدة مجانية (و- أيضاً - يصعب فَهْم كيف أمكن لسياسيين جادّين أن يطلبوا مثل هذا الطلب).

في الحياة الحقيقية، لا يحقّ للمرء أن يطالب بالحماس، ويبذل التضحيات، إلخ. دون تقديم أيّ شيء في المقابل، حتّى لو أن الأمر كان يتعلّق برعايا البلد ذاته، فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بالطلب من رعايا من خارج البلد أن يبذلوا الشيء ذاته بناء على برنامج عام ومجرّد، وعلى الإيمان الأعمى بحكومة بلد بعيد. تلك كانت دراما سنوات ١٨٤٨ و١٨٤٩، على أنه ليس من الإنصاف التحامل على الشعب الإيطالي، يجب تحميل المسؤولية عن الكارثة، إما إلى "المعتدلين"، وإما إلى حزب العمل؛ أي يجب تحميل المسؤولية، في التحليل الأخير، إلى عدم نضج الطبقات الحاكمة وقلّة جدارتها.

قد تجابه هذا الملاحظات عن نواقص القيادة السياسية والعسكرية في النهضة القومية بحجّة تافهة جداً وبالغة الهشاشة، تقول: "لم يكن أولئك الرجال بديماغوجيين، ولا هم انجرفوا في سيل الديماغوجية". إن حجّة تافهة أخرى، يلجأ إليها للردّ على الأحكام السلبية التي تصدر في حقّ القدرات الاستراتيجية لقادة الحركة القومية تكمن في منوّعات من الادعاء بأن مقدرة الحركة القومية على الفعل عائدة إلى جدارة الطبقات

المثقّفة فقط. يصعب أن نرى مكمن تلك الجدارة. إن جدارة طبقة مثقّفة - بسبب من وظيفتها التاريخية - هي أن تقود الجماهير الشعبية، وأن تنمّي عناصرها التقدمية. أما حين تعجز الطبقات المثقّفة عن تحقيق وظيفتها تلك؛ فالأحرى أن نتحدّث لا عن الجدارة، بل عن انعدامها - بعبارة أخرى، عن عدم النضج، وعن الضعف العضوي.

وعلى الغرار ذاته، لا بد من أن نكون واضحين فيما نعنيه بالديماغوجية. إذا ما أخذنا "الديماغوجية" في معناها الأصلي، نقول إن اولئك الرجال لم يكونوا قادرين على قيادة الشعب، ولا على إثارة حماسه، أو إلهاب عواطفه. فهل نجحوا - أقلاً - في بلوغ الهدف الذي حدّدوه لأنفسهم؟! كانوا يقولون إنهم يهدفون إلى بناء دولة حديثة في إيطاليا، فلم يتمخّضوا عن أكثر من ابن زنى. كانوا يهدفون إلى إطلاق عملية تكوّن طبقة حاكمة واسعة ونشطة، فأجهضوا تلك العملية، وكانوا يهدفون إلى دَمْج الشعب في إطار الدولة الحديثة، فأخفقوا في تحقيق ذلك.

نتج عن ذلك الإخفاق تردّي الحياة السياسية من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠، وظهور نزعة التمرّد الأساسية والدائمة للطبقات الشعبية الإيطالية وضيق الأفق والوجود المصدوم لفئة حاكمة متشتّتة وجبانة. وعنه نتج - أيضاً - الموقع الدولي للدولة الجديدة المفتقدة إلى الاستقلالية الفعلية التي يجري تجويفها داخلياً، بفضل السلطة البابوية، من جهة، واستكانة الأكثرية الشعبية، من جهة أخرى.

والحقّ أن يمينيّي النهضة القومية كانوا ديماغوجيين كباراً. فقد حوّلوا الشعب - الأمّة إلى أداة، إلى شيء، وحطّوا من قيمة هذا وتلك. وهنا تكمن الديماغوجية الأفدح، والأكثر إثارة للاحتقار، تحديداً وفق المعنى الذي

أعطتْه الأحزاب اليمينية لتلك الكلمة في سجالها ضدّ أحزاب اليسار. علماً أن الأحزاب اليمينية كانت تنمّ - على الدوام - عن أبشع أنواع الديماغوجية، وغالباً ما كانت تتوجّه إلى حثالة المجتمع (كما فعل نابليون الثالث في فرنسا).

[أُنجز هذا النص سنة ١٩٣٤، ووُضعت الصيغة الأولى سنة ١٩٢٩-٣٠].

هوامش الفصل الثاني

(١) ثمّة التباس في استخدام غرامشي لمصطلح egemonia الذي يشكّل مفهوماً أساسياً، في فكره السياسي؛ إذ يميّز بين مفهومين: "سيطرة"، من جهة، و"قيادة" أو "هيمنة ثقافية"، من جهة ثانية. في الحالة الثانية، نفوذ الطبقات الحاكمة على ثقافة المجتمع للمطابقة بين معتقداته وتأويلاته ورؤياه وقِيَمه والتقاليد، باختصار للمطابقة بين نظرة المجتمع الشاملة إلى الحياة، والنظرة التي تفرضها عليه الطبقةُ المسيطرة والإيديولوجية الغالبة، لتبرير الوضع القائم اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتقديمه على أنه الوضع الطبيعي والأبدي، والذي يخدم الجميع، بدلاً من حقيقة كونه تركيباً اجتماعياً اصطناعياً، يخدم الطبقة المسيطرة وحدها. لذا؛ سوف نُترجم egemonia بما هي "قيادة"، بما هي "هيمنة ثقافية" حسب تشديد غرامشي على هذا الوجه أو ذاك.

(٢) المعتدلون. تأسس "حزب الاعتدال" رسمياً عام ١٨٤٨، ونشأ عن "حركة الغيلف الجديد" (انظر التعريف بها أدناه). وثيقته الأولى كتاب س. بالبوا "أمل إيطاليا" (١٨٤٤) التي ألهمت أفكارُه إصلاحات العام ١٨٤٦-١٨٤٧. في الأصل، كان الحزب داعية اتحاد كونفدرالي للدول الإيطالية، ويطالب بالإصلاحات، وسنّ الدساتير، في كل من تلك الدول. توارى العام ١٨٤٩، إلا أن نفوذه تنامى خلال العقد ١٨٤٩ - ١٨٥٩. على أن نفوذه تزايد خلال العقد ١٨٥٩-١٨٤٩ بقيادة دازيفليو وكافور. فتخلّى عن الدعوة الفدرالية، بل تحوّل إلى الأداة الرئيسة، على مستوى المؤسّسات السياسية، للتوحيد القومي خلال الأعوام ١٨٦١-١٨٥٩، والمستفيد الأكبر من النهضة القومية. بعد وفاة كافور العام ١٨٦١، شكّل حزب الاعتدال كتلة اليمين في البرلمان الإيطالي، وحكمه إلى سنة ١٨٧٦.

(٣) حزب العمل: أسّسه ماتزيني في مارس ١٨٥٣عقب هزيمة انتفاضة

فبراير في ميلانو، وحلّ "الروابط القومية الإيطالية". كان حزباً جمهورياً، على أن أهدافه الملتبسة كان يرمز إليها شعار "ديو أي پوپولو" (الله والشعب). بعد سنوات من الوجود المرتبك، أُعيدت الحياة للحزب، بفضل نفوذ غاريبالدي سنة ١٨٥٩، ولعب دوراً هاماً في تنظيم حملة "الألف" على صقلية. بعد توحيد إيطاليا، انضمّ معظم أعضاء حزب العمل إلى "اليسار" البرلماني، فيما انضمّت أقلّيّة إلى الحزب الجمهوري.

(٤) النزعة التحويلية transformismo، مصطلح يُستخدم منذ سنة ١٨٨٠ لوصف عملية، تمّ فيها نزوع أحزاب اليسار واليمين التاريخية التي ظهرت في النهضة القومية إلى الالتقاء من حيث برامجها إلى حدّ، زالت معه الفوارق الأساسية بينها خصوصاً بعد أن جاء اليسار إلى الحكم، بقيادة ديبريتيس سنة ١٨٧٦، وأخذ يختار وزراءه من البرلمان دون تمييز [من حيث اتجاهاتهم السياسية]. وسرعان ما انحلّ الحزبان الرئيسان لليسار واليمين، إلى زمر وتكتّلات شخصية، وهذا ما ميّز الحياة البرلمانية الإيطالية إلى حين انتصار الفاشية.

(٥) النيوغيلفية، حركة كاثوليكية ليبرالية في إيطاليا، في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. نحت المصطلح خصومُ الحركة (كان "الغيلف" هو الحزب البابوي في إيطاليا القرأوسطية في الفترة السابقة على عصر النهضة)، على أن أعضاء الحركة تبنّوها؛ لاعتقادهم أن البابوية قبل النهضة كانت تجسّد وحدة إيطاليا، واستقلالها. هدف النيوغيلفيون إلى بناء فيديرالية إيطالية، بقيادة البابا. من أبرز شخصياتهم، جيوبرتي وماتزيني، ولقد انهارت مُثُل الحركة، وبان طابعها الوَهْمي عندما أدّت النهضة القومية إلى بناء دولة إيطالية، بقيادة الملكية البييدمونتية. وعندما رفض البابا الاعتراف بتلك الدولة، انضمّ معظم أعضاء "النيوغيلف" للملكية. ويمكن النظر إلى النيوغيلفية على أنها سَلَف الحزب الشعبي (الذي

أسّسه لويجي ستورزو وآخرون في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩)، وبالتالي، على أنها سَلَف الحزب الديمقراطي المسيحي المالي.

(٦) وجدت عدّة اتجاهات فيدرالية في إيطاليا قبل النهضة القومية، بالمقارنة مع المفهوم الوحدوي للدولة الإيطالية المَرجوّة (القادمة) الذي كان يتمسّك بماتزيني وغاريبالدي، من جهة، وكافور والملكية البيدمونتية، من جهة ثانية. وكانت تلك الاتجاهات تتراوح بين فيديرالية الغيلف الجديد التي يدعو إليها جيوبرتي والفيدرالية الليبرالية الراديكالية التي يدعو إليها كاتانيو والفديرالية الديمقراطية الجمهورية التي يقول بها فيراري.

(٧) ارتبط مفهوم "الثورة السلبية" بالمفكّر فينشنزو كووكو (١٨٢٣-١٧٧٠)، وهو مفكّر محافظ، كان له نفوذ كبير على المراحل الأولى من النهضة القومية الإيطالية. لعب دوراً ثانوياً في جمهورية البارثينوبية العام ١٧٩٩، ونُفي على إثرها. في المنفى، قرأ بورك ودُ مايستر، واقتنع بفكرة أن الثورات يجب تفاديها بأيّ ثمن؛ لأنها تُدمّر "التقاليد" التي تُبنى عليها الحضارة. في تاريخه "دراسة تاريخية عن الجمهورية النابوليتانية العام ١٧٩٩"، وصف تلك الحقبة على أنها "ثورة سلبية"؛ لأنها من صُنع طبقة برجوازية "متنوّرة"، و"عقلانيين تجريديين"، و"يعاقبة" يقتفون آثار النماذج الفرنسية (وتدعمهم جيوش فرنسية)، ولا تتضمّن مشاركة جماهيرية. لكنه - في السنوات التالية - استخدم مفهوم "الثورات السلبية" للدعوة إلى اعتماد الإصلاحات؛ لقطع الطريق على ثورات من نمط الثورة الفرنسية. أيّد الحكم النابليوني، وتولى وظائف عامة في ظلّه (١٨٠٦-١٨١٥). يمكن النظر إليه بما هو مُنظّر "الثورة - الرّدّة".

(٨) بالنسبة لـ "المثقّفين العضويين" راجع "تكوّن المثقّفين."

(٩) نمَتْ حركات ليبرالية كاثوليكية في بلدان أوروبية عدّة - فرنسا، بلجيكا،

إيطاليا، إنكلترا، إلخ - في مطلع القرن التاسع عضر، ومنتصفه. في إيطاليا، ضمّت الحركة الغيلف الجديد. وكانت قاعدتهم الإيديولوجية المشتركة هي القبول بالجسم الرئيس للفكر البرجوازي الليبرالي السائد آنذاك. في إيطاليا، وبعد الضربة التي وجّهها البابا لأنصاره بالانسحاب إلى قصر "لاتران" عام ١٨٧٠، وكان الإيذان بنهاية "الدول البابوية"، وتوحيد إيطاليا - أخيراً - بعد احتلال روما وضاحيتها البابوية لاتيوم، اختفت الليبرالية الكاثوليكية، إلى حدّ كبير، على أنها سوف تؤسّس للحركة "الحداثية"، كما يلاحظ غرامشي.

(١٠) الحَدَاثية حركة فكرية، نَمَتْ بين الكاثوليكيين، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكانت أهدافها المعلنة تحقيق الانسجام بين الكنيسة والثقافة والمجتمع في عالمنا المعاصر- ونجا منه، فيما يتعلّق بالتطورات الجديدة في الفكر العلمي والسوسيولوجي. وقد أدانها البابا في مرسومه Lanentabili وفي رقيمه Paremdi عام ١٩٠٧. إلا أنها شكّلت سابقة إيديولوجية هامّة للديمقراطية المسيحية المعاصرة، من خلال كتابات رومولو موري خصوصاً.

تأسّس الحزب الشعبي على يد لويجي ستورزو وآخرين في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩. ارتكز إلى الأحزاب الاجتماعية المسيحية السائدة في أوروبا خلال تلك الفترة. وقد شجّعه البابا في البداية (ما دام حركة سياسية ذات وجهة خارجية، بالنسبة للحركة الحَدَاثية). انتشر الحزب الشعبي انتشاراً سريعاً في المناطق الزراعية، في شمال إيطاليا ووسطها؛ حيث أسّست نقابات "صفراء" ("بيضاء")، وأدّى نفوذها القومي بين صغار الفلاحين إلى التغلّب على النقابات "الحمراء" المنافسة. بين ١٩٢١ و١٩٢٥ اتخذ الحزب الشعبي موقفاً متذبذباً تجاه الفاشية. وقد رفض ستورزو ضغطَ البابا عليه للتوصّل إلى اتفاق مع الفاشية. قُمِع الحزب -

أخيراً - عام ١٩٢٦-١٩٢٥، مثله مثل سائر أحزاب المعارضة. بعد سقوط الفاشية، عاد الحزب الشعبي إلى الظهور، بما هو الحزب الديمقراطي المسيحي.

(١١) تكوّنت النزعتان الحَدَاثية والشعبية تحت تأثير كروتشي وجنتيلي، من جهة، والاشتراكية، من جهة ثانية. وكانتا تهدفان إلى الردّ عليهما معاً.

(١٢) فيليتشي أورسيني (١٨٥٩-١٨١٩)، شارك في الأطوار الأولى من النهضة القومية ضمن أنصار ماتزيني، ثمّ انفصل عن هذا الأخير في اواسط الخمسينيات. وقام عام ١٨٥٨ بمحاولة لاغتيال نابليون الثالث؛ فأُعدم بسببها.

(١٢) كارلو بيسكاني (١٨٥٧-١٨١٨) من أبرز رجالات النهضة القومية. مناضل ومنظّر عسكري، عُرف بدعوته لتأسيس جيوش فلاحية، وشنّ "حرب الانتفاضة القومية". أيّد غرامشي دعوة بيساكاني إلى تزويد النهضة القومية الإيطالية بعنصر "يعقوبي"، لكنه قال إنه يجب مقارنته بالناردونيين الروس. وُلد بيساكاني في نابولي. وهو من أصول أرستقراطية. وتخرّج كمهندس عسكري. هرب من نابولي عام ١٨٤٧ وانضمّ إلى "الفرقة الأجنبية"، ولكنه عاد بعد عام عندما اندلع القتال في ميلانو، ووصل روماني في مارس بعد إعلان الجمهورية. أصبح المحرّك الرئيس للمجلس الحربي للمدينة، وبصفته القائد العام لقوّات المدينة، نظّم دفاعاتها قبل أن يُلغى منصبه عندما عيّن ماتزيني الجنرال روسيللي بديلاً له. انسحب بيساكاني إلى جنوى بعد سقوط الجمهورية، ونشر كتاباً، أعلن فيه عن خلافاته مع غاريبالدي. وقد عارض مفهوم غاريبالدي للديكتاتورية الثورية خصوصاً، بما هو مفهوم عسكري جداً، وغير ديمقراطي؛ لأنه يرفض مشاركة الجماهير الشعبية. انتحر بيساكاني عام ١٨٥٧ بعد إخفاق عملية إنزال في سابري، جنوب نابولي.

(١٤) أوجين سو Eugene Sue (١٨٥٧-١٨٠٤) مؤلّف سلسلة من الروايات الشعبية الواسعة الانتشار عن حياة باريس، نُشرت على حلقات بين ١٨٤٠ و١٨٥٠؛ منها أسرار باريس Les mysteres de Paris ١٨٤٢-٣، واليهودي التائه ١٨٤٤-٤٥، والخطايا السبع الكبرى ١٨٤٧-٤٩)، وأسرار الشعب (١٨٥٧-١٨٤٩). وكلها إطارها البيئة الشعبية، وتحوي خبيصة من الأفكار الإنسانية والديمقراطية الغامضة. في كتاب "العائلة المقدّسة"، تعرّض ماركس بالهجاء الشديد لـ"أسرار باريس"، ولناشريها المثاليين.

(١٥) هيريو ودالادييه، من أبرز وجوه الحزب الراديكالي الفرنسي في العشرينيات والثلاثينيات. شغل كلاهما منصب رئيس الوزراء.

(١٦) فرنسيسكو كريسبي (١٩٠١-١٨١٨) بدأ حياته استقلالياً صقلياً، ثمّ ارتبط بماتزيني، واعتنق الدعوة إلى دولة إيطالية وحدوية بعد النهضة. نظّم سنة ١٨٥٩ انتفاضة في صقلية، ولعب دوراً هاماً في حملة غاريبالدي سنة ١٨٦٠. وبعد تحقيق الوحدة القومية، انتُخب نائباً في البرلمان عن اليسار. انفصل عن ماتزيني سنة ١٨٦٥، وانحاز إلى الملكية. شغل منصب وزير الداخلية ورئيس للوزراء عدّة مرّات بين ١٨٧٦ و١٨٩٦، وكان أكثر الدعاة حماساً وانتظاماً للتوسّع الاستعماري الإيطالي، خاصة في إثيوبيا. قمع "الروابط العمّالية" الصقلية سنة ١٨٩٤-١٨٩٣ بوحشية بالغة. إنه يستبق - في وجوه عديدة - الحركات القومية والفاشية للقرن العشرين.

(١٧) انتشرت "الروابط العمّالية" بقيادة الاشتراكيين في كافة أنحاء صقلية سنة ١٨٩٣-١٨٩٢. وكانت تنظيمات فلاحية أساساً، هدفها الرئيسي مصادرة الممتلكات الكبيرة، وتوزيعها على الفلاحين. أحرزت نجاحاً كبيراً في تحسين العقود الزراعية بين الفلاحين وملاك الأراضي سنة ١٨٩٣. تحت وطأة الأزمة الاقتصادية سنة ٩٤-١٨٩٣ انتفض الفلاحون في كافة أنحاء الجزيرة، فقُمِعوا قَمْعاً شرساً على يد كريسبي.

(١٨) أُشيع أن اتصالات سرّيّة جرت في بيساكينو، قرب بارلمو، بين ممثّلين عن الروابط العمّالية والإنكليز، بهدف فَصْل صقلية عن إيطاليا، وإقامة دولة مستقلّة فيها.

(١٩) أي الحزب القومي الذي يشير غرامشي إلى كونه قد تأسّس فعلياً على يد اشتراكيين ونقابيين سابقين (أمثال كوراديني صاحب مفهوم "الأمم البروليتارية") والفاشية التي كانت تزعم أنها حركة قومية اشتراكية.

(٢٠) ورث الأخوة كارلو وباولو وأنطونيو سكارفوغليو صحيفة "إل مَاتِّينو" في نابولي عن أبيهم، وطُردوا منها عندما سيطر عليها "مصرف نابولي" سنة ١٩٢٨.

(٢١) أصدر كارلو ألبرتو، ملك سارديني (پيدمونت) دستوراً لمملكته يوم الرابع من آذار (مارس) ١٨٤٨. قضى هذا الدستور الذي سُمّي "التشريع الألبرتي" بقيام برلمان ومجلس للوزراء مسؤول تجاه البرلمان بدلاً من أن يكون مسؤولاً تجاه الملك. وجرى توسيع صلاحيات هذا التشريع؛ لتشمل سائر المناطق التي انضمّت إلى مملكة پيدمونت عند تكوين المملكة الإيطالية الموحّدة.

(٢٢)... أي في وجه خطر الثورة الاشتراكية خلال عامي ١٩٢٠-١٩١٩، وفي وجه ترسيخ السلطة الفاشية خلال عامي ١٩٢٥-١٩٢٤، هذه السلطة التي أحلّت نظامها الدكتاتوري تدريجياً محل مؤسّسات الديمقراطية البرجوازية.

(٢٣) ماريا صوفيا (١٩٢٥-١٨٤١) آخر ملوك البوربون على الصقليتين. بعد سقوط غايتا سنة ١٨٦١، هربت هي وزوجها فرانسيسكو الثاني إلى روما، ثمّ إلى باريس بعد سنة ١٨٧٠. وانتهى بها المطاف في ميونخ. ولم تتخلّ عن المطالبة باستعادة عرش البوربون.

(٢٤) كان غاتيانو سالفيميني من أبرز اشتراكيي الجنوب الإيطالي قبل الحرب

العالمية الأولى، يعمّم أفكاراً مُستلهَمَة من كارلو بيسكاني. عندما قدم أنطونيو غرامشي إلى تورينو عام ١٩١١، كان سالغيميني بالغ التأثير على الشبيبة الاشتراكية. على صفحات جريدته "الأونيتا" (الوحدة) - التي أراد سالفيميني عنوانها توكيداً على ضرورة قيام وحدة بين شمال إيطاليا وجنوبها على قاعدة من المساواة - أدان الحملة الاستعمارية على ليبيا عام ١٩١٢ بمثل ما أدان الطابع الإصلاحي للقيادة البيرقراطية للحزب الاشتراكي الإيطالي، وقلّة اهتمامه بقضايا الريف، وبالمسألة الجنوبية، ما دفعه إلى مغادرة الحزب. بعد سنوات من ذلك، سوف يقترح غرامشي التسمية ذاتها للصحيفة الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الإيطالي، توكيداً على وحدة الشمال والجنوب.

(٢٥) جيوفاني بورللي (١٩٣٢-١٨٦٩) مؤسّس حركة الشبيبة الليبرالية سنة ١٩٠٠. وهدفها إحياء البحر الأبيض المتوسط "اللاتيني" على أنها كانت حركة ملكية ومترمّتة واستعمارية.

(٢٦) جوسيبي فيراري (١٨٧٦-١٨١١) فيلسوف ومؤرّخ. عاش مَنفياً في فرنسا خلال الفترة ١٨٥٩-١٨٣٨. وضع جملة من المؤلّفات، يطرح فيها وجهة نَظَر ديمقراطية جمهورية وفكرة فيديرالية. عاد إلى إيطاليا عام ١٩٥٩، ونشط في الحياة البرلمانية، إلى حين وفاته. وبرز فيراري كشخصية راديكالية معزولة، إلى حدّ كبير؛ بسبب رفضه المشاركة في التيّار التحويلي الذي طغى على الحياة البرلمانية في تلك السنوات.

(٢٧) كتاب من تأليف ماركس وإنجلز، ينتقدان فيه الهيغليين الشباب.

(٢٨) في "فينومينولوجيا الروح".

(٢٩) خلال الفترة ١٧٩٦-١٧٩٣ نظّم رجال الدين الموالين للملكية ومُلاك الأراضي حرب عصابات فلاحية مناهضة للجمهورية في منطقة "الڤاندية"، غربي فرنسا.

(٣٠) قضى قانون لُ شاپلييه الصادر في حزيران (يونيو) ١٧٩١ بحلّ النقابات الحِرَفية المتبقّية من العهد القديم. وعلى الرغم من أنه إجراء برجوازي "تقدّمي" في مفهومه، إلا أنه استُخدم على امتداد النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، لمنع قيام النقابات والجمعيات العمّالية. أما "قانون الحدّ الأقصى"؛ فقد حدّد سَقْفاً لأسعار الموادّ الغذائية وللأجور. فدقّ - بذلك - إسفيناً بين اليعاقبة والعمّال.

(٣١) تيرميدور: اسم الشهر، حسب الروزنامة الثورية (١٩ يوليو-١٧ أوغسطس) الذي بدأت فيه الرّدّة المضادّة للثورة الفرنسية عقب إعدام روبسپيير الذي اختتم ما سُمّي "عهد الإرهاب".

(٣٢) يشير غرامشي - هنا - إلى شعار عن الثورة المستمرة، الذي طرحه ماركس خلال موجة الثورات البرجوازية سنة ١٨٤٨، على أمل أنها سوف تؤدّي - مباشرة - إلى ثورات بروليتارية.

(٣٣) بين ٢ و٥ أيلول/سبتمبر ١٧٩٢، وبناء على إلحاح من مارا، نُظّمت مجزرة بحقّ حوالي ١٢٠٠ سجين ملكي، اتُّهموا بخيانتهم، وبأنهم أسهموا في الهزائم التي مُنيت بها الجيوش الثورية قبل معركة ڤالمي.

(٣٤) ضدّ الدنمارك والنمسا وفرنسا على التوالي.

(٣٥) كان غاريبالدي يقطن كوارتو، قرب جنوا، قبل شنّه الحملة على صقلية. ومن كوارتو، أبحرت بواخر الحملة إلى صقلية.

(٣٦) "حملة الألف": هي الحملة العسكرية التي شنّها غاريبالدي على رأس ألف متطوّع لتحرير صقلية؛ حيث انضمّت إليه مجموعات من الثوّار المحلّيّين، واحتلّ پاليرمو في ربيع ١٨٦٠، وإسقاط سلالة بوربون "ذات الصقليتين".

(٣٧) مُني الجيش الپييدمونتي، بقيادة شيرزاتوفسكي، بهزيمة، على يد النمساويين، في نوفارا في مارس ١٨٤٩. أعلن الملك شارل - ألبرت

تنحّيه عن العرش، وباتت النمسا تدقّ أبواب فرنسا. في "الصراعات الطبقية في فرنسا"، يصف كارل ماركس كيف أن الحملة الفرنسية على إيطاليا بدلاً من أن تنفذ هدفها المعلن في دَعْم الإيطاليين ضدّ النمسا، تدخّلت - عملياً - ضدّ الجمهورية الرومانية.

٣) العلاقة بين المدينة والريف في النهضة القومية وفي البنيان القومي

لا تجري العلاقات بين سكّان الريف وسكّان المُدُن على مجرى واحد مبسّط، خاصة في إيطاليا. لذا؛ يتوجّب علينا أن نُثبت ما الذي نعنيه بـ"مَديني"، وما الذي نعنيه بـ"ريفي"، في المدينة الحديثة. كذلك يتوجّب علينا أن نعيّن مختلف التركيبات الناجمة عن حقيقة أن أشكالاً مفوّتة ومتخلّفة لا تزال مستمرّة في التركيب العام للسكّان، إذا ما درسناه – التركيب - من منظار درجة كثافته النسبية. فنعثر - أحياناً - على مفارقة أن النمط الريفي هو أكثر تقدّمية من النمط الذي يدّعي الانتساب للمدينة.

تكون المدينة "الصناعية" أكثر تقدّمية - دوماً - من الريف الذي يرتبط عضوياً بها. لكنْ؛ ليست كل مُدُن إيطاليا مُدُناً "صناعية"، بل إن المُدُن الصناعية النموذجية بينها قليلة جداً. هل إن المُدُن الإيطالية "المائة" مُدُنٌ "صناعية"؟[1] هل إن احتشاد السكّان في مراكز غير ريفية، بنسبة الضعف، ما هي عليه الحال في فرنسا، مثلاً، دليل على أن التطوّر الصناعي في إيطاليا يوازي ضعف التطوّر الصناعي في فرنسا؟

الواقع أن "التمدّن" في إيطاليا لا يمكن اعتباره ظاهرة صافية، ولا "مميّزة" من ظواهر التطوّر الرأسمالي، أو حتّى من تطوّر الصناعة الكبيرة. فنابولي التي كانت - لفترة طويلة - أكبر مُدُن إيطاليا، والتي لا تزال من أكبرها، ليست مدينة صناعية، ولا هو الحال كذلك، بالنسبة إلى لروما، التي

هي - الآن - أكبر المُدُن الإيطالية قاطبة. على أنه في هاتين المدينتين من النمط القرأوسطي توجد - أيضاً - نوى سكّانية صلبة من النمط المَديني الحديث. ولكنْ؛ ما هو موقعها النسبي على وجه التحديد؟ إنها مغمورة ومقهورة ومسحوقة من قِبَل الطرف الآخر، الطرف الذي لا ينتمي إلى النمط الحديث، والذي تتشكّل منه الأكثرية السكّانية. تلك هي مفارقة "مُدُن الصمت"[٢].

توجد في هذا النمط من المُدُن، توجد وسط كافة الفئات الاجتماعية، وحدة/عصبية إيديولوجية مَدينية ضدّ الريف، وحدة لا يشذّ عنها حتّى أحدث النوى من حيث الوظيفة المَدنية (ومثل هذه النوى موجود). يسود حقد وازدراء تجاه "الفلاح"، وتنتظم جبهة مشتركة ضمنية ضدّ مطالب الريف - وهي مطالب - إن تحقّقت - تجعل وجود مثل تلك المُدُن مستحيلاً. وفي المقابل، يسود الريف نفور تجاه المدينة بكافة فئاتها مجتمعة، ليس أقلّ تجذّراً، ولا أقلّ اتّقاداً، وإن يكن حقداً بالسليقة generic. والواقع أنها علاقة غاية في التعقيد، تظهر بأشكال قد تبدو متناقضة على السطح، وقد اكتسبت أهمّيّة حاسمة إبان الصراعات المرافقة للنهضة القومية، عندما بدت على نحو أكثر إطلاقاً وفاعلية ممّا هي عليه، في أيامنا هذه.

يمكن دراسة أوّل وأبرز مثال على هذه التناقضات الظاهرية خلال حقبة الجمهورية البارثينوبية سنة ١٧٩٩[٣]؛ حيث نجح الريف المنضوي في عصابات الكاردينال روفّو في سَحْق المدينة سحقاً؛ لسبب مزدوج. فالجمهورية في طورها الأرستقراطي الأوّل، وفي طورها البرجوازي التالي، كانت قد أهملت الريف إهمالاً كاملاً. هذا من جهة، ومن جهة ثانية،

فالجمهورية، إذ فرضت الحَجْر على قيام انتفاضة من النمط اليعقوبي، تصادر ممتلكات الملاك العقاريين، الذين كانوا يُنفقون مداخيلهم الزراعية في نابولي، حارمة - بذلك - سواد السكّان من موارد دَخْلهم ومعاشهم. إن تلك الجمهورية لم تحصد غير اللامبالاة من سكّان نابولي، إن لم نقل إنها حصدت عداءهم الصريح.

بالإضافة إلى ذلك، فخلال النهضة القومية، وُلد جنين العلاقة التاريخية بين الشمال والجنوب، وهي علاقة شبيهة بالعلاقة بين مدينة كبيرة وريف شاسع. ولمّا لم تكن تلك العلاقة علاقة عضوية طبيعية بين مقاطعة ريفية وعاصمة صناعية، وإنما قامت بين مساحتين شاسعتين، تتميّزان بتقاليد مَدَنية وثقافية شديدة الاختلاف، فقد احتدمت - من جرّاء ذلك - ملامح وعناصر الاصطراع بين القوميات. ومن أبرز وقائع فترة النهضة القومية أن الجنوب كان السبّاق إلى المبادرة - دوماً - في الأزمات السياسية: نابولي سنة ١٧٩٩، باليرمو ١٨٢١-١٨٢٠، مايسّينا وصقلية سنة ١٨٤٧، وصقلية ونابولي ١٨٤٨-١٨٤٧. أما الواقعة البارزة الأخرى؛ فهي الطابع المميّز الذي اكتسبتْه كلّ من هذه الحركات في إيطاليا الوسطى، وهي الأشبه بمحطّة بين الشمال الجنوب. فقد استمرّت فترة المبادرة الشعبية (أو المبادرة الشعبية النسبية) من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٩، وبلغت ذروتها في توسكانا والدول البابوية (ينبغي النظر - دوماً - إلى رومانيا ولونيجيانا، على أنهما تنتميان إلى الوسط الإيطالي). وقد تكرّرت هذه المميّزات لاحقاً: أحداث حزيران (يونيو) ١٨١٤ التي بلغت ذروتها في بعض مناطق الوسط (رومانيا ومارتشي) والأزمة التي نشبت في صقلية سنة ١٨٩٣، ثمّ انتشرت في الجنوب ولونيجيانا، وبلغت ذروتها في ميلانو سنة ١٨٩٨؛ وفي سنة ١٩١٩، كان اجتياح أراضي الجنوب وصقلية؛ وفي سنة ١٩٢٠، قامت

حركة احتلال المصانع في الشمال[٤]. إن هذا التزامن والتناغم النسبيين إنما يؤكدان على أنه كانت توجد في إيطاليا - منذ العام ١٨١٥ - بنية سياسية - اقتصادية متجانسة، مثلما يؤكدان على أن القطاع الأضعف والأكثر هامشية كان أوّل القطاعات مبادرة زمن الأزمات.

يمكن دراسة علاقة المدينة والريف، فيما يخصّ علاقة الشمال والجنوب، من خلال التغاير في مفاهيمها الثقافية ومواقفهما الذهنية أيضاً. سبقت الإشارة إلى أن كروتشي وفورتوناتو قد تزعّما - في مطلع القرن - حركة ثقافية، عبّرت عن نفسها، من خلال مجابهتها، بهذا الشكل أو ذاك، للحركة الثقافية في الشمال (المثالية في مقابل الوضعية؛ والكلاسيكية في مقابل النزعة المستقبلية).

وتجدر الإشارة إلى أن صقلية قد تميّزت عن الجنوب، بما في ذلك على الصعيد الثقافي. فإذا كان يجوز اعتبار كريسپي ممثّلاً للنزعة الصناعية الشمالية، فإن پيراندللو يبقى الأقرب إلى تمثيل المدرسة المستقبلية. ثمّ إن جنتيلي والمدرسة الراهنية actualism أقرب إلى الحركة المستقبلية هو - أيضاً - (هذا إذا فهمنا المستقبلية، بمعناها الأشمل، بما هي حركة معارضة للمدرسة الكلاسيكية التقليدية؛ أي بما هي لون من ألوان الرومنطيقية المعاصرة[٥].

يختلف مثقّفو الشمال عن مثقّفي الجنوب من حيث التكوين والتّحدّر (الاجتماعي). فنمط المثقّف السائد في الجنوب لا يزال المحامي المخادع الذي يتوسّط بين جماهير الفلاحين، من جهة، وملاك الأرض وجهاز الدولة، من جهة أخرى. في حين أن النمط السائد في الشمال هو "التقني" في المصنع الذي يلعب دور صلة الوَصْل بين جماهير العمّال وإدارة المصنع.

أما الصلة بالدولة؛ فكانت من نصيب التنظيمات النقابية والحزبية التي تقودها فئة من المثقّفين جديدة كل الجِدّة (فالنقابية الحكومية الراهنة - [٦] التي أدّت إلى الانتشار المنهجي لهذا النمط الاجتماعي، على النطاق القومي، بشكل أشدّ تماسكاً وفاعلية ممّا كان ممكناً أيام النقابات القديمة - تشكّل - بمعنى ما - أداة توحيد أخلاقي - سياسي).

ويمكن دراسة هذه العلاقة المركّبة بين المدينة والريف، من خلال البرامج السياسية العامة التي كانت تسعى لفَرْض نفسها قبل أن يسيطر الفاشيون على الحكم. فقد كان برنامج كلّ من جيوليتي[٧] والديمقراطيين الليبراليين يهدف إلى إنشاء جبهة "مَدينية" (من الصناعيين والعمّال) في الشمال، تشكّل ركيزة لنظام من الحماية الاقتصادية، تعزّز الاقتصاد الشمالي والهيمنة الشمالية، في آن معاً.

وهكذا تقلّص دور الجنوب إلى سوق شبه كولونيالية، تشكّل مصدراً للمدّخرات والضرائب، جنوب يجري تأديبه بإجراءات من نوعين: إما بالإجراءات البوليسية الصِّرْفة؛ أي القمع بلا هوادة لكل حركة شعبية، وما يتخلّله من مجازر دموية ضدّ الفلاحين؛ وإما أن يتمّ التأديب بالإجراءات السياسية - البوليسية؛ أي التنفيعات الشخصية لشريحة من "المثقّفين"، على شكل الوظائف في الإدارة الحكومية، وإلقاء الحبل على غاربه لنهب الإدارة المحلّيّة بلا عقاب أو محاسبة، والتطبيق المتسامح للتشريعات الإكليركية خلافاً لما هو الحال في سائر أنحاء إيطاليا، ما يترك مساحات كبيرة من الأوقاف في يد رجال الدِّين، إلخ.. وهذا النوع الثاني يعني الاستيعاب "الفَرْدي" للعناصر الجنوبية الأشدّ حيوية في جهاز الدولة القائد؛ حيث يتمتّعون بامتيازات "قانونية" وبيرقراطية خاصة، إلخ.

وهكذا فإن الشريحة الاجتماعية التي كانت مرشّحة لتنظيم وتقنين التذمّر الجنوبي الدائم، تحوّلت - بدلاً من ذلك - إلى أداة للسياسة الشمالية، إلى نوع من جهاز شرطة احتياطي. ولم ينجح تذمّر الجنوبيين في أن يعبّر عن نفسه بالشكل السياسي المألوف لافتقاده إلى القيادة. فاذا بتجلّيات ذاك التذمّر، التي لا تعبّر عن نفسها إلا على شاكلة اضطرابات فوضوية، يجري تقديمها "كقضايا من اختصاص الشرطة" والمحاكم. والحقيقة أن أمثال كروتشي وفورتوناتو - في مفهومهم الصنمي للوحدة (القومية) - قد شجّعوا على هذا النمط من الفساد، وإن يكن على نحو سلبي، وغير مباشر.

ثمّت عامل سياسي - أخلاقي لا يجوز إغفاله هو حملة التهويل التي شُنّت ضدّ كل توكيد، مهما كان موضوعياً، على وجود أسباب للنزاع بين الشمال والجنوب. هنا يمكننا أن نستذكر خلاصة التحقيق الذي أجراه بايس - سييرا عن ساردينيا بعد الأزمة التجارية لفترة ١٩٠٠-١٨٩٠، و- أيضاً - التهمة السالفة الذِّكْر التي أطلقها كريسبي ضدّ فاشيي صقلية بأنهم عملاء للإنكليز. وقد كان هذا الشكل من النزعة الوحدوية المهووسة سائداً بين مثقّفي صقلية بنوع خاص (نتيجة الضغط الجبار الذي كان يمارسه الفلاحون على أراضي النبلاء و- أيضاً - بسبب شعبية كريسپي المحلّيّة) حتّى إنها تجلّت - أخيراً - في الهجوم الذي شنّه ناتولي ضدّ كروتشي، بسبب إشارة، لا ضرر فيها إلى نزعة الانفصال الصقلية، بالنسبة لمملكة نابولي.

تضافر عاملان على "إرباك" برنامج جيوليتي:

١) بروز الجناح المتصلّب في الحزب الاشتراكي، بقيادة موسوليني،

وسعيه إلى مغازلة الجنوبيين (التبادل الاقتصادي الحُرّ، انتخابات مولفاتا، إلخ.) الأمر الذي قوّض الجبهة المَدينية الشمالية[٨]؛

٢) إقرار مبدأ الاقتراع العام، الذي وسّع القاعدة الانتخابية للجنوب، بطريقة لا سابق لها، وتقييد الرشوة الفَرْدية (والحقّ أن زيادة عدد الناخبين قد صعّب من عملية الرشوة، من هنا بروز ظاهرة القبضايات السياسيين).

لجأ جيوليتي - رداً على ذلك - إلى تغيير تحالفاته، فأحلّ "معاهدة جنتيلوني" محلّ "الجبهة المَدينية" (أو بالأحرى، واجه الأولى بالثانية، من أجل الحيلولة دون الانهيار النهائي لجبهته العتيدة.[٩] وبفضل هذه المعاهدة، تكوّنت جبهة جديدة بين الصناعة الشمالية ومزارعي الريف "العضوي العادي" (والواقع أن القوى الكاثوليكية الانتخابية كانت تتطابق جغرافياً مع قوى الاشتراكيين؛ أي أنها كانت منتشرة في المناطق الشمالية والوسطى). وقد نالت الجبهة الجديدة دَعْماً إضافياً من أهالي الجنوب، على الأقلّ، بما يكفيها لأن "تعدّل" - على نحو مقبول - من نتائج توسيع جمهور الناخبين.

أما البرنامج الآخر؛ أي الموقف السياسي العام الآخر؛ فهو ذلك الذي حملتْه صحيفة "كوريري ديلا سييرا" ورئيس تحريرها لويجي البرتيني[١٠]، ويمكن النظر إليه على أنه حصيلة تحالف بين شريحة من صناعيي الشمال (بقيادة أصحاب مصانع النسيج والقطن والحرير، وكانوا من المصدّرين؛ أي من دُعاة التبادل الحُرّ) وبين الجبهة الجنوبية الريفية. وقد دعمت ال"كوريري" سالفيميني ضدّ جيوليتي في انتخابات مولفينا سنة ١٩١٣، كما دعمت وزارة سالاندرا وبعدها وزارة نيتي،[١١]؛ أي أنها دعمت أوّل حكومتين، شكّلهما الساسة الجنوبيون[١٢].

وكان توسيع حقّ الاقتراع العام سنة ١٩١٣ قد أرهص بأولى معالم تلك الظاهرة التي سوف تبلغ ذروتها خلال فترة ١٩٢٢-١٩٢١-١٩٢٠ كنتيجة للخبرة السياسية - التنظيمية التي اكتسبتها الجماهير الفلاحية خلال الحرب؛ أي الانهيار النسبي للكتلة الريفية الجنوبية، وانفصال الفلاحين عن كبار الإقطاعيين، بقيادة قطاع من المثقّفين كانوا ضبّاطاً خلال الحرب. وهكذا وُلدت الدعوة الساردينية (سارديزمو) [١٣]، وقام الحزب الإصلاحي الصقلي (أو ما يُسمّى بكتلة بونومي والنوّاب الصقليين الاثنين وعشرين) [١٤] بجناحها الانفصالي المتطرّف الذي تمثّله "سيسيليا نووفا" (صقلية الجديدة).

وكذلك نشأت في الجنوب مجموعة "رينوفامِنتو"- التجديد - من قدامى المحاربين التي حاولت أن تؤسّس أحزاب عمل إقليمية، على غرار الحزب الساردينى. في هذه الحركة، تضاءلت استقلالية الجماهير الفلاحية تدريجياً، من ساردينيا إلى صقلية مروراً بالجنوب، تبعاً للقوّة المنظمة والسُّمعة والضغط الاجتماعي الذي كان يمارسه الملاك العقاريون. في صقلية، بلغ هؤلاء الذروة في التنظيم والوحدة، أما في ساردينيا؛ فكانوا أقل شأناً نسبياً. إن الاستقلال النسبي لشرائح المثقّفين المَعنيين يتغيّر وفق منطق مماثل- أعني - طبعاً - وفق تناسب عكسي مع الاستقلال النسبي لملاك الأراضي[١٥].

من أجل تحليل الوظيفة الاجتماعية - السياسية للمثقّفين، من الضروري أن نستعيد وأن نتفحّص موقفهم النفساني تجاه الطبقات الأساسية التي يتوسّطون بينها في شتّى الميادين [١٦]. هل كان موقفهم موقفاً "أبوياً" تجاه الطبقات الوظيفية؟ أم كانوا يحسبون أنفسهم تعبيراً عضوياً عنها؟ وهل

كان لهم موقف "تبعي" من الطبقات الحاكمة؟ أم كانوا يحسبون أنفسهم قادة لتلك الطبقات، وجزاء عضوياً منها؟

خلال النهضة القومية، كان لحزب العمل موقف أبوي، فلم يُحرز غير نجاح محدود جداً في إقامة الصلة بين الجماهير الشعبية العريضة وبين الدولة. فلم تكن النزعة التحويلية (الترانسفورميزمو) غير التعبير البرلماني عن استيعاب حزب العمل، بطريقة جزئية، من قِبَل "المعتدلين"، وعن كون الجماهير الشعبية محرومة من القيادة بدلاً من أن تكون مُستوعَبَة في حضن الدولة الجديدة.

إن العلاقة بين المدينة والريف هي نقطة الانطلاق الضرورية لدراسة القوى الدافعة الأساسية للتاريخ الإيطالي، للنقاط البرنامجية التي يجب على ضوئها أن نعالج ونحاكم سياسات حزب العمل خلال النهضة القومية. والحصيلة أقرب إلى هذه الترسيمة المبسّطة:

١. القوّة المَدينية الشمالية؛ ٢. القوّة الريفية الجنوبية؛ ٣. القوّة الريفية الشمالية الوسطى؛٤. القوّة الريفية لصقلية؛ ٥. قوّة ساردينيا.

حافظت القوّة الأولى على وظيفتها كـ"قاطرة" في الأحوال كلها، فكان المطلوب - بالتالي - البحث عن "أجدى" تركيبة لـ"قطار" يتقدّم عبر التاريخ، بأقصى سرعة ممكنة. في تلك الأثناء، كانت القوّة الأولى تعاني - أصلاً - من مشكلاتها الداخلية الخاصة -، المشكلات التنظيمية، كيفية مَفْصَلة عناصر تماسكها الداخلي، ومشكلة قيادتها السياسية - العسكرية (هيمنة بيدمونت، العلاقات بين ميلانو وتورينو، إلخ.). على أن الثابت في الأمر أن هذه القوّة بلغت درجة من الوحدة والجاهزية القتالية؛ بحيث إنها أخذت تمارس آلياً وظيفة قيادية "غير مباشرة" على القوّة الأخرى.

ثمّ يبدو أن الموقف المتصلّب الذي اتّخذته تلك القوّة في النضال ضدّ السيطرة الأجنبية، على امتداد مراحل النهضة القومية المختلفة، قد أدّى إلى تحريك القوى التقدّمية الجنوبية. من هنا كان التزامن النسبي، لا التطابق الزمني، الذي نشأ بين الحركات في سنوات ١٨٢١-١٨٢٠ و١٨٣١ و١٨٤٨[١٧]. وفي سنة ١٨٦٠-١٨٥٩ بلغت هذه "الآلية" التاريخية السياسية ذروة فاعليتها، حين بادر الشمال إلى إطلاق النضال، فانحاز إليه الوسط سِلْمياً (أو بطريقة شبه سلمية)، فيما انهارت دولة البوربون في الجنوب تحت وطأة اندفاعة قوّات غاريبالدي (المحدودة الزخم). حصل ذلك لأن حزب العمل (غاريبالدي) تدخّل في الوقت المناسب، بعد أن كان "المعتدلون" (كافور) قد نظّموا الشمال والوسط؛ أي أن تنسيق التزامن النسبي لم يكن من فعل قيادة واحدة ("المعتدلون" وحزب العمل")، بل كان من فعل التعاون (الآلي) بين قيادتين اثنتين، نجحتا في تحقيق التكامل والاندماج بينهما.

لذا؛ كان على القوّة الأولى أن تعالج مشكلة استقطاب القوى المَدينية التابعة للقطاعات القومية الأخرى حولها، وخصوصاً في الجنوب. كانت تلك هي المشكلة الأصعب، تحفّ بها التناقضات والتيّارات الجوفية التي تُطلق سيولاً من الأهواء (وشكّل ما سُمّي بثورة ١٨٧٦ البرلمانية الحلّ الهزلي لتلك التناقضات)[١٨]. على أن حلّ تلك التناقضات - لهذا السبب بالذات - أمسى واحداً من محكّات تطوّر الأمّة.

إن النوى المَدينية منسجمة اجتماعياً، لذا؛ يتعيّن أن تحتلّ مواقع على قَدَم المساواة التامّة، فيما بينها. كان ذلك صحيحاً، من الناحية النظرية، أما من الناحية التاريخية؛ فكانت المسألة مطروحة على نحو

مختلف. فمن البَيّن أن القوى المَدينية الشمالية كانت على رأس قطاعها القومي، على أن هذا لم يكن يصحّ على القوى الجنوبية، أو أنه لم يكن يصحّ بالمقدار ذاته من الصحّة. لذا؛ كان على القوى المَدينية في الشمال أن تُقنع نظيراتها الجنوبيات بأن وظيفتها القيادية ينبغي أن تقتصر على تأمين "زعامة" الشمال على الجنوب، في إطار العلاقة العامة بين المدينة والريف. بعبارة أخرى، فإن الوظيفة القيادية للقوى المَدينية الجنوبية لم تكن إلا لحظة مُلحقة من لحظات الوظيفة القيادية الأشمل التي يمارسها الشمال.

تولّدت أعنف التناقضات عن مسلسل الوقائع هذا. فلم يكن يُنظَر إلى القوّة المَدينية الجنوبية كقوّة بذاتها، مستقلّة عن القوّة الشمالية. على أن طَرْح المسألة على هذا النحو كان سيعني التمهيد سَلَفَاً لإحداث شدخٍ "قومي" غير قابل للالتآم - شدخ من الخطورة؛ بحيث يتعذّر علاجه، ولو بحلّ فيدرالي. وكان سيعني - أيضاً - التوكيد على وجود أمم مختلفة، لم يتحقّق فيما بينها ما يتعدّى التحالف الدبلوماسي - العسكري ضدّ عدوّ مشترك، هو النمسا. (وهذا يعني - باختصار - أن عنصر الاجتماع والتضامن لا يتعدّى وجود عدوّ "مشترك"). والحقيقة أن بعض "وجوه" المسألة القومية كانت متوافرة، ليس كلها، ولا حتّى الجوهري منها. وأخطر تلك الوجوه هو الموقع الضعيف للقوى المَدينية الجنوبية في علاقتها بالقوى الريفية، وهي علاقة مختلّة، كانت تتّخذ - أحياناً - شكل إخضاع المدينة عَمَلياً للريف.

والحال أن الصلات الوثيقة بين القوى المَدينية الشمالية والقوى المَدينية الجنوبية منحت الأخيرة القوّة الناجمة عن تمثّل هيبة الأولى، ومكّنتها من مساعدة القوى المَدينية الجنوبية على نيل استقلالها، وعلى

اكتساب الوعي لوظيفتها القيادية التاريخية، على نحو "عياني"، وليس - فقط - على نحو نظري مجرّد، مقترحةً عليها الحلول اللازمة للمشكلات الإقليمية الكبرى. فكان طبيعياً أن تنشأ في الجنوب كتلٌ قوية معارضة للوحدة. وفي الأحوال كلها، وقع العبء الأكبرفي حسم الوضع على عاتق القوى المَدينية الشمالية التي لم يكن عليها أن تُقنع "الأخوة" في الجنوب وحسب، ولكنْ؛ أن تُباشر بإقناع نفسها - أيضاً - بذلك النظام السياسي، بما هو كيان قائم بذاته. بناء عليه، انطرحت المسألة عَمَلياً بما هي مسألة وجود مركز قوي للقيادة السياسية، اضطرت الشخصيات القوية والمتمتّعة بالشعبية من الجنوب والجزر على التعاون معه. وهكذا فمسألة تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمسألة تحقيق التماسك والتضامن بين كافة القوى المَدينية على الصعيد القومي، لا، بل إن مسألة تحقيق التماسك والتضامن بين تلك القوى استوعب مسألة تحقيق الوحدة [١٩].

بدورها، طرحت القوى الريفية في الشمال والوسط سلسلة من القضايا، كان على القوّة المَدينية الشمالية أن تعالجها؛ لكي تستطيع إقامة علاقة طبيعية بين المدينة والريف، ولكي تستبعد التدخّلات والتأثيرات ذات المصدر الخارجي، في عملية تطوّر الدولة الجديدة.

ينبغي التمييز بين تيّارين داخل تلك القوى الريفية: التيّار العلماني، والتيّار الإكليركي - النمساوي. كان التيّار الإكليركي هو الأقوى في لومبارديا - ڤينيتو، كما في توسكانا وجزء من الدولة البابوية. وأما القوّة العلمانية؛ فكانت الأقوى في پيدمونت، ولكن تأثيرها كان متفاوتاً في سائر المناطق الإيطالية أيضاً - ليس - فقط - في مناطق الوصاية legations البابوية (وبخاصة منطقة رومانيا)، بل، وأيضاً، في مناطق أخرى، بما فيها الجنوب

نفسه والجُزُر. ولو أن القوى المَدينية الشمالية نجحت في حلّ تلك القضايا المباشرة، لكانت لعبت دور الريادة في حلّ القضايا المشابهة على الصعيد القومي كله. غير أن حزب العمل أخفق إخفاقاً ذريعاً في التصدّي لتلك المجموعة من القضايا كلها، والحقيقة أنه اقتصرعلى تحويل مسألة الجمعية التأسيسية - التي لا تعدو كونها الإطار السياسي؛ حيث يمكن أن تتركّز فيه تلك القضايا، ويوجد لها حلّ قانوني - إلى مسألة مبدئية، وإلى نقطة جوهرية في برنامجه. على أنه لا يسعنا القول إن "الحزب المعتدل" قد أخفق، ما دام أن أهدافه كانت التوسيع العضوي لپييدمونت، وتجنيد الجنود في جيش پييدمونت بدلاً من تعميم الانتفاضات، أو نشر جيوش الأنصار التي يقودها غاريبالدي، على نطاق واسع جداً.

لماذا لم يَطرح حزب العمل المسألة الزراعية طَرْحاً شاملاً؟ كان بديهياً أن لا يَطرحها "المعتدلون": ذلك أن مقاربتهم للمسألة القومية كانت تتطلّب تكتيل كافة القوى اليمينية - بما فيها طبقات كبار مالكي الأراضي - حول پييدمونت، بما هي دولة، وبما هي جيش. وإذا بتهديد النمسا يحل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين - وهو تهديد جرى تنفيذه في غاليسيا ضدّ النبلاء البولونيين، ولصالح الفلاحين الروثينيين [٢٠]- أدّى إلى إرباك جميع الإيطاليين الذين شعروا بأن مثل هذا الإجراء يهدّد مصالحهم، ما سبّب كل التذبذبات في مواقف الأرستقراطية (أحداث ميلانو في شباط ١٨٥٣، ومبايعة عائلات ميلانو الكبيرة لفرانتس جوزف على إثر إعدامات بلفيوري.) [٢١]، وأدّى - أيضاً - إلى شلّ "حزب العمل" ذاته، الذي كان يرى إلى هذا الأمر رؤية "المعتدلين"، ويعدّ أن "القومي" شأنٌ يعني الأرستقراطية ومالكي الأراضي، ولا يعني ملايين الفلاحين. بعد شباط ١٨٥٣ فقط، بدأ ماتزيني يطلق تلميحات متقطّعة ذات طبيعة ديمقراطية فعلية (انظر

"مراسلاته" خلال تلك الفترة) إلا أنه ظل عاجزاً عن تجذير برنامجه المجرّد التجذير الحاسم.

هنا ينبغي دراسة السلوك السياسي لأنصار غاريبالدي في صقلية سنة ١٨٦٠- وهو سلوك سياسي، أملاه عليهم كريسبي: قَمْعهم الانتفاضة الفلاحية ضدّ البارونات، بلا رحمة، وإنشاء "الحَرَس الوطني" المعادي للفلاحين. وأبلغ تعبير عن ذلك السلوك الحملة القَمْعية التي شنّها نينو بيكسيو على منطقة كاتانيا، مسرح أعنف الانتفاضات الفلاحية. وتجدر الإشارة إلى أن حتّى ج. س. آبا في كتابه "نوتيريللي" يقدّم عناصر تؤكد أن المسألة الزراعية كانت المحرّك الأساسي لأوسع الجماهير. يكفي أن نستذكر - هنا - حديث آبا مع الراهب الذي خرج يستقبل أنصار غاريبالدي عقب إنزال مارسالا (٢٢). وتوفّر بعض أقصوصات ج. فيرغا تصويراً لمشاهد حيّة لتلك الانتفاضات الفلاحية التي أخمدها "الحَرَس الوطني" بالإرهاب، والإعدامات الدموية(٢٣). وجدير بالذِّكْر أن هذا الجانب من حملة "الألف" لم يتعرّض للدراسة والتحليل إلى الآن.

أدّى العجز عن طَرْح المسألة الزراعية إلى شبه استحالة حلّ المسألة الإكليركية، وعداء البابا للوحدة القومية (٢٤). وكان "المعتدلون" أكثر جرأة بكثير من جماعة حزب العمل في هذا المضمار. صحيح أنهم لم يوزّعوا أملاك الإكليروس على الفلاحين، إلا أنهم استخدموا تلك الأملاك لخَلْق شريحة جديدة من كبار ومتوسّطي ملاك الأراضي المرتبطين بالوضع السياسي الجديد، ولم يتردّدوا في مصادرة الملكيات العقارية، وإن تكن اقتصرت مصادراتُهم على ملكيات الرهبانيات وحدها. أضف إلى ذلك أن حزب العمل كان مشلولاً في مبادرته تجاه الفلاحين، بسبب رغبة ماتزيني

في القيام بإصلاح ديني. والحقيقة أن هذا لم يكن ليثير اهتمام الجماهير الفلاحية الواسعة، بل على العكس من ذلك، جعل من تلك الجماهير تربة خصبة للذين كانوا يريدون تأليبها ضدّ الهراطقة الجُدُد. والثورة الفرنسية مثال ساطع على حقيقة أن اليعاقبة - الذين نجحوا في سَحْق كل أحزاب اليمين، بما فيهم الجيرونديين - على أرضية المسألة الزراعية، ولم يوفّقوا في الحيلولة دون تشكيل تحالف ريفي ضدّ باريس وحسب، بل و- أيضاً - في مضاعفة أعداد مؤيّديهم في الأرياف، إن هؤلاء اليعاقبة الفرنسيين تضرّروا أيمّا ضرر، من محاولات روبسبيير استصدار اصلاح ديني، علماً أنه كان لذاك الإصلاح راهنيّته ودلالته المباشرتين في المسار التاريخي الحقيقي[٢٥].

هوامش الفصل الثالث

(١) يُعرّف غرامشي "المُدُن المائة" في إيطاليا على أنها "تكتّلات من البرجوازية الريفية في بلدات، وتكتّل جماهير واسعة من العمّال الزراعيين والفلاحين المحرومين من الأرض في قرى فلاحية، في مناطق التواجد الكثيف لملكية الأرض اللاتيفوندية (كما في بوغلييه وصقلية)".

(٢) "مُدُن الصمت": التسمية التي أطلقها دانونزيو على مجموعة من القصائد والأغاني في كتابه "اليترا". والمُدُن المَعنية يبلغ عددها خمسة وعشرين مدينة (من بينها بيروجيا وبيزا) كان لها جميعها ماض عريق، لكنها باتت - الآن - مُدُناً ثانوية الأهمّيّة، وبعضها لا يعدو كونه مجرّد قرية تنتصب في ساحتها النصب التاريخية التي تشهد على مجدها الدارس.

(٣) أعلنت الجمهورية البارثينوبية في نابولي في يناير ١٧٩٩ فيما كانت قوّات نابليون تقترب من المدينة. كانت الجمهورية من صُنع برجوازية "يعقوبية" متنوّرة، انحاز إليها قطاع كبير من الأرستقراطية المحلّيّة. على أن القوّات الفرنسية ما لبثت أن كبحت الأهداف الثورية لبرجوازية نابولي، وحالت دون اتخاذ إجراءات لتقويض النظام الإقطاعي، وهي إجراءات كان بإمكانها أن تؤدّي إلى كسب تأييد الريف. بدعم من الإنكليز، ألّب الكاردينال روفو الريف ضدّ المدينة، وعندما اضطر الفرنسيون إلى الإنسحاب نحو الشمال في شهر مارس من ذلك العام تحت وطأة الهزائم العسكرية التي مُنيوا بها، باتت أيام الجمهورية معدودة. فقد كان النظام البرجوازي بين نارين: هجوم خارجي، وهجوم داخلي يشنّه عليها "السانفيديتسي"، وهي حركة مناصرة لأسرة البوربون بين البروليتاريا الرثّة. فاستسلمت نابولي في يونيو بعد عفو عام كريم، أصدره روفو. وما لبث البوربون أن نقضوا ذلك العفو العام، وشنّوا حملة قَمْع، لا ترحم، فأعدموا ١٢٩ شخصاً، واعتقلوا ونفوا

الألوف من أنصار الجمهورية، الأمر الذي أدّى إلى تبديد الإنتلجنسيا في نابولي، ما دمّر كل قاعدة توافقية لحكم أسرة بوربون.

(٤) كانت أحداث يونيو ١٨١٤ سلسلة من الانتفاضات البرجوازية مرتبطة بمحاولة "مورا" توحيد إيطاليا انطلاقاً من قاعدته في نابولي. هُزم مورا على يد النمساويين في تولنتينو، وفرّ إلى كورسيكا. فشنّ النمساويون حملة قَمْع، استهدفت البرجوازيين الليبراليين المتورّطين في الانتفاضة.

في ميلانو، تظاهر العمّال ضدّ ارتفاع الأسعار والنقص في المواد الغذائية، وجرى قَمْعها قَمْعاً دموياً، على يد الجنرال بافا بيكاريس.

في أوغسطس وسبتمبر ١٩٢٠، شهدت ميلانو حركة واسعة، أقدم خلالها العمّال على احتلال المصانع. وسرعان ما امتدّت الحركة إلى سائر أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن الإجراء بدأ كردّ فعل على مبادرات هجومية من أرباب العمل الذين هدّدوا بإقفال المصانع، فالحركة بلغت زَخْماً واتّساعاً، فاقا تصوّرات الجميع، وشكّلت الذروة في الغليان العمّالي والفلاحي الثوري الذي شهدتْه إيطاليا بُعيد الحرب. برزت "المجالس العمّالية"، التي كان غرامشي قد دعا إليها باكراً على صفحات الأسبوعية "أوردينو نويفو" (العهد الجديد)، وأخذت تُسيّر الإنتاج في العديد من المصانع والفروع الصناعية، وفي مدينة تورينو، على نحو خاص. وحمل العمّال السلاح تحسّباً لهجوم معاكس، تشنّه الدولة. لم تلجأ السلطة إلى العنف، فقد آثر رئيس الوزراء جيوليتي الانتظار. في تلك الأثناء، كانت الطبقة العاملة تكتشف مدى انعدام استعداد الحزب الاشتراكي الإيطالي لطَرْح مسألة السلطة. استجابة للشعار الذي طرحه جيوليني عن "المشاركة" العمّالية، وقّع ممثّلو النقابات العمّالية - التي أيّدت الحركة في مطلعها، لكنها سعت لاحتوائها، فيما بعد - على وثيقة رسمية يوم

١٩ سبتمبر في روما، تقرّ بالمشاركة العمّالية في تسيير المعامل. إلا أن الوثيقة بقيت حبراً على ورق.

بعد حركة احتلال المصانع، دخلت الحركة الثورية مرحلة الجَزْر. فسارع غرامشي إلى التقاط أبرز دروس الإخفاق: الافتقاد إلى علاقة من نمط جديد بين الحزب والجماهير على الصعيد العام، وهو القاعدة النظرية التي سوف تبني عليها الأكثرية في الحزب الاشتراكي موقفها، فتطرد الأقَلّيّة، وتؤسّس الحزب الشيوعي الإيطالي في مؤتمر الحزب في ليفورنو مطلع سنة ١٩٢١. من جهة ثانية، سوف يتزايد العطف في أوساط البرجوازية والسلطة على الحزب الفاشي بقيادة موسوليني.

(٥) كان كريسبي وجنتيلي وپيرانديللو جميعهم صقليين. أسّس مارينيتي الحركة المستقبلية في "البيان المستقبلي" الذي أصدره سنة ١٩٠٩، وحيّا فيه حيوية العصر الجديد خاصة في تقدّمه التقني الذي توسّم مارينيتي فيه قوّة، سوف تكنس العهد القديم. في ردّه على استفسار من تروتسكي الذي طالبه بمعلومات عن المستقبلية لكتابه "الأدب والثورة"، وصف غرامشي كيف أن العمّال كانوا قبل الحرب العالمية الأولى يرون إلى المستقبلية "عناصر نضال ضدّ الثقافة الأكاديمية الإيطالية القديمة، المحنّطة والمعادية للجماهير الشعبية...". على أن المستقبليين اتّخذوا خلال الحرب مواقف داعية إلى التدخّل الاستعماري، ثمّ أخذت مواقفهم تلتقي مواقف الفاشيين، من جهة، ومواقف دانونزيو القومية، من جهة ثانية. أخيراً، ترشّح مارينيتي على لائحة الحزب الفاشي في انتخابات سنة ١٩١٩.

(٦) أي "الاتحادات المهنية" التي جعل النظام الفاشي الإيطالي الانتساب إليها إلزامياً على العمّال.

(٧) طغت شخصية جيوفاني جيوليتي (١٩٢٨-١٨٤٢) على الحياة البرلمانية السياسية الإيطالية بين ١٩٠٠ و١٩١٤، وقد شغل رئاسة الحكومة خلال الفترات: ١٨٩٣-١٨٩٢، ١٩٠٩-١٩٠٦، ١٩١٤-١٩١١ و١٩٢١-١٩٢٠؛ حيث واجه حركة احتلال المصانع، وشجّع الفاشيين؛ ليجابه بهم تنامي نفوذ الاشتراكيين.

(٨) كان الجناح المتشدّد في الحزب الاشتراكي الإيطالي معارضاً لأيّ تعاون، ولو غير مباشر، مع الحكومة البرجوازية، ما جعل استمرار التحالف بين جيوليتي والقادة الإصلاحيين في الحزب الاشتراكي مستحيلاً. وكان موسوليني، رئيس تحرير صحيفة "آفانتي" (إلى الأمام)، هو الناطق الرئيس باسم الجناح المتشدّد إلى حين مغادرته الحزب سنة ١٩١٤. يشرح غرامشي، أن صحيفة "كورييري ديلا سييرا"، لسان حال الصناعيين اللومبارديين، كانت تبحث عن إمكانية تحالف جديد مع "الكتلة الجنوبية"، يحلّ محلّ سياسة جيوليتي الخائبة، القائمة على تشكيل كتلة مع القادة الإصلاحيين للطبقة العاملة الشمالية.

(٩) في انتخابات سنة ١٩١٣، وفي الانتخابات الأولى، في ظلّ نظام الاقتراع العام، عقد جيوليتي اتفاقاً مع الكونت جنتيلوني، رئيس "الاتحاد الانتخابي الكاثوليكي في إيطاليا" يقضي بأن يُصوّت الناخبون الكاثوليكيون لصالح المرشّحين الحكوميين؛ لوقف تقدّم الاشتراكيين.

(١٠) تسلّم لويجي البرتيني (١٩٤١-١٨٧١) رئاسة تحرير "كورييري ديلا سيرا" سنة ١٩٠٠، وتمكّن من تحويلها إلى الصحيفة الأولى بين الصحف البرجوازية في إيطاليا. كان ليبراليا محافظاً، يشجّع على التدخّل في الحرب إلا أنه كان معادياً للفاشية. أُزيح عن رئاسة تحرير الصحيفة سنة ١٩٢٥؛ لتنضوي ال"كوريرا" - بعد ذاك - تحت لواء النظام الفاشي.

(١١) أنطونيو سالاندرا (١٩٣١-١٨٥٣) سياسي برجوازي يميني، شغل منصب رئيس للحكومة في ١٩١٥-١٩١٤، واضطر إلى الاستقالة تحت ضغط "الحياديين"، بسبب من تأييده التدخّل في الحرب. عاد، فرأس الحكومة في ١٩١٦-١٩١٥ بعد الانتصار الانتخابي الذي أبرزه مؤيّدو التدخّل في المعركة.

فرانسيسكو نيتي (١٩٥٣-١٨٦٨) عالم اقتصادي وسياسي، ينتمي إلى الوسط، رئيس الحكومة في ١٩٢٠-١٩١٩.

(١٢) ينبغي النظر إلى أهل سارديتيا على حدة. فقد استأثروا - دائماً - بحصّة الأسد في كافة الوزارات من سنة ١٨٦٠ فصاعداً، وكان لهم عدد من رؤساء الوزراء، على عكس الجنوبيين الذين كان سالاندرا أوّل زعمائهم يشغل ذلك المنصب. يعود تفسير هذا "الاجتياح" الصقلي إلى سياسة الابتزاز التي مارستْها أحزاب الجزيرة، التي ظلّت تُضمر روحاً "انفصالية" سرّيّة لصالح إنكلترا. فكان اتّهام كريسبي، مع أنه صِيغ في قالب غير مناسب، التعبير عن قلق، كان يسيطر - فعلاً - على الجناح الأكثر حساسية ومسؤولية في الفئة الحاكمة الوطنية.

(١٣) حركة استقلالية ساردينية، نشأت بُعيد الحرب العالمية الأولى. تأسّس "حزب العمل الساردي" سنة ١٩٢٠ إلا أنه ما لبث أن انشقّ مع مجيء الفاشيين للحكم. فانضمّ جناح منه إلى الحزب الفاشي، فيما انضمّ الجناح الآخر، بقيادة إميليو لوسو، إلى المعارضة "الأفانتينية". فنُفي قادته، إلا أنهم عادوا، فأحيوا الحزب خلال فترة المقاومة (١٩٤٥-١٩٤٣).

(١٤) بدأ إيفانو بونومي (١٩٥٢-١٨٧٣) حياته السياسية كاشتراكي إصلاحي. طُرد من الحزب الاشتراكي الإيطالي مع بيسولاتي سنة ١٩١٢، إلا أنه احتفظ بمقعده البرلماني، بصفته سياسياً وسطياً مستقلاً، وشغل منصب رئيس الوزراء سنة ١٩٢٢-١٩٢١.

(١٥) لا ينبغي فَهْم "مثقّفين" - هنا - على أنهم الشريحة المقصودة - عادة - بهذا المصطلح، وإنما على أنهم جماع الفئة الاجتماعية التي تمارس وظيفة تنظيمية، بالمعنى العام للكلمة، أ كان ذلك في ميدان الإنتاج، أم في ميدان الثقافة، أم في الإدارة السياسية. والمثقّفون يشبهون - بذلك - ضبّاط الصف وصغار الضبّاط في الجيوش، أو حتّى الضبّاط الكبار عندما يكون هؤلاء خارجين من القواعد، لا متخرّجين في الكلّيّات الحربية.

(١٦) راجع نص غرامشي "تكوين المثقّفين" في : غرامشي "قضايا المادّية التاريخية"، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١، ص ١٣٧-١٢٧ [ملاحظة المترجم].

(١٧) كانت ١٨٢١-١٨٢٠ سنة الموجة الأولى من الثورات "الكاربونارية" في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا واليونان، إلخ. وحدها الثورة اليونانية حقّقت إنجازات دائمة، غير أن الانتفاضات حقّقت نجاحات نسبية، في مختلف الدول الإيطالية، وبخاصة في پييدمونت ونابولي. اندلعت الموجة الثانية من الانتفاضات الكاربونية سنة ١٨٣١، ومسّت مودينا وپارما والدولة البابوية، بنوع خاص.

(١٨) سنة ١٨٧٦، شكّل "اليسار" في البرلمان أوّل حكومة له.

(١٩) ينطبق هذا التحليل على المناطق الجنوبية الثلاث: ناپولي والبرّ الإيطالي، وصقلية وساردينيا.

(٢٠) سنة ١٨٤٥، انتفض نبلاء وبرجوازيو غاليسيا ضدّ النمساويين، فأخمد هؤلاء الانتفاضة بعد تعبئة الفلاحين الروثينيين في المنطقة واعدين إيّاهم بالأرض؛ لكسب تأييدهم.

(٢١) بالنسبة لانتفاضة شباط ١٨٥٣، راجع الهامش ٥٢ ص ٨٢. جدير بالذِّكْر

أن النمساويين أقدموا - أواخر ذلك العام - على إعدام عدد من أنصار ماتزيني في وادي بالفيوري قرب فيرونا.

(٢٢) في كتاب جيوسيبي آبا "نوتيريللي دي أونو داي ميللي"، يروي المؤلّف كيف أن راهباً جاء يستقبل أنصار غاريبالدي، وروى لهم - في حديث بليغ - عَطَشَ الفلاحين للأرض.

(٢٣) وبخاصة رواية "الحُرّيّة" (لبيرتا)، وهي تقرير عن المجزرة بحقّ وجهاء محلّيّين، ارتكبها سكّان إحدى القرى ممّن ألهبت حماستَهم فكرةُ أن غاريبالدي قد حمل اليهم الحُرّيّة والمساواة. بعد المجزرة، اكتشف الفلاحون أنهم لا يستطيعون تدبير أمورهم بدون "أبناء الذوات" - وهو موضوع آخر عند فارغا صاحب الاتجاه الشعبوي المحافظ - فسيقوا إلى السجن في المدينة، وهم ليسوا يدرون أيّ ذنب قد ارتكبوا. تُختتم الرواية فيما يعلن أحد السجناء الذين صدر بحقّهم الحكم: "إلى أين أنتم ذاهبون بي؟! إلى السجن؟! لماذا؟! لماذا؟! لم يكن لي ولو ذراع أرض واحدة؟! أ لم يقولوا إن الحُرّيّة قد حلّت علينا؟!".

(٢٤) المقصود رَفْض البابا القبول بنهاية ولايته الزمنية على الدول البابوية، ومعارضته اللاحقة للوحدة الإيطالية قبل قيام النهضة القومية، ورفضه التصالح مع الدولة الإيطالية بعدها، وصولاً إلى عقد اتفاق "الكونكوردا" سنة ١٨٢٩.

(٢٥) من الضروري أن ندرس - بعناية - السياسات الزراعية للجمهورية الرومانية، والطابع الحقيقي للمهمّة القمعية التي أوكلها ماتزيني إلى فيليشي أورسيني في منطقتي رومانيا ومارتشي. ففي تلك الفترة، وإلى سنة ١٨٧٠ (بل إلى ما بعدها)، كان مصطلح "لصوصية" يعني - دائماً - حركات الشَّغَب الفوضوية التي تتخلّلها أعمال عنف، يحاول بها الفلاحون الاستيلاء على الأرض.

٤) المعتدلون والمثقّفون

لماذا كان لا بد لـ"المعتدلين" من أن يكون لهم نفوذ الأقوى بين أكثرية المثقّفين؟

جيوبرتي[١] وماتزيني: قدّم جيوبرتي للمثقّفين فلسفة، بدت مبتكرة وقومية، في آن معاً، تضع إيطاليا، أقلاً، في مصاف الأمم الأكثر تقدّماً، وتنفث كرامة جديدة في الفكر الإيطالي. في المقابل، لم يقدّم ماتزيني غير تصريحات غامضة، وتلميحات فلسفية، بدت للعديد من المثقّفين، وبخاصة لأبناء نابولي، على أنها لَغْو فارغ. فالأب غالياني كان قد علّمهم ازدراء مثل هذه المذاهب، في الفكر والتعقّل.[٢]

مسألة المدرسة: نشاط "المعتدلين" لإدخال المبدأ التربوي القائم على نظام العُرفاء (كونفالونييري، كابوني، إلخ.)؛ حركة فيرانتي آبورتي ومدارس اللقطاء المرتبطة بمشكلة الإفقار.[٣]

ظهرت بين "المعتدلين" الحركة التربوية العَينية الوحيدة المناهضة للمدرسة "اليسوعية". فكان محتّماً أن تكون فعّالة في أوساط غير الإكليركيين الذي منحتْهم شخصية مستقلّة داخل المدرسة، وامتدّ نفوذها إلى الإكليركيين النازعين إلى الليبرالية، والمعادين لليسوعية (استثار فيرانتي آبورتي [٤] العداء الشديد، عندما هشّمت مبادراته الاحتكار الكَنَسي لإيواء وتعليم الأطفال اللقطاء). والحال أن النشاطات التربوية ذات النزعة

الليبرالية لها مغزى عظيم لفَهْم الآلية التي هيمن بواسطتها "المعتدلون" على المثقّفين. ذلك أنه كان للنشاط المدرسي - بمستوياته المختلفة - أهمّيّة قصوى، بالنسبة لمراتب المثقّفين كلها (وهي أهمّيّة اقتصادية أيضاً). وقد تضاعفت أهمّيّتها آنذاك، بسبب محدودية البنى الاجتماعية، وضيق المجالات المفتوحة أمام مبادرات البرجوازية الصغيرة. (أما الآن؛ فالصحافة والأحزاب السياسية والصناعة وجهاز الدولة البالغ الاتّساع، إلخ، قد وسّعت جميعها من مجالات التشغيل، إلى درجة غير مسبوقة).

يمارس مركز قيادي هيمنته على المثقّفين، بواحدة من وسيلتين:

١) بواسطة رؤية شاملة للحياة، أو فلسفة مَعنية (جيوبرتي)، توفّر للمُنضوين في ظلّ تلك الرؤية "كرامة" ثقافية/فكرية، وتوفّر لهم مبدأ، يتمايزون بموجبه عن الإيديولوجيات القديمة، التي كانت تُسيطر بواسطة القَسْر، إلى كونها تمدّهم بالأسلحة للنضال ضدّ تلك الإيديولوجيات؛

٢) بواسطة برنامج مدرسي، أو مبدأ تعليمي، أو منهاج تربوي مبتكر، يثير اهتمام الشريحة الأكثر تماسكاً وعدداً بين المثقّفين (أي المدرّسون، من معلّمي الابتدائي إلى الأساتذة الجامعيين، وتفسح لهم في المجال أمام ممارسة نشاط مخصوص في المجال التقني.

وكان لمؤتمرات الأكاديميين التي تكاثرت في الفترة الأولى من النهضة مفعول مزدوج: ١) أعادت تجميع الكوادر العليا من المثقّفين، وركّزتْهم، وضاعفت من نفوذهم؛ ٢) حقّقت تمركزاً أسرع، وتوجيهاً أكثر حسماً للكوادر الدنيا من المثقّفين الذين يحذون في هذا المجال حذو أساتذة الجامعة وكبار الأكاديميين، بحكم العصبية المهنية.

ثمّ إن دراسة المجلات الموسوعية والمتخصّصة من شأنها أن تمدّنا بمظهر آخر من مظاهر هيمنة "المعتدلين". ذلك أن ذاك الحزب أشبع كل الحاجات العامة لجمهرة المثقّفين التي يمكن لحكومة (أو لحزب) إشباعها عن طريق خدمات الدولة. فبعد ١٨٤٩-١٨٤٨ سوف تؤدّي دولة پيدمونت مهمّتها كاملة، فيما يخصّ هذه الوظيفة التي تمارسها الأحزاب الإيطالية الحاكمة، فاستقبلت المثقّفين المَنفيين، وقدّمت نموذجاً لما يمكن أن تكونه دولة موحّدة في المستقبل.

هوامش الفصل الرابع

(١) فينسنزو جيوبرتي (١٨٥٢-١٨١٠) واحد من أبرز قادة "المعتدلين" خلال النهضة القومية الإيطالية. تطوّر في مواقفه نحو موقع جَذْري في الحركة الليبرالية - القومية. في آخر أعماله، على إثر إخفاق ثورة ١٨٤٨، وما أعقبها من قَمْع دموي، دعا إلى عملية تجديد واسعة النطاق للقوى الشعبية، بالتحالف مع الإنتلجنسيا البرجوازية الليبرالية.

(٢) الأب غالياني (١٧٨٧-١٧٢٨) عالم اقتصاد وأديب من نابولي مناهض للاقتصاد الحُرّ، ولنظريات الفيزيوقراطيين. مشهور بفكاهته، وكان نموذجاً للمثقّفين النابوليتانيين المتنوّرين والعقلانيين الذين سوف يلعبون دور الـ"اليعاقبة" في الجمهورية البارثينوبية سنة ١٧٩٩.

ابتكر "بل" و"لانكستر" نظام العُرفاء في إنكلترا، في أواخر القرن الثامن عشر. وكان كالفونييري أوّل مَن حاول إدخاله إلى إيطاليا في ١٨٢١-١٨١٩. وفريدريكو كالفونييري، (١٧٨٥-١٨٤٦) متآمر ومخترع وصحافي عضو في تنظيم "إيتاليتشي" المناهض لنابليون، كما هو معاد للفيدرالية النمسوية، واسع الصلات بالأوساط الليبرالية الفرنسية. حاول إدخال التنوير، بواسطة الغاز والبواخر البَحْرية خلال تلك الفترة. نظّم انتفاضة في لومباردي العام ١٨٢١؛ لتصادق انتفاضة بييدمونت في ذلك العام. اعتُقل، واستمرّ التحقيق معه والمحاكمة، إلى العام ١٨٢١ عندما حُكم عليه بالإعدام، مع أن الحكم تحوّل إلى سجن مدى الحياة، ثمّ إلى النفي.

(٣) جينو كابوني (١٨٧٦-١٧٩٢) مربٍّ ومؤرّخ وسياسي ومؤلّف كتاب "مقتطفات في التعليم" (١٨٤١)، يعبِّر فيه عن تشكّكه في أية محاولة من الأساتذة للتحكّم "من الخارج" بتطوّر "النشاط الروحي" للأطفال. ينتقد غرامشي هذه النظرية الليبرالية في التعليم، شديدة التأثّر بتعاليم

جان جاك روسو، فيقول: "الاعتقاد الغالب (على هذه النظرية) هو أن ذهن الطفل مثله كمثل مكبٍّ من الخيوط الحديدية التي يساعد الأستاذ على كرّها. والحقّ أن الجيل الأسبق يعلّم الجيل الذي يليه؛ أي يكوّنه تكويناً. والتعليم نضال ضدّ الغرائز المرتبطة بالوظائف البيولوجية الأوّلية. إنه نضال ضدّ الطبيعة، ومن أجل السيطرة عليها، وخَلْق الإنسان "المعاصر" في الحقبة التاريخية المَعنية."

(٤) فيرانتي آپورتي (١٨٥٨-١٧٩١) مربٍّ ومؤسّس أوّل حضانات للأطفال في إيطاليا (في كريمونا سنة ١٨٢٩). وكانت الإيديولوجية الكامنة وراء تلك المدارس مُستمدّة من روسو، ومن بيستالوزي، وأوّل نموذج لها حضانة الأطفال التي أنشأها روبرت أوين في سنة ١٨١٦ في سكوتلاندا. ناصبت الكنيسة الإيطالية تلك المدارسَ العداءَ الشديد؛ لإيديولوجيتها الليبرالية، وللتحدّي الذي طرحتْه لاحتكار الكنيسة للتعليم في هذا المجال.

٥) وظيفة ﭘيدمونت

في النهضة القومية الإيطالية، لعبت پيدمونت دور "الطبقة الحاكمة". فالواقع أن إيطاليا لم تشهد ظاهرة نشوء أنوية لطبقة حاكمة على امتداد شبه الجزيرة تتحكّم نزعتُها الوحدوية الكاسحة بتكوّن الدولة القومية الإيطالية الجديدة. بالتأكيد كانت تلك الأنوية موجودة. إلا أن نزعتها الوحدوية كان يلفّها إشكال كبير. والأهم من أن أيّاً من تلك الأنوية لم يضطلع بلعب الدور "القيادي" في نطاقه الخاص.

ولمّا كان وجود "القائد" يَفترض وجود "المَقود"، فمَن هم الذين "قادتْهم" تلك الأنوية؟! الواقع أنها لم تكن ترغب في قيادة أحد؛ أي أنها لم تكن ترغب في رَبْط مصالحها وتطلّعاتها بمصالح وتطلّعات أيّ من الفئات الأخرى. كانت ترغب في ممارسة "الاستتباع"، لا "قيادة". ثمّ إن هذه الأنوية كانت ترغب في تغليب مصالحها، لا أشخاصها؛ أي أنها كانت تطمح إلى قيام قوّة جديدة، مُنزّهة عن كل مساومة، أو شرط؛ لتلعب دور الحكم بالنسبة للأمّة بأسرها. وكانت پيدمونت تلك القوّة، ومن هنا، استمدّ النظام المَلَكي وظيفته.

هكذا لعبت پيدمونت دوراً، يمكن تشبيهه - من بعض جوانبه، على الأقلّ - بدور الحزب؛ أي بالدور الذي يلعبه الجهاز القيادي، بالنسبة لفئة اجتماعية معينة. بالفعل؛ كان الناس يتكلّمون - دوماً - عن "حزب

بييدمونت". وكان لبييدمونت ميزة اضافية، هي أنها دولة، تملك جيشها وجهازها الدبلوماسي، إلخ.

إن لهذه الواقعة أهمّيّة بالغة، بالنسبة لمفهوم "الثورة السلبية". فنحن لم نكن في إزاء فئة اجتماعية، "تقود" فئات اجتماعية أخرى، بل أمام دولة، على الرغم من القيود التي تكبّل سلطتها، "تقود" الطبقة التي كانت تمارس "القيادة"، وتضع في تصرّفها جيشاً وإمكانات سياسية - دبلوماسية.

تجدر الإشارة هنا إلى ما اصطُلح على تسميته "وظيفة بييدمونت" في اللغة السياسية - التاريخية الدولية. فقد لعبت بلاد الصرب دور "بييدمونت" بالنسبة لمنطقة البلقان قبل الحرب، والأمر نفسه ينطبق على فرنسا التي كانت - بهذا المعنى - بمثابة "بييدمونت" بالنسبة لأوروبا أجمعها بعد سنة ١٧٨٩ ولسنوات عديدة تلت، وصولاً إلى انقلاب لوي نابليون [الثالث، ١٨٥٢-١٨٧٠]. أما سبب عدم تحقيق بلاد الصرب النجاح الذي حقّقته بييدمونت الإيطالية؛ فيعود إلى أن فترة ما بعد الحرب شهدت يقظة سياسية لدى الفلاحين، لم تكن معروفة بعد سنة ١٨٤٨. وإذا ما راقبنا عن كثب مجريات الأمور في مملكة يوغسلافيا، نجد أن القوى "الصربية" داخلها؛ أي القوى المناصرة لهيمنة بلاد الصرب، كانت هي القوى المناهضة للإصلاح الزراعي. وفي كل من كرواتيا والمناطق الأخرى غير الصربية، قامت جبهة ثقافية ريفية مناهضة للصرب، فيما القوى المحافظة ملتفّة حول بلاد الصرب. في هذه الحالة أيضاً، كان الوضع يفتقد إلى فئات محلّيّة "مهيمنة ثقافياً"- فقد كانت هذه واقعة تحت هيمنة بلاد الصرب، فيما لم تكن القوى الانقلابية تحظى بأهمّيّة كبيرة؛ من حيث وظيفتها الاجتماعية. إن مَن يُلمّ - ولو سطحياً - بالشؤون الصربية، قد

يُعجب للمصير الذي سوف تلقاه يوغسلافيا بعد ١٩١٩، لو أنها عرفت ما يُسمّى بظاهرة اللصوصية التي عرفها جوار نابولي وصقلية بين ١٨٦٠ و١٨٧٠. وممّا لا شكّ فيه أن الظاهرة واحدة. غير أن وزن الجماهير الفلاحية وتجربتها السياسية، ابتداء من سنة ١٩١٩، تختلفان اختلافاً بَيّناً عمّا كانا عليه بعد سنة ١٨٤٨.

مهما يكن من أمر، فالمهمّ أن نحلّل - بمزيد من العمق - دلالة وظيفة من النمط "البييدمونتي" في الثورات السلبية - أي حيث تحلّ الدولة محلّ الفئات الاجتماعية المحلّيّة في قيادة النضال، من أجل التغيير. إنها حالة تُمارس فيها تلك الفئات وظيفة "الاستتباع" دون أن تضطلع بمهمّة "القيادة": إنها تمارس الديكتاتورية دون أن تمارس الهيمنة الثقافية. إننا في إزاء شريحة من طبقة، تمارس الهيمنة على الطبقة بأكملها. ولسنا في إزاء الطبقة بأكملها تمارس الهيمنة على قوّة أخرى، من أجل تزويد الحركة العامة بزخمها، وتجذير مسيرتها، إلخ. وفق النموذج "اليعقوبي".

٦) مفهوم الثورة السلبية

يجب استخلاص مفهوم "الثورة السلبية"[١] استخلاصاً صارماً من مبدأين أساسيين، من مبادئ علم السياسة. المبدأ الأوّل: أن ما من تشكيلة اجتماعية تختفي ما دام أن قوى الإنتاج التي نمت داخلها لا تزال تجد متّسعاً للنموّ؛ المبدأ الثاني: أن المجتمع لا يطرح على نفسه من المهمّات إلا تلك التي نضجت الظروف الضرورية لحلّها، إلخ.[٢]

غنيّ عن القول إن هذه المبادئ لا بد من بلورتها نقدياً، بكل مترتّباتها، كما لا بدّ من تطهيرها من كل ترسّب من ترسّبات النزعتين الآلية والقَدَرية. من هنا؛ يجب إرجاع تلك المبادئ إلى وَصْف اللحظات الثلاث الأساسية التي تميّز "وضعاً" من الأوضاع، أو توازن قوى معيّناً، مع التشديد الكبير على اللحظة الثانية (توازن القوى السياسي)، وخصوصاً على اللحظة الثالثة (التوازن السياسي - العسكري).[٣]

وجدير بالملاحظة أن پيزاكاني، في كتابه "محاولات"، ينشغل - تحديداً - بتلك اللحظة الثالثة. فهو - على النقيض من ماتزيني - يستوعب كامل أهمّيّة وجود جيش نمساوي مُجرّب على الأرض الإيطالية، جيشٍ مستعدّ - أبداً - للتدخّل في أي موقع من المواقع على شبه الجزيرة، ويستند - فوق ذلك - إلى كامل الجبروت العسكري لإمبراطورية الهاپسبرغ، بما هو منبت دائم لتعزيزات عسكرية جديدة. واللحظة التاريخية الأخرى الجديرة

بالاستذكار هي نموّ المسيحية في كنف الإمبراطورية الرومانية. و- أيضاً - ظاهرة غاندي المعاصرة في الهند، ونظرية تولستوي عن عدم مقاومة الشرّ [اللاعنف]، ويشترك كلاهما بخصائص عديدة مع المرحلة الأولى من المسيحية (قبل صدور "رقيم ميلانو")[٤]. والحقّ يقال إن الغاندية والتولستوية تنظيران ساذجان لـ"الثورة السلبية"، يغلب عليهما اللون الدِّيني. وينبغي أن نستذكر - أيضاً - بعض الحركات المسمّاة "تصفوية"[٥] [١٠٨]، وما أثارته من ردود أفعال، من حيث صلتها بوتيرة بعض الأوضاع وشكلها (خصوصاً الأوضاع المتعلقة باللحظة الثالثة). وسوف تكون نقطة الانطلاق في دراستنا هي أعمال لينسنزو كووكو حول هذا الموضوع. على أنه من الواضح أن عبارة كووكو عن ثورة نابولي عام ١٧٩٩ [بما هي "ثورة سلبية"] تشكّل أكثر من مجرّد نقطة استدلال، ما دام أن المفهوم قد طرأت عليه تعديلات جذرية، واغتنى كثيراً منذ ذلك الحين.

هل يمكن إقامة الصلة بين مفهوم "الثورة السلبية" - بالمعنى الذي يعطيه فينسنزو كووكو للمرحلة الأولى من النهضة القومية الإيطالية - وبين مفهوم "حرب المواقع "، بالمقارنة مع "حرب المناورة "؟ [٦]. بعبارة أخرى، هل بقي لهذين المفهومين من معنى بعد قيام الثورة الفرنسية؟ وهل يمكن تفسير/فَهْم شخصيّتي پرودون وجيوبرتي التوأمين بناء على الذعر الذي أثاره "عهد الإرهاب " سنة ١٧٩٣ مثلما نفسّر "السوريلية" بناء على الذعر الذي أعقب مجازر باريس سنة ١٨٧١؟ [٧] أعني: هل يوجد تطابق تامّ بين "حرب المواقع" وبين "الثورة السلبية"؟ أو هل توجد، أقلاً، حقبة تاريخية كاملة، فعلية كانت أم محتملة، يتطابق فيها المفهومان، إلى أن تتحوّل حرب المواقع - مجدّداً - إلى حرب مناورة؟

يجب الحكم على فترات "الرِّدّة" حُكماً "دينامياً"، بما هي "مراوغة

القدَر"، كما يسمّيها ڤيكو [٨]. على أن المسألة - هنا - هي في النزاع بين كافور وماتزيني - حيث كان كافور يدعو للثورة السلبية/حرب المواقع، فيما ماتزيني داعية المبادرة الشعبية/حرب المناورة – أ لم يتساوَ كلاهما في أنه لا غنى عنه؟! ولكنْ؛ يجب الأخذ في الحسبان أنه في حين كان كافور واعياً لدوره (إلى حدّ ما) بمقدار ما كان واعياً لدور ماتزيني، لا يبدو أن هذا الأخير كان واعياً لدوره هو، أو لدور كافور. ولو أن ماتزيني - على عكس ذلك - امتلك مثل هذا الوعي - بعبارة أخرى، لو أنه كان سياسياً واقعياً، لا رسولاً رؤيوياً (أي، لو أن ماتزيني لم يكن ماتزيني) - لاختلف التوازن الحاصل عن نشاط الرجلين، ولرجح رجحاناً بَيّناً لصالح ماتزيني وتيّاره. بعبارة أخرى، لكانت الدولة الإيطالية انبنت على قاعدة أقلّ تخلّفاً، وأكثر حداثة.

ولمّا كانت أوضاع مشابهة تظهر - دوماً تقريباً - في كل تطوّر تاريخي، علينا أن نتساءل ما إذا كنا نستطيع أن نستخلص من هذا مبدأ عاماً من مبادئ علم السياسة وفن السياسة. والحال أنه في مقدورنا أن نُطبّق على مفهوم الثورة السلبية - معزّزاً بشواهد من النهضة القومية الإيطالية - المقياس التفسيري للتحوّلات الجزئية التي تعدّل عملياً، وعلى نحو مطّرد تشكّل القوى الموجود سَلَفاً، فتصبح - بالتالي - حاضنة توليد تغيّرات جديدة. وهكذا نرى كيف أن تشكيل القوى المعتدلة في النهضة القومية الإيطالية قد تعرّض لتعديلات مطّردة، بانحياز عناصر متجدّدة من حزب العمل، إلى تيّار كافور (بُعيد العام ١٨٤٨)؛ بحيث جرى - في المقابل - تصفية "الغلفية الجديدة" [٩]، من جهة، وإفقار حركة ماتزيني، من جهة أخرى (تنتمي تذبذبات غاريبالدي إلى هذا المسار هي أيضاً). من هنا يشكّل هذا العنصر طور الانطلاق للظاهرة التي سوف تُعرف - لاحقاً - باسم "النزعة التحويلية" [١٠]، والتي لا يبدو أنه جرى التشديد - بما فيه الكفاية حتّى الآن - على أهمّيّتها، بما هي شكل من أشكال التطوّر التاريخي.

للمزيد من تتبّع الفكرة القائلة إنه فيما كان كافور واعياً لدوره، بقدر وعيه النقدي لدور ماتزيني، فهذا الأخير - لضعف في وعيه لدور كافور، أو لانعدام في الوعي - كان - في الواقع - ضعيف الوعي لدوره هو ذاته. من هنا مراوحاته (في ميلانو مثلاً خلال الفترة التي أعقبت "انتفاضة الأيام الخمسة" (١١) وفي مناسبات أخرى) ومبادراته السيئة التوقيت، وهي عوامل، لم تخدم غير سياسات پيدمونت. وهذا تمثيل على المسألة النظرية التي يطرحها كتاب "بؤس الفلسفة" عن الكيفية التي ينبغي بها أن نفهم الجَدَلية (١٢). فماتزيني - شأنه شأن پرودون - عجز عن إدراك ضرورة أن يسعى كل طرف من طرفي التضادّ الجَدَلي إلى أن يكون هو نفسه كلّيّاً، وأن يرمي في المعترك بكل "الموارد" السياسية والأخلاقية التي بحوزته، على اعتبار أن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق "التجاوز" الجَدَلي لخصمه. وقد يردّ عليّ البعض قائلاً إن هذا ما لم يفهمه - أيضاً - جيوبرتي ومنظّرو الثورة السلبية، أو "الثورة -الرّدّة". على أن الحال مختلف هنا. [١١٠] ذلك أن "سوء الفَهْم" النظري عند هؤلاء عبّر - عملياً - عن ضرورة تحقيق "الأطروحة" كامل تطوّرها حتّى إلى درجة نجاحها في استيعاب جزء من "الأطروحة النقيضة" حماية لنفسها من أن "يجري تجاوزها" في عملية التضادّ الجَدَلية. إن الاطروحة هل التي تنمّي بمفردها كامل طاقتها الصراعية، إلى درجة تستوعب فيها حتّى ما يُسمّى ممثّلي الأطروحة النقيضة. وهذا هو - بالتحديد - فَحْوى الثورة السلبية، أو الثورة -الرّدّة.

ولا بد هنا من وقفة للنظر في مسألة تحوّل الصراع السياسي من "حرب مناورة" إلى "حرب مواقع". حدث مثل هذا التحوّل في أوروبا بعد ١٨٤٨، وهذا ما لم يستوعبه ماتزيني وأتباعه، على عكس ما فعله آخرون، وقد تكرّر التحوّل إيّاه بعد ١٨٧١، إلخ؛ إذ ذاك صعُب على أمثال ماتزيني استيعاب

المسألة؛ نظراً لأن الحروب العسكرية لم تكن قد وفّرت النموذج لذلك - والحال أن النظرية العسكرية كانت تنحو منحى حرب المناورة. وعلينا هنا أن نبحث عمّا إذا كان من تلميحات دالّة لهذا الموضوع عند پيساكاني الذي كان المنظّر العسكري لماتزيني.

على أن السبب الرئيس الذي يدفعنا إلى دراسة پيساكاني هو أنه الوحيد الذي حاول أن يمدّ حزب العمل بمضمون فعلي، لا مجرّد شكلي، بما هو أطروحة نقيضة، تتجاوز المواقف التقليدية. ولسنا نستطيع القول إن انتفاضة شعبية كانت ضرورة لازمة لتحقيق مثل هذه النتيجة التاريخية، كما كان يعتقد ماتزيني إلى حدّ الهَوَس (أي بلا واقعية، وإنما بإيمان رسولي). إن التدخل الشعبي، الذي لم يكن مُتاحاً على شكل انتفاضة كثيفة وفورية، لم يقع حتّى بما هو ضغط غير مباشر مشتّت وتسريبي، علماً أن مثل هذا الضغط كان متاحاً، بل لعلّه كان - فعلاً - الشرط الضروري المُسبق للانتفاضة. وما حال دون اتّخاذها ذاك الشكل الزاخم والفوري هو مستوى التقانة العسكرية في ذلك الزمن؛ ولكنْ؛ يصحّ ذلك جزئياً فقط. بعبارة أخرى، فإن الاستحالة كانت قائمة القدر الذي لم يسبق الضغط المكثّف والفوري تحضير إيديولوجي وسياسي مديد، مصمّم عضوياً سَلَفاً؛ بحيث يُعيد إحياء الرغبات الشعبية، ويركّزها؛ لتصل متزامنة إلى لحظة الانفجار.

بعد ١٨٤٨، انفرد "المعتدلون" بنقد الوسائل التي أدّت إلى الهزيمة. (بل إن كامل "حركة المعتدلين" جدّدت نفسها بتصفية "العُلفية الجديدة"، وتسليم رجال جُدُد المراكز القيادية العليا). في المقابل، أحجمت الماتزينية عن أيّ نقد ذاتي، بل قل إن النقد الذاتي الوحيد قد تمّ بواسطة التصفية، بمعنى أن العديد من العناصر تخلّى عن ماتزيني؛ ليشكّلوا الجناح اليساري لحزب پييدمونت. المحاولة "القويمة" الوحيدة - أي المحاولة الوحيدة من

الداخل - هي مقالات بيساكاني على أن هذه لم تتحوّل - قطّ - إلى برنامج، تهتدي به سياسة عضوية جديدة، على الرغم من اعتراف ماتزيني نفسه بأن بيساكاني كان يملك "مفهوماً استراتيجياً" للثورة القومية الإيطالية.

يمكن دراسة أوجه أخرى للعلاقة بين "الثورة السلبية" و"حرب المواقع" في النهضة القومية الإيطالية. وأهمّها الوجه المتعلّق بـ"العنصر البشري" و"التعبئة الثورية". يمكن مقارنة الوجه المتعلّق بـ"العنصر البشري" بدقّة، ممّا جرى في الحرب العالمية الأولى؛ من حيث العلاقة بين الضبّاط المحترفين وضبّاط الاحتياط، من جهة، والعلاقة بين المجنّدين والمتطوّعين/الفدائيين، من جهة أخرى. إن المعادل للضبّاط المحترفين في النهضة القومية الإيطالية هي الأحزاب السياسية العادية، العضوية، التقليدية، إلخ. التي ما إن دقّت ساعة الفعل (سنة ١٨٤٨) حتّى تكشّفت عن عجزها، أو ما يشبه العجز، فجرفتها أمواج المدّ الشعبي- الماتزيني- الديمقراطي الجارف. كانت تلك الأمواج فوضوية، هلامية، بنت ساعتها، إذا جاز التعبير، ومهما يكن، فقد حقّقت - في ظلّ قيادة مرتجلة (أو ما يشبه ذلك، وفي كل حال، في ظلّ قيادة، لم تكن متشكّلة من قبل، كما كان الحال بالنسبة لحزب الاعتدال) - نجاحات، كانت - دون أدنى شكّ - أعظم من تلك التي حقّقها المعتدلون؛ إذ تكشّفت الجمهورية الرومانية والبندقية عن طاقة مقاومة عظيمة[١٢]، وفي فترة ما بعد ١٨٤٨، انتظمت العلاقة بين القوّتين، القوّة النظامية والقوّة "الكارِزميّة"، حول شخصي كافور وغاريبالدي، فأنتجت أعظم النتائج (على الرغم من أن كافور هو الذي صادر تلك النتائج).

ومسألة "العنصر البشري" هذه وثيقة الصلة بمسألة "التعبئة". وتجدر الإشارة إلى أن الصعوبة التقنية التي أحبطت مبادرات ماتزيني على الدوام

كانت "التعبئة الثورية". وإنه لمثير في هذا المنظار أن ندرس محاولة رامورينو احتلال سافوا، جنباً إلى جنب مع محاولات الأخوة باندييرا وپيساكاني، إلخ. [١٣] وأن نجري المقارنة بينها وبين الوضع الذي واجهه ماتزيني في ميلانو عام ١٨٤٨ وفي روما عام ١٨٤٩ [١١٢]، وهي أوضاع، لم يملك ماتزيني القدرة على تنظيمها [١٤]، فكان محكوماً على تلك المحاولات، التي اقتصرت على قبضة من الأفراد، أن يُقضى عليها في المَهْد. إن معجزة كانت مطلوبة للحيلولة دون أن تتولّى القوى الرجعية، الممركزة والمالكة لحُرّيّة الحركة/ المناورة (لأنها لم تكن تواجه أية حركة شعبية عريضة) سَحْق مبادرات من نمط تلك التي قام بها رامورينو وپيساكاني وباندييرا، حتّى لو حظيت تلك المحاولات بإعداد أفضل ممّا كانت عليه. أما في الفترة الثانية (١٨٦٠-١٨٥٩)؛ فقد أمكن تحقيق "تعبئة ثورية" (وهذا ما كانه "جيش الألف" الذي قاده غاريبالدي) أولاً؛ لأن غاريبالدي نجح في أن يتمفصل/يندمج/يؤاخي على grafted himself القوى القومية الپييدمونتية؛ وثانياً لأن البَحْرية البريطانية وفّرت حماية فعلية للإنزال في مارسالا، ولاحتلال پاليرمو، فَشَلَّتْ قدرات بَحْرِية آل بوربون. والواقع أن الفرصة سنحت لماتزيني - في ميلانو بعد "انتفاضة الأيام الخمسة"، كما في روما الجمهورية - لكي يفتح مراكز تطوّع، من أجل تعبئة قتالية عضوية، لكنْ؛ لم تكن لديه أية نيّة للقيام بذلك. وكان هذا مصدر نزاعه مع غاريبالدي في روما، وسبب انعدام فاعليته في ميلانو، بالمقارنة مع كاتانيو والمجموعة الديمقراطية الميلانية [١٥].

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من أن أحداث النهضة القومية أظهرت الأهمّيّة الكبرى للحركات الشعبية "الديماغوجية" التي يقودها قادة ارتجاليون، رمتْ بهم الأقدار على رأسها، إلا أن حقيقة الأمر أن القوى التقليدية العضوية هي التي سيطرت على تلك الحركات، بعبارة أخرى،

سيطرت عليها الأحزاب العريقة، ذات القادة المتكوّنين على نحو عقلاني. والحال أن أحداثاً سياسية مماثلة قد ولدت نتائج متطابقة. (ومن الأمثلة على ذلك، غلبة الأورليانيين على القوى الشعبية الديمقراطية الجذرية في فرنسا عام ١٨٣٠، بل إن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ هي مثال على ذلك - أيضاً - حيث مثّل نابليون - في نهاية المطاف - انتصار القوى البرجوازية العُضوية على القوى البرجوازية الصغيرة اليعقوبية). والأمر ذاته يتكرّر مع انتصار قدامى الضبّاط المحترفين على ضبّاط الاحتياط في الحرب العالمية الأولى، إلخ. وفي أي حال، فإن غياب أيّ إدراك لدور الطرف الآخر لدى القوى الشعبية الراديكالية منَعَهَا من أن تُدرك دورها الإدراك الكامل أيضاً، وحرمها - بالتالي - من أن يكون لها وزنها في ميزان القوى النهائي، بنسبة قوّة تدخّلها الفعلية، ومن أن تفرض - بالتالي - نتيجة أكثر تقدّماً على أسس أكثر تقدّمية، وأكثر حَدَاثة.

وما دمنا بصدد مفهوم "الثورة السلبية"، أو "الثورة/الرّدّة" في النهضة القومية الإيطالية، تجدر الملاحظة أنه يتوجّب طَرْح بالغ الدقّة للمسألة التي تسمّيها بعض مدارس كتابة التاريخ مسألة العلاقة بين الظروف الموضوعية والظروف الذاتية في صُنع الحَدَث التاريخي. ويبدو بديهياً أن ما يُسمّى الظروف الذاتية لا يمكن أن تكون مفقودة عندما تتوافر الظروف الموضوعية، إلا بمقدار ما يكون التمييز مجرّد تمييز ذي طابع تعليمي. وبالتالي، فإن النقاش إنما يطاول حجم القوى الذاتية، ودرجة تمركزها، وبالتالي العلاقة الجَدَلية القائمة بين قوى ذاتية متصارعة.

يجب الكَفّ عن طَرْح المسألة على الطريقة "مثقّفاتية" بدلاً من طَرْحها على أسس تاريخية - سياسية. لا أحد يجادل في أن "البصيرة" الفكرية

لظروف الصراع أمرٌ، لا غنى عنه. على أن هذه البصيرة تصير قيمة سياسية، بمقدار ما تصير شَغَفَاً منتشراً، وبمقدار ما تُشكّل ركيزة لإرادة صلبة.

في العديد من المؤلّفات الأخيرة عن النهضة القومية "تكشّف" وجودُ أفراد رأوا كل شيء بوضوح (...) على أن هذه "الاكتشافات" تدمّر ذاتها بذاتها، تحديداً؛ لأنها "اكتشافات"؛ إذ إنها تبيّن أن ما كان موجوداً لا يعدو كونه تأمّلات شخصية، تتخذ اليوم شكل "نظرة استرجاعية". والواقع أنها - التأمّلات - لم تتصل مرّة بالواقع الفعلي، ولم تتحوّل إلى وعي قومي-شعبي عامّ، وعملاني.

مَن مثّل "القوى الذاتية" الحقيقية في النهضة القومية، حزب العمل؟ أم المعتدلون؟ الجواب الذي لا يرقى إليه شكّ هو: المعتدلون، تحديداً؛ لأنهم كانوا مدركين - أيضاً - لدور حزب العمل، وبفضل هذا الإدراك، كانت "ذاتيتهم" من نوعية أرقى، وأكثر حسماً من نوعية الحزب. تنطوي عبارة فكتور عمانوئيل الفظّة "إننا نضع حزب العمل في جيبنا"، الأقرب إلى عبارة، يتفوّه فيها رقيب في الجيش، على مقدار من الحسّ التاريخي-السياسي، يفوق بكثير كل أقوال ماتزيني وأفعاله.

[١٩٣٣]

هوامش الفصل السادس:

(١) عن الثورة السلبية، راجع الهامش عن كووكو في الفصل السابق.

(٢) يستشهد غرامشي من الذاكرة هنا من مقدّمة ماركس لـ"نقد الاقتصاد السياسي": "ما من نظام اجتماعي يزول قبل أن تنمو في داخله كل قوى الإنتاج التي يتّسع لها؛ ولا تظهر علاقات إنتاج جديدة أرقى من سابقاتها قبل أن تنضج الشروط المادّية لوجودها في رَحم المجتمع القديم ذاته. لذا؛ فإن البشرية لا تُعيّن لنفسها إلا المهمّات التي تستطيع الاضطلاع بها..."

(٣) في "الأمير الحديث" يميّز غرامشي بين ثلاث لحظات في عملية "توازن القوى": ١) علاقة قوى اجتماعية وثيقة الصلة بالبنية (الاقتصادية)، وهي علاقة موضوعية، يمكن قياسها، بواسطة أنظمة العلوم الفيزيائية. ويوفّر مستوى تطوّر قوى الإنتاج المادّيّة هنا الأساس لولادة مختلف الطبقات الاجتماعية، لكلّ منها وظيفة، وموقع في عملية الإنتاج. وإن دراسة هذه اللحظة من "علاقات القوى" تسمح باستكشاف مدى توافر الظروف الضرورية واللازمة لتحوّل مجتمع معيّن.

٢) اللحظة الثانية من لحظات "علاقات القوى" هي علاقة القوى السياسية، والدراسة - هنا - تُعنى بتقدير درجة تماسك الطبقات المختلفة، ووعيها لذاتها، ومستوى تنظيمها. وهذه هي اللحظة الصافية التي تُعلن الانتقال من البنية (الاقتصادية) إلى البنى الفوقية المركّبة.

٣) اللحظة الثالثة هي لحظة العلاقة بين القوى العسكرية التي تشكّل

- أحياناً - اللحظة الحاسمة. وتقع هذه في مستويين: المستوى العسكري التقني المحض، والمستوى السياسي- العسكري.

(٤) الرقيم الذي اعترف به الإمبراطور قسطنطين بالمسيحية، بما هي الديانة الرسمية للإمبراطورية البيزنطية سنة ٣١٣ ميلادية.

(٥) لعل الإشارة - هنا - هي إلى التيّار التصفوي في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي خلال سنة ١٩٠٨ والسنوات التي تلتْها. وهو التيّار الذي أدانه المؤتمر الخامس للحزب في كانون ديسمبر من ذاك العام، وتعرّض لهجمات عنيفة من قِبَل لينين الذي عرّف جوهر ذاك التيّار بأنه يدعو الحزب للتخلّي عن العمل السّرّيّ. وقد يكون غرامشي يشير - أيضاً - إلى أحداث راهنة في إيطاليا. فبين ١٩٢٢ و١٩٢٤ نما داخل الحزب الشيوعي الإيطالي تيّار "يميني"، بقيادة تاسكا، يفسّر سياسة الجبهات المتّحدة التي دعا إليها الكومنترن، على أنها تستدعي اندماج الحزب الشيوعي مع الحزب الاشتراكي.

(٦) "حرب المواقع" هي شكل الصراع السياسي الوحيد الذي تُتيحه فترات من التوازن المستقرّ نسبياً بين الطبقات الأساسية في المجتمع؛ أي عندما تكون المجابهات الوجاهية، أو "حروب المناورة" متعذرة.

(٧) الإشارة - هنا - إلى القمع الدموي لكوميونة (عامية) باريس العمّالية، على يد القوى المحافظة [المترجم].

(٨) تقول نظرية ڤيكو عن القَدَر الإلهي إن البشر يتولّون بأنفسهم بناء عالم وفقاً لتصميم إلهي، ليسوا يُدركونه، وتلك هي "حيلة القَدَر".

(٩) راجع الملاحظة عنها في الفصل الثاني.

(١٠) النزعة التحويلية: راجع الهامش في الفصل الثاني.

(١١) انتفاضة أيار/مايو ١٨٤٨ ضدّ النمسويين.

(١٢) الجمهورية الرومانية بقيادة غاريبالدي، والبندقية بقيادة مانين، صمدتا لشهور عدّة ضدّ النمسويين في عام ١٨٤٩، على الرغم من حالة الإحباط التي سادت على إثر هزيمة قوّات پييدمونت في نوڤارا.

(١٣) سعى راموريني لاحتلال ساڤوا عام ١٨٣٤، ونظّم الأخوة باندييرا إنزالاً في كالابريا عام ١٨٤٤، أما پيساكاني؛ فقد انتحر على إثر إنزاله في ساپري عام ١٨٥٧.

(١٤) عام ١٨٤٨، وبعد انتفاضة "الأيام الخمسة" الناجحة في ميلانو، والانسحاب النمسوي إلى "متوازي المستطيلات" من البلدات المحصّنة، وصل ماتزيني إلى ميلانو؛ حيث أصدر صحيفة "إيتاليا دي پوپولو" (إيطاليا الشعب) حاول على صفحاتها محاربة فكرة الاندماج بين پييدمونت ولومبارديا، لصالح هدفه الرامي إلى قيام جمهورية إيطالية موحّدة. على أنه أخفق في كسب التأييد الشعبي لفكرته تلك.

عام ١٨٤٩ رأس ماتزيني الجمهورية الرومانية. ورمز تعيينه روسيللي، العقيد في الجيش النظامي، بدلاً من غاريبالدي، لقيادة القوّات المدافعة، إلى سياسته القاضية تكليف الجيش النظامي الدفاع عن المدينة بديلاً من محاولته تعبئة السكّان بعامة.

(١٥) كارلو كاتّانيو (١٨٠١-١٨٦٩) محرّر جريدة "إلپوليتكنيكو". ترأس "المجلس الحربي" خلال "الأيام الخمسة" في ميلانو. وكان - حينها - مؤيّداً لسياسيات العرش في پيدمونت. على أنه انتقل إلى معارضته بعنف؛ لاعتقاده بأنه يجري التضحية بالثورة البرجوازية الإيطالية لصالح مطامع پيدمونت. انتُخب نائباً في البرلمان الإيطالي العام ١٨٦٧ إلا أنه آثر أن يؤدّي يمين القَسَم إلى عرض ساقوا.

٧) مادّة من أجل دراسة نقدية لكتابي كروتشي عن التاريخ الإيطالي والأوروبي

العلاقة التاريخية بين الدولة الفرنسية الحديثة الصادرة عن الثورة وبين الدول الحديثة الأخرى في القارة الأوروبية.

تتّصف المقارنة بأهمّيّة حيوية، بشرط أن لا تجري وفقاً لترسيمات سوسيولوجية مجرّدة، بل ترتكز إلى دراسة عناصر أربعة:

١. الانفجار الثوري في فرنسا، وما رافقه من تحويل جَذْري وعنيف للعلاقات الاجتماعية والسياسية؛

٢. المعارضة الأوروبية للثورة الفرنسية، ولانتشار لنفوذها على أسس طبقية؛

٣. الحرب بين فرنسا، في ظلّ الجمهورية، ثمّ في ظلّ نابليون، وبين سائر الدول الأوروبية، التي اندلعت أصلاً لمنع وَأْدِ الثورة في المَهْد، وهدفت - بالتالي - إلى فَرْضِ هيمنة فرنسية ثابتة، تنزع إلى تأسيس إمبراطورية شاملة؛

٤. الانتفاضات الوطنية ضدّ الهيمنة الفرنسية، وولادة الدول الأوروبية الحديثة عبر مويجات متتالية من الإصلاح بديلاً عن الانفجارات الثورية على غرار الانفجار الفرنسي الأصلي. تشكّلت تلك "المويجات المتتالية" من مزيج من الصراعات الاجتماعية

والتدخّلات الفوقية من لدن الأنظمة المَلَكية المتنوّرة، ومن الحروب الوطنية - مع الإشارةِ إلى طغيان الظاهرتين الأخيرتين. وفترة "الرّدّة" هي أوّل سياسة، توفّر للصراعات الاجتماعية أطراً، تملك من المرونة ما مكّن البرجوازية من الارتقاء إلى الحكم، بغير واسطة الانقلابات الدراماتيكية؛ أي دون اللجوء إلى آلة الإرهاب الفرنسية.

هكذا أُزيحت الطبقات الإقطاعية القديمة من موقع السيطرة إلى موقع "الحكم" دون أن تتمّ تصفيتها، ودون أية محاولة للقضاء عليها، بما هي كلّ عضوي. وبدلاً من أن يستمرّ الإقطاعيون كطبقة، أمسوا "مرتبة" [طائفة] ذات خصائص ثقافية ونفسانية محدّدة، إلا أنهم فقدوا وظائفهم الاقتصادية الغالبة. فهل يمكن أن يتكرّر هذا "النموذج" بالنسبة لجميع الدول؟ أم أنه حكر على الدول الكبرى وحدها؟ إن المسألة غاية في الأهمّيّة؛ لأن النموذج الفرنسي- الأوروبي ولّد عقلية، تتميز - أيضاً - في أنها "تخجل من نفسها"، أو في أنها "أداة من أدوات الحكم".

مسألة هامة أخرى مرتبطة بالمسألة السالفة الذِّكْر تتعلّق بالوظيفة التي ظن المثقّفون أنهم يؤدّونها في هذا المسار المديد والجوفي، من مسارات التذرر السياسي والاجتماعي الذي رافق فترات الرّدّة. كانت الفلسفة الكلاسيكية الألمانية هي فلسفة تلك الفترة، وطاقة الدَّفْع للحركات القومية الليبرالية من عام ١٨٤٨ إلى عام ١٨٧٠. وهنا المكان المناسب؛ لكي نستعيد المقارنة الهيغلية (والتي استمرّت في الماركسية - فلسفة الممارسة) بين الممارسة الفرنسية والنزعة التأمّلية الألمانية. والحقيقة أنه يمكن توسيع حقل المقارنة: فالممارسة - بالنسبة للطبقة الأساسية - تحوّلت إلى "عقلانية"، وتأمّل عند مثقّفيها (وعلى قاعدة هذه العلاقات التاريخية، يمكن تفسير كل نزعات الفلسفة المثالية الحديثة).

لا يمكن تطبيق مفهوم الدولة - منظوراً إليه من منظار الوظيفة الإنتاجية للطبقات الاجتماعية - تطبيقاً آلياً على تفسير التاريخ الإيطالي والأوروبي، من الثورة الفرنسية حتّى نهاية القرن التاسع عشر. من المؤكد أن الطبقات الإنتاجية الأساسية (البرجوازية الرأسمالية والبروليتاريا) لا ترى إلى الدولة إلا بما هي شكل محدّد من أشكال عالم اقتصادي محدّد، ومن نظام إنتاج محدّد، إلا أن هذا لا يعني أننا نستطيع أن نستخلص بسهولة وجود علاقة وسيلة بهدف بينهما، ولا هو يعني أن تتّخذ تلك العلاقة شكل ترسيمة مبسّطة، بادية للعيان منذ الوهلة الأولى. لكن الصحيح أن الاستيلاء على الحكم، وبناء نظام إنتاجي جديد مهمّتان متلازمتان، وأن الترويج لواحدهما يستتبع الترويج للآخر. والصحيح - أيضاً - أن وحدة الطبقة المسيطرة - التي هي وحدة سياسية واقتصادية في آن معاً - لا توجد إلا في هذا التزامن.

تثور - هنا - مشكلة معقّدة، تنجم عن العلاقة بين القوى الداخلية في البلد المَعني، وعن العلاقات بين القوى المحلّيّة، وعن موقع البلد الجغرافي. في الواقع، يحدث أن تؤدّي الحاجات الملحّة لبلد معيّن إلى إطلاق مسيرة نحو الجديد الثوري، في ظروف معيّنة؛ فنلقى - إذ ذاك - الانفجار الثوري الفرنسي الذي تمكّن من الانتصار على الصعيد الدولي أيضاً. على أن النزوع نحو التجديد قد يصدر - أيضاً - عن تركيبة من القوى التقدّمية المحلّيّة، تكون محدودة العدد، وضعيفة بذاتها (على الرغم من تمتّعها بطاقات هائلة؛ لأنها تمثّل مستقبل البلد) فيتوفّر لها مناخ دولي ملائم لتوسّعها وانتصارها.

يثبت رافائيل شياشيا في كتابه "في أصول البرنامج القومي" أن إيطاليا كانت تعاني من المشكلات الملحّة إيّاها التي عانت منها فرنسا إبان

"العهد القديم"، وأنها كانت تمتلك قوّة، عرفت كيف تُترجم وتتمثّل تلك المشكلات بالمعنى الفرنسي للترجمة والتمثّل. على أن المؤلّف يبرهن - أيضاً - كيف أن تلك القوّة كانت ضعيفة؛ بحيث ظلّت المشكلات مطروحة على مستوى "الحرتقات السياسية".

ومهما يكن من أمر، نستطيع أن نتبيّن الأمرالآتي: عندما لا يكون زخم التقدّم وثيق الارتباط بتطوّر اقتصادي محليّ واسع النطاق، جرى وَقْفه وكَبْحه، على نحو مصطنع، بل يكون ذلك الزخم انعكاساً لتطوّرات دولية، تبثّ تيّاراتها الإيديولوجية نحو الأطراف - تيّارات قامت على قاعدة التطوّر الإنتاجي للبلدان الأكثر تطوّراً - تلقى أن الفئة التي ترفع راية الأفكار الجديدة ليست هي الفئة الاقتصادية، بل هي شريحة المثقّفين. فيتغيّر - بالتالي - مفهوم الدولة ذاته الذي تدعو إليه تلك الشريحة، ويجري تصوّرها كشيء قائم بذاته؛ أي كمطلق من مطلقات الفكر.

ويمكن صياغة المشكلة على النحو الآتي: لمّا كانت الدولة هي الشكل المحدّد لعالم إنتاجي معيّن، ولمّا كان المثقّفون هم الوسط الاجتماعي الذي يُستخرَج منه الطاقم الحاكم، فالمثقّف الذي لا ينتمي انتماء جَذْرياً إلى فئة اقتصادية نافذة، سوف يميل إلى تصوير الدولة على أنها مُطلق. وهكذا تفهم وظيفة المثقّفين ذاتها على أنها وظيفة مطلقة متجلّية، ويجري تعقّل مجرّدٌ للوجود التاريخي للمثقّفين، ولكرامتهم. وهذا دافع أساسي لفَهْم تاريخي للمدرسة المثالية الفلسفية الحديثة، يرتبط بنمط تكوّن الدول الحديثة في القارّة الأوروبية، بما هي عملية "ردّ فعل وتصعيد قومي" تجاه الثورة الفرنسية (كما أنه دافع أساسي لإدراك مفهوم "الثورة السلبية"، ومفهوم "الثورة/الردّة"، وكذلك لإدراك أهمّيّة المقارنة التي يجريها هيغل بين مبادئ اليعقوبية وبين الفلسفة الكلاسيكية الألمانية).

وجدير بالملاحظة أن ثمّت حاجة لتعديل بعض المقاييس التقليدية المعتمدة لتقييم النهضة القومية من المنظار التاريخي والثقافي، بل إن الحاجة تدعو إلى قَلْبها رأساً على عقب:

١) التيارات الإيطالية "الموصومة" بعقلانيتها الفرنسية، ونزعتها التنويرية المجرّدة هي - في حقيقتها - أكثر التيّارات انتماء إلى الواقع الإيطالي، ما دام أنها ترى إلى الدولة، بما هي الشكل المحدّد للتطوّر الاقتصادي الإيطالي الجاري؛

٢) "اليعاقبة" الحقيقيون (بالمعنى التجريحي الذي تستخدمه بعض المدارس في كتابة التاريخ) هي التيّارات التي تبدو الأكثر تجذّراً في البلاد؛ لأنها تنمّي تراثاً إيطالياً [1]. والحقيقة أن هذا التيّار "إيطالي" بالاسم فقط؛ لأن الثقافة كانت - لقرون عديدة - التعبير الوحيد عن "الهوية القومية" الإيطالية، فليس في الأمر أكثر من وَهْم لفظي.

أين كانت قاعدة تلك الثقافة الإيطالية؟ لم تكن في إيطاليا. فهذه الثقافة "الإيطالية" لم تكن إلا استمراراً لتيّار الكوزموبوليتية القرأوسطية المرتبط بتراث الإمبراطورية، وتراث الكنيسة. وهي منظومة مفاهيم كونية، كانت لها ركائز "جغرافية" في إيطاليا. وكان المثقّفون الإيطاليون - من الناحية الوظيفية - تجمّعاً ثقافياً كوزموبوليتياً، يستوعبون، ويطوّرون - نظرياً - التأمّلات الصادرة عن أصلب ما في الحياة الإيطالية المعاصرة من عناصر، وأكثرها "أصالة".

ولم يكن ماكيافيللي ليشذّ عن ممارسة تلك الوظيفة، على الرغم من أنه حاول تسخيرها لخدمة أهداف قومية (دون أن يصيب في ذلك أيّ

نجاح، ودون أن يحقّق نتائج تُذكَر). فالواقع أن كتابه "الأمير" إن هو إلا تطوير للتجارب الإسبانية والفرنسية والإنكليزية خلال مخاض التوحيد القومي، هذا التوحيد الذي لم يحشد في إيطاليا القوى اللازمة، ولا أثار الاهتمام الكافي. ولمّا كان ممثّلو التيّارات التقليدية يرغبون - حقّاً - في أن يُطبّقوا على إيطاليا ترسيمات فكرية وعقلانية، صحيح أنها مُنتجة في إيطاليا، ولكنْ؛ منتجة على قاعدة تجارب ماضوية مفوّتة، بدلاً من صدورها عن الحاجات القومية المباشرة، فإنهم هم اليعاقبة بالمعنى التجريحي للكلمة.

[١٩٣٢]

هوامش الفصل السابع

(١) هذه التيّارات هي الجمهوريون والماتزينيون (المتأثّرون بأفكار الثورة الفرنسية) من جهة، وجماعة حزب ""المعتدلين""، من جهة ثانية.

٨) تاريخ أوروبا
من منظار "الثورة السلبية"

هل يمكن كتابة تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر دون معالجة عضوية للثورة الفرنسية والحروب النابليونية؟ وهل dمكّن كتابة تاريخ لإيطاليا في الأزمنة الحديثة دون نضالات النهضة القومية؟

في الحالتين، يستبعد كروتشي - لأسباب خارجية ومُغرضة - اللحظة النضالية التي تتكوّن خلالها البنيةُ، وتتعدّل، فيضفي - ببرودة - صفة التاريخ على لحظة التوسّع الثقافي، أو الأخلاقي- السياسي. هل يملك مفهوم "الثورة السلبية" دلالة "معاصرة"؟ هل نحن في حقبة "ردّة - ثورة" يجري ترسيخها باستمرار، وضبطها إيديولوجياً، ومديحها شعرياً؟ هل إن علاقة إيطاليا بالاتحاد السوفياتي كمثل علاقة ألمانية (وأوروبا) - كانط وهيغل بفرنسا -روبسپيير ونابليون؟

نظريات التاريخ الأخلاقي- السياسي. يبدو كتاب "تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر" أنه مُؤلَّف في التاريخ الأخلاقي- السياسي، مُوجَّه لأن يصير كتابة التاريخ لكروتشي المهدى إلى الثقافة الأوروبية. مهما يكن، ينبغي أخذ دراساته الأخرى بالاعتبار أيضاً: "تاريخ مملكة ناپولي"؛ "تاريخ أوروبا من ١٨٧١-١٩١٥"؛ "ثورة ناپولي العام ١٧٩٩"؛ و"تاريخ الحقبة الباروكية في إيطاليا". على أن المؤلّفين الأكثر انحيازاً وانكشافاً هما "تاريخ أوروبا" و"تاريخ إيطاليا". بالنسبة لهذين المؤلّضفين، تثور أسئلة فورية: هل يمكن

كتابة معالجة عضوية للثورة الفرنسية والحروب النابليونية؟ وهل يمكن كتابة تاريخ إيطاليا في الأزمنة الحديثة دون معالجة نضالات النهضة القومية؟ بعبارة أخرى: هل أن كروتشي يبدأ سردياته من العام ١٨١٥ و١٨٧١ من قبيل الصدفة؟ أو بدافع مغرض؟ أي أنه يستبعد لحظة الصراع؛ اللحظة التي تكوّنت خلالها القوى المتصارعة، وتجمّعت، وتموضعت في مواقعها؛ اللحظة التي تلاشى فيها نظام أخلاقي- سياسي، وتكوّن آخر، بواسطة النار والحديد؛ اللحظة التي تفكّك فيها نظام واحد من العلاقات الاجتماعية، وانهار؛ لينهض نظام آخر، ويفرض نفسه؟ هل كان ذلك عفو الخاطر؟ أم لأنه - ببرود - يعدّ لحظة التوسّع الثقافي والأخلاقي -السياسي على أنها هي هي التاريخ؟ لذا؛ يمكننا القول إن كتابه عن "تاريخ أوروبا" إن هو إلا نبذة تاريخية، والوجه "السلبي" للثورات الكبرى التي انطلقت في فرنسا العام ١٧٨٩، وفاضت إلى سائر أوروبا مع الجيوش الجمهورية والنابليونية – فأزاحت العهود القديمة بدفعة قوية، فأدّت لا إلى انهيارها الفوري، كما في فرنسا ولكنْ؛ إلى تخثّرها "الإصلاحي" الذي استمرّ حتّى العام ١٨٧٠.

هنا تنشأ مسألة ما إذا كانت هذه العمارة الكروتشية، بطبيعتها المغرضة، لا مرجعية معاصرة فورية لها؛ أيْ مسألة ما إذا كانت لا تهدف إلى خَلْق حركة إيديولوجية، تناظر الفترة التي يعالجها كروتشي؛ أي فترة الرّدّة - الثورة؛ حيث تحقّقت المطالب التي وجدت في فرنسا تعبيراً يعقوبياً - نابليونياً لها، بجرعات صغيرة؛ بحيث أمكن المحافظة على الموقع السياسي والاقتصادي للطبقات الإقطاعية القديمة، لتفادي الإصلاح الزراعي، وخصوصاً لتفادي أن تمرّ الطبقات الشعبية في مرحلة من التجربة السياسية، كما حصل في فرنسا في سنوات اليعقوبية، كما في [ثورتي] العام ١٨٣١ والعام ١٨٤٨. ولكنْ؛ في الظروف الحاضرة، أ ليست هي

الحركة الفاشية التي تقابل - فعلاً - الحركة الليبرالية المعتدلة والمحافظة في القرن الماضي؟

لعلّه ليس من دون دلالة أن الفاشية - في السنوات الأولى من نموّها - ادّعت استمرارية مع تقاليد اليمين "التاريخي" القديم. ولعلّه من الأوجه المفارقة العديدة في التاريخ (مكيدة من مكائد الطبيعة؛ لكي نستخدم لغة ڤيكو) أن كروتشي - بمشاغله المميّزة - قد أسهم في تدعيم الفاشية، بأن مَدّها - على نحو غير مباشر - بالتبرير الفكري، بعد أن أسهم في تطهيرها من عدد من الصفات الثانوية المتنوّعة، من نمط رومنطيقي سطحي، لكنه يكفي لإقلاق هناءته الكلاسيكية التي تستلهم نموذج غوته. يمكن الفرضية الإيديولوجية بالعبارات الآتية: إن إثبات وجود ثورة سلبية كامن في واقع أن التعديلات البعيدة المدى دخلت بنية البلد الاقتصادية، من أجل تسريع عنصر "خطّة الإنتاج"، من خلال تدخّل الدولة القانوي، وتنظيم عالم الشركات، بعبارات أخرى، إن التشريك والتعاون في مجال الإنتاج في تزايد، ولكنْ؛ دون مساس الاستحواذ الفردي والجَمْعي للأرباح، أو على الأقلّ دون تجاوز إدارة وضبط هذا الاستحواذ. في الإطار المحدّد للعلاقات الاجتماعية الإيطالية، هذا هو الحلّ الوحيد الذي يسمح بتطوير قوى الإنتاج الصناعية تحت قيادة الطبقات الحاكمة التقليدية، المتنافسة مع التشكيلات الصناعية الأكثر تقدّماً لبلدان، تحتكر الموادّ الخام، وقد راكمت أحجاماً كبيرة من رؤوس الأموال.

أما ما إذا كان يمكن تطبيق تلك الترسيمة أم لا، وإلى أيّ مدى، فمسألة ثانوية الأهمّيّة. المهم من المنظور السياسي والإيديولوجي هو أنها – الترسيمة – قادرة على خَلْق - بل هي تخلق فعلاً - فترة من التوقّع

والأمل، خصوصاً لدى بعض الفئات الاجتماعية الإيطالية مثل الجمهرة الكبيرة من البرجوازيين الصغار في المدينة والريف. فتدعّم - بهذه الطريقة - نظام الهيمنة وقوى القَسْر العسكرية والمَدَنية الذي تتصرّف بها الطلقات الحاكمة التقليدية.

إن هذه الإيديولوجية تسهم هكذا كعنصر في "حرب المواقع" في الحقل الاقتصادي الدولي (إن المنافسة الحُرّة والتبادل حُرّ يناظران هنا "حرب المواقع") مثلما "الثورة السلبية" تفعل في الحقل السياسي. شهدت أوروبا من ١٧٨٩ إلى ١٨٧٠ حرب حركة (سياسية) في الثورة الفرنسية، وحرب مواقع مديدة من ١٨١٥ إلى ١٨٧٠. أما في الحقبة الحالية؛ تحدث حركة الحركة سياسياً من مارس ١٩١٧ إلى مارس ١٩٢١، وقد أعقبتْها حرب مواقع، تُشكّل الفاشية ممثّلها العملي (في إيطاليا)، والإيديولوجي (بالنسبة لأوروبا).

[١٩٣٥]

فهرس المحتويات

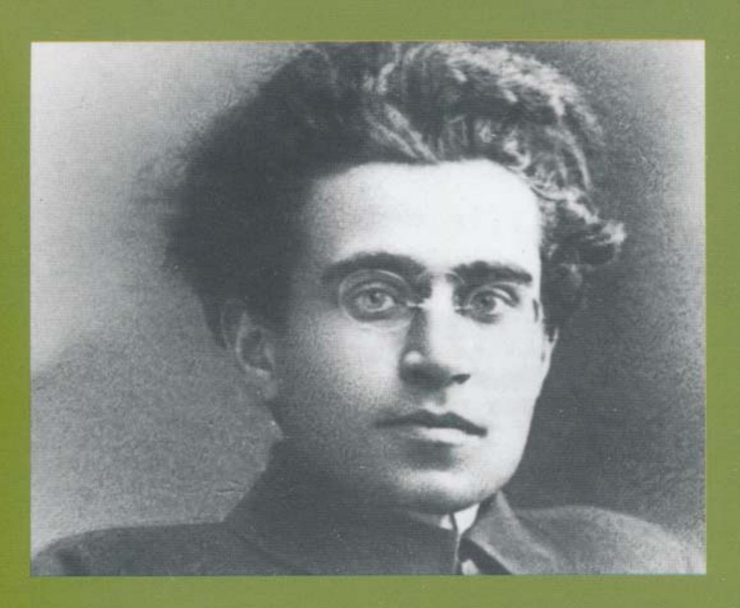
من الكتاب

.. «يجب الكَفّ عن طَرْح المسألة على الطريقة «مثقّفاتية» بدلاً من طَرْحها على أسس تاريخية - سياسية. لا أحد يجادل في أن «البصيرة» الفكرية لظروف الصراع أمرٌ، لا غنى عنه. على أن هذه البصيرة تصير قيمة سياسية، بمقدار ما تصير شَغَفاً منتشراً، وبمقدار ما تُشكّل ركيزة لإرادة صلبة.

في العديد من المؤلّفات الأخيرة عن النهضة القومية «تكشّف» وجودُ أفراد رأوا كل شيء بوضوح (...) على أن هذه «الاكتشافات» تدمّر ذاتها بذاتها، تحديداً؛ لأنها «اكتشافات»؛ إذ إنها تبيّن أن ما كان موجوداً لا يعدو كونه تأمّلات شخصية، تتخذ اليوم شكل «نظرة استرجاعية». والواقع أنها - التأمّلات - لم تتصل مرّة بالواقع الفعلي، ولم تتحوّل إلى وعي قومي- شعبي عامّ، وعملاني.

مَن مثّل «القوى الذاتية» الحقيقية في النهضة القومية، حزب العمل؟ أم المعتدلون؟ الجواب الذي لا يرقى إليه شكّ هو: المعتدلون، تحديداً؛ لأنهم كانوا مدركين - أيضاً - لدور حزب العمل، وبفضل هذا الإدراك، كانت «ذاتيتهم» من نوعية أرقى، وأكثر حسماً من نوعية الحزب. تنطوي عبارة فكتور عمانوئيل الفظّة «إننا نضع حزب العمل في جيبنا»، الأقرب إلى عبارة، يتفوّه فيها رقيب في الجيش، على مقدار من الحسّ التاريخي- السياسي، يفوق بكثير كل أقوال ماتزيني وأفعاله.»..

المتوسط



أنطونيو غرامشي: فيلسوف ماركسي إيطالي بارز، وأحد أهم القادة والمنظرين للحركة الثورية الإيطالية، ويطلق على فكره اسم «الغرامشية». ولد عام ١٨٩١ في جزيرة سردينيا الإيطالية. أصدر العديد من الصحف والمجلات التي تُعني بمتابعة تطور الحركة التاريخية للطبقة العاملة في إيطاليا والعالم، وأسهم في تأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي.

اعتقله نظام موسوليني الفاشي عام ١٩٢٨، وحكم عليه بالسجن لعشرين سنة. وظل في السجن حتى عام ١٩٣٥ حيث نقل الى المستشفى بسبب تدهور حالته الصحية ليموت هناك بعد عامين (١٩٣٧) بنزيف دماغي.

أثّر غرامشي، ولا يزال، بالكثير من المفكرين الكبار مثل إدوارد سعيد، ونعوم تشومسكي، وميشيل فوكو، وديفيد هارفي.

المتوسط

يجمع هذا الكتاب التاريخ إلى علم الاجتماع إلى هاجس غرامشي لإنتاج نظرية ماركسية في السياسة، كما يقول فواز طرابلسي في مقدمته للكتاب حيث يصف النص «على أنه نموذج منهجي نادر لتفكير ماركسي في المسألتين الوطنية والقومية، يأخذ غرامشي خلاله المسافة الكبيرة اللازمة عن نظرية ستالين في المسألة الوطنية والقومية».

وفي تناول غرامشي للمسألة الوطنية – القومية فإنه يمر ويناقش العديد من المفاهيم، فمن ثنائية «المجتمع السياسي/المجتمع المدني»، مرورا بمفهوم الثورات وخاصة «الثورة السلبية»، ومفهوم «الطبقات والتمثيل الطبقي»، من حيث العلاقة بين الريف والمدينة، وليس انتهاء بـ«الفوارق الاجتماعية غير الطبقية». لنجد أنفسنا أمام مادة غنية ونادرة لأفكار غرامشي المؤسِّسة التي «ياما» طالها الغموض، وخاصة مع مقدمة فواز طرابلسي التي أضاء بها المفاهيم الأساسية في الكتاب، وأمِلَ بها أن «تسهم - أيضاً - في إنتاج معارف أوضح عن مسارات وتحوّلات واقعنا العربي المعاصر».


ISBN 978-88-85771-02-4
9 788885 771024

المتوسط